سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض

(١٤٥)

معالم البيان

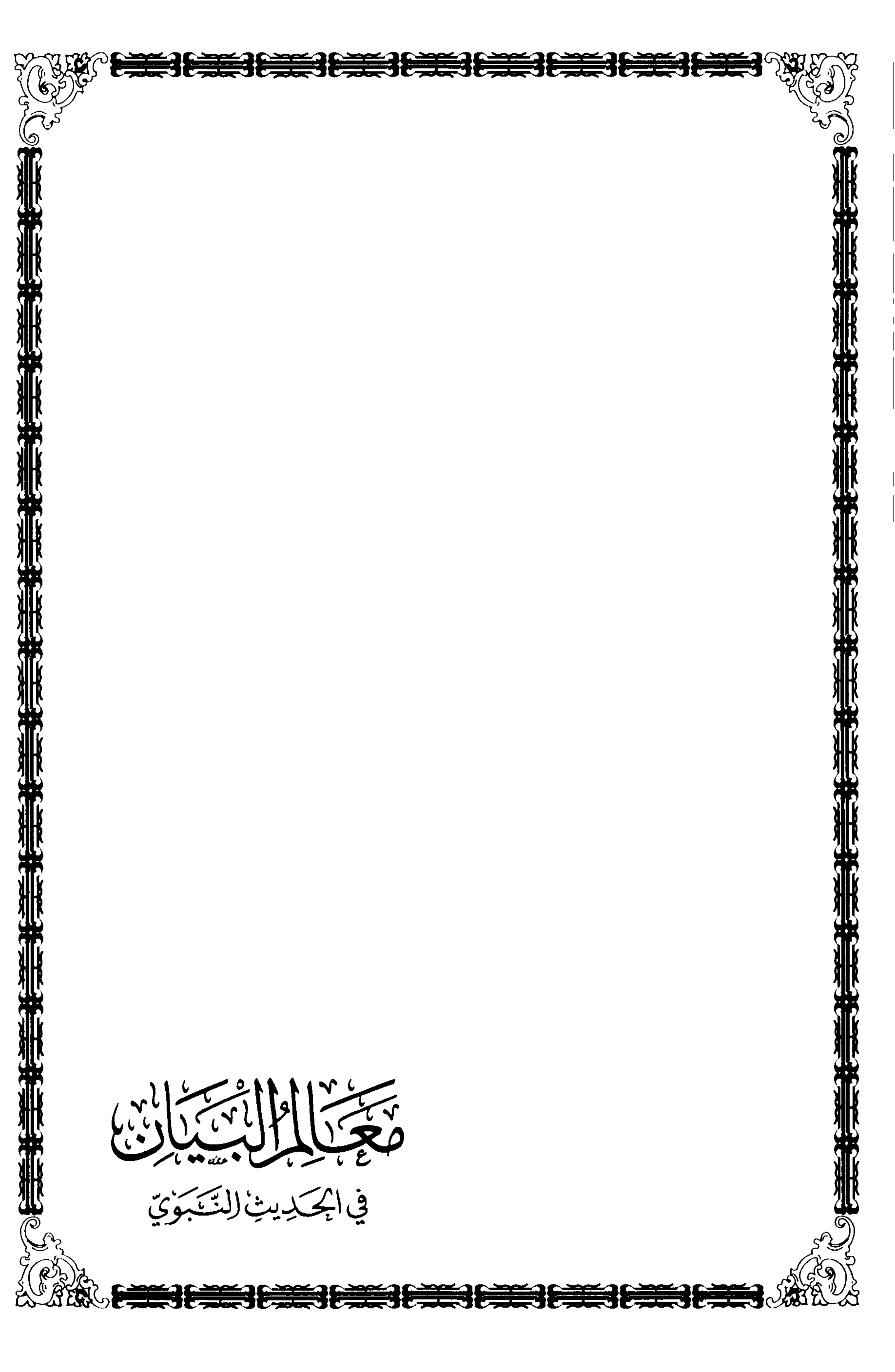
في الحديث النبوي

صنعة

د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

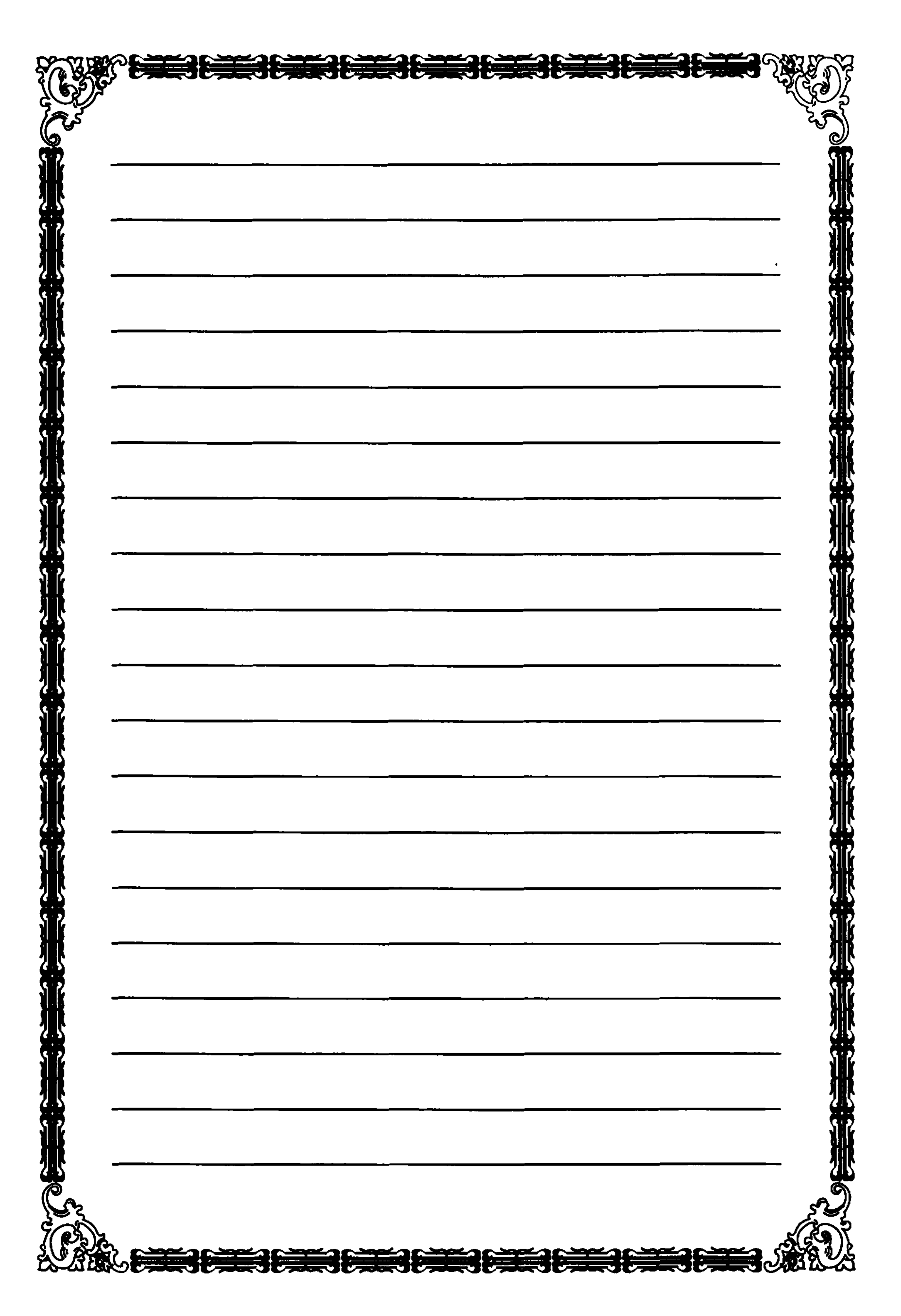


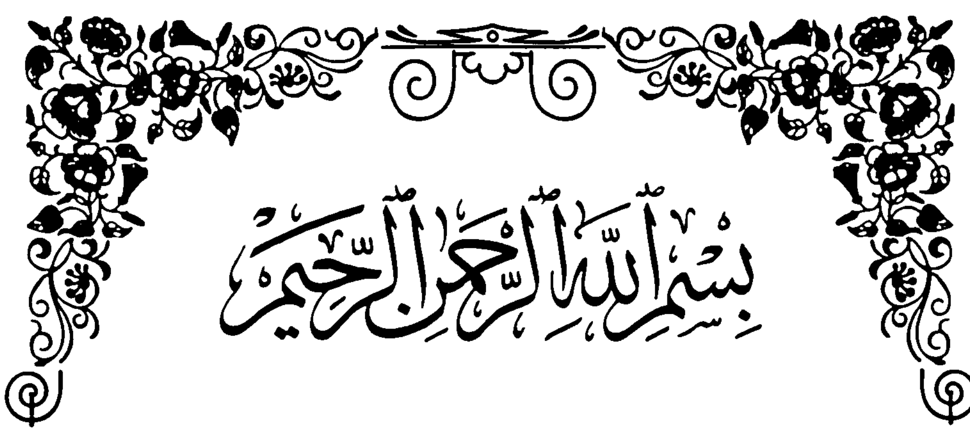

معالم البيان
في الحديث النبوي

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العسكر، عبد المحسن عبد العزيز
معالم البيان في الحديث النبوي. /عبد المحسن عبد العزيز العسكر.- الرياض، ١٤٣٥هـ
١١٧ص؛ ١٧×٢٤سم.- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ١٤٥)
ردمك: ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٨٠٣٤ - ٧٥ - ٠
١ - الحديث أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٢٣٠ ١٤٣٥/١١٧٠

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية. الرياض
المركز الرئيسي - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ - جنوب أسواق المجد
ت: ٤٤٥٦٢٢٩ - فاكس: ٤٩٦٢٠١٤ - ص.ب: ٥١٩٢٩٠ - الرياض ١١٥٥٣
الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقًا) ت: ٢٢٢٢٠٩٥
مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧
المدينة النبوية - أمام الجامعة الإسلامية من جهة الجنوب - ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
حساب الدار في موقع تويتر: @Alminhajj





المُقدِّمة

الحَمْدُ لله على ما مَنَحَ مِن الخَيْرِ وهَدَى للإيمان، وصلى اللهُ وسلَّمَ على عَبْدِه ورسولِه المُؤَيَّدِ بالفُرْقَانِ وفَصِيحِ البَيَان، وعلى آلِهِ وأصحابِه الذين عَزَّرُوه ونَصَرُوه باللِّسَانِ والسِّنَان، وعلى السالِكِينَ آثارَهم والمُتَّبِعِين لهم بإحسان.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ اللهَ جلَّ وعلا ـ بحِكْمَتِه البالغةِ وفَضْلِه ـ قد اصطَفَى نَبِيَّه محمدًا ﷺ لرسالَتِه، وخَصَّه بكتابِه، ونَصَبَه لبيانِه، ومَنَحَه مِن المعجزاتِ والخصائِصِ ما لم يكنْ لأحدٍ مِن الأنبياءِ قَبْلَه عليهم الصلاة والسلام، **ومِن ذلك**: ما آتاه اللهُ مِن جوامِعِ الكَلِمِ وفَصِيحِ القَوْلِ؛ ليؤدِّيَ عن رَبِّه، ويبلِّغَ البلاغَ المُبِين، والحديثُ النبويُّ هو ثاني مصدَرَيِ التشريعِ في دينِ الإسلامِ، فهو مُفَصِّلٌ لمُجْمَلَاتِ القرآن، ومؤكِّدٌ لِمَا جاء به مِن المعاني والحِكَم.

ولقدِ اجتَمَعَتْ لنَبِيِّنا محمَّدٍ عليه الصلاة والسلام أسبابُ الفصاحةِ

كُلُّها، وانقادَتْ له أَزِمَّةُ البيان، وصار حديثُه على وَجْهِ الدهرِ بلاغةً خالدةً يُضْرَبُ بها المَثَل، وحكمةً سائرةً تَتُوقُ لها القلوبُ والمُقَل.

وكان حديثُه ﷺ طرازًا فريدًا جَمَعَ بين سُمُوِّ الغايات، وفخامةِ المعاني، ووضوحِ الأفكار، وجمالِ التعبيرِ، مع الإيجازِ وحُسْنِ الاختيارِ في الألفاظ.

وقد جاء هذا البحثُ مُجَلِّيًا - ما اسْتَطَاعَ - المعالِمَ البيانِيَّةَ والخصائِصَ البلاغِيَّةَ التي يقومُ عليها نَظْمُ الحديثِ الشريف، كاشِفًا اللِّثَامَ عن وجوهِ التأثيرِ فيه، ومواقِعِ الحُسْن، مستَهْدِيًا بتعليقاتِ البلاغِيِّين، وتحليلاتِ شُرَّاحِ الحديث، وما يَفْتَحُ اللهُ به مِن الفَهْم، وقد كسرتُهُ على المباحِثِ الآتية:

* تصديرٌ في تعريفِ الحديثِ النبويّ.
* فصاحةُ النبيِّ ﷺ.
* أسبابُ اختصاصِه ﷺ بالفصاحةِ.
* الخصائِصُ البلاغِيَّةُ في الحديثِ النبويّ.
* عنايةُ البلاغِيِّين بالحديثِ النبوِيّ.

كتبَ في البلاغةِ النبوية كثيرٌ، وبَقِيَ في القَوْسِ مَنْزَعٌ، وأرجو أن يَنْمَازَ هذا البحثُ عن أسلافِه بصِحَّةِ جميعِ الأحاديثِ الشواهدِ التي ضَمَّهَا بين دَفَّتَيْهِ، فالحمدُ لله الذي هَدَانا لهذا، وما كُنَّا لنَهْتَدِيَ لولا أنْ هَدَانَا الله.

وإذا كان الأخذُ بالحديثِ الصحيحِ دون الضعيفِ مَطْلَبًا شرعِيًّا،

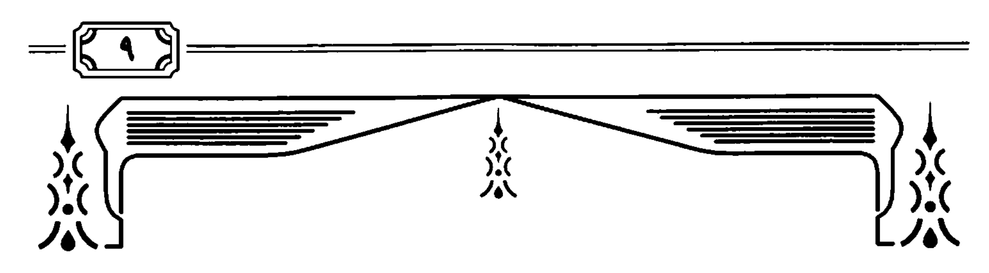
فإنَّه مُهِمٌّ أيضًا في مِثْلِ هذه الدراساتِ؛ إذ تُبْنَى عليه النتائجُ والأحكامُ، وكيفَ تُبْنَى أحكامٌ ونتائِجُ على أحاديثَ ضعيفةٍ؟!

وإذا شَكَرْتُ أحدًا ـ بعدَ شُكْرِ رَبِّي ووَلِيِّ نِعْمَتِي ـ فإني أشكُرُ وَلَدِي وفِلْذَةَ كَبِدِي عبدَ المَلِكِ؛ حَرَسَ اللهُ مُهْجَتَه، وأدامَ عليه بَهْجَتَه؛ فإنَّه صاحِبُ فكرةِ هذا البَحْثِ، والساعي في نَشْرِه، فجزاه اللهُ وإخوَتَهُ عني خَيْرًا بمَنِّه وفَضْلِه.

كما أسألُ اللهَ رَبِّي ووَلِيَّ نِعْمَتِي أن ينفَعَ بهذا البحثِ كاتِبَه وقارِئَه وناشِرَه؛ إنَّه سبحانَه نِعْمَ المولى ونعم النَّصِير[١].

وكَتَبَ
عَبدُ المحسِنِ بنُ عَبدِ العَزِيزِ العَسْكَر
الرِّيَاض، غُرَّة المُحَرَّم
لعامِ أربعةٍ وثلاثين وأربعِ مئةٍ وألْفٍ مِن الهِجْرَة.
ask6000@gmail.com

(١) نُشِرَ هذا البحثُ مُحَكَّمًا في مجلةِ العلوم العربيةِ الصادرةِ مِن جامعةِ الإمامِ محمَّدِ بن سُعُودٍ الإسلامية، العدد السابع عشر، شوَّال ١٤٣١هـ.



تصديرٌ
في تعريفِ الحديثِ النبويّ

الحديثُ في اللغةِ: يُطْلَقُ على الخَبَر، ومِنه قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النِّسَاء: ٨٧]، **وهو في الاصطلاح**: ما أُضِيفَ إلى النبيِّ مِن قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.

• **فالقَوْلُ**: ما صَدَرَ عنه ﷺ مِن الألفاظ، كقولِه: **(إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)**(١).

• **والفِعْلُ**: هو ما قامَ به النبيُّ ﷺ مِن أعمالٍ؛ كالصلواتِ الخَمْس، وأداءِ مناسِكِ الحَجّ.

• **والتقريرُ**: ما وَقَعَ مِن غيرِه عليه الصلاة والسلام باطِّلَاعِه، أو عِلْمِه، فلم يُنْكِرْه.

فهذا كُلُّه يُسَمَّى حديثًا ويسمَّى سُنَّةً، وقد أجمَعَ المسلمون على حُجِّيَّةِ الحديثِ، واعتبارِه مصدَرًا تشريعِيًّا كالقرآنِ، سواءً بسواءٍ، في إفادةِ الشرائِعِ والأحكامِ في دينِ الإسلام(٢)؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجم: ٣، ٤]، وقال ﷺ: **(أَلَا إِنِّي**

---

(١) رواه البخاري (١) وفي مواضع أخرى، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر رضي الله عنه.

(٢) «إرشاد الفحول» (ص١٤٧).

أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)[١].

ففي هذا الحديثِ إبانةٌ عن كَوْنِ السُّنَّةِ مما أوتيَه النبيُّ ﷺ، وأنها وَحْيٌ مِن الله كالقرآنِ في التشريعِ، وهذا مَعْنَى المِثْلِيَّةِ مؤكَّدًا بإنكارِ التفريقِ بينهما في المَثَلِ المضروب، وهذه المِثْلِيَّةُ «وإن كانَتْ مِثْلِيَّةَ تبيينٍ وتشريعٍ، فإنها مِن دونِها في الإعجازِ البيانيِّ؛ إذ الإعجازُ البيانيُّ قائِمٌ على التحدِّي، وهو خَصِيصَةٌ مِن خصائصِ البيانِ القرآني، غيرَ أنَّ بيانَ النبوَّةِ يعلُو كُلَّ آفاقِ البيانِ البَشَرِيِّ على الإطلاق، فهو وَحْيٌ في مضمونِه وهُدَاه»[٢].

وللسُّنَّةِ مع القرآنِ ثلاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولَى: أنها تكونُ مقرِّرَةً لِمَا جاء في القرآنِ مِن الحُكْمِ فتفيدُ تأكيدَه؛ كتحريمِ عقوقِ الوالدَيْنِ.

الحالُ الثانيةُ: أنها تُبيِّنُ مُبْهَمَه، وتُفَصِّلُ مُجْمَلَه، وتُقَيِّدُ مُطْلَقَه، وتُخَصِّصُ عمومَه، وتفسِّرُ معانِيَه؛ كبيانِها للصلاةِ وأَنْصِبَاءِ الزَّكَاة.

الحالُ الثالثةُ: أنها تأتي بحُكْمٍ جديدٍ ليس في القرآنِ؛ كتحريمِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّة.

وثَمَّ نوعٌ رابعٌ مختَلَفٌ فيه، وهو: أنَّ السُّنَّةَ تَنْسَخُ القرآنَ، وليس هذا موضِعَ بَسْطِ الخلافِ فيه[٣].

---

(١) رواه الإمام أحمدُ في «المسند» (١٧١٧٤)، وأبو داود في «السنن» (٤٦٠٤) عن المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِب رضي الله عنه، وإسنادُه صحيحٌ.

(٢) «فقه بيان النبوة» (ص٥)، وينظر: «معالم السُّنَن» للخَطَّابِيّ (بهامش «سنن أبي داود») (٥/ ١٠).

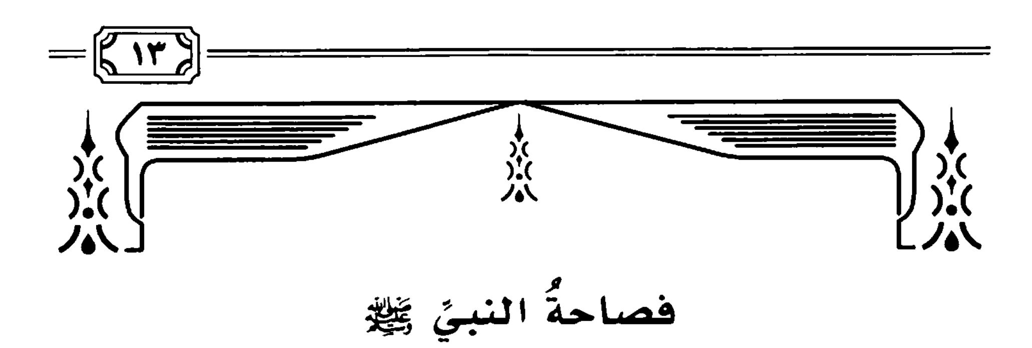
(٣) ينظر: «الرسالة» للشافعي (ص٩١)، و«أصول الفقه» لأبي زهرة (ص١١٣).

والذي نريدُ الكلامَ فيه هنا: هو السُّنَّةُ القولِيَّةُ، وهي: أقوالُ النبيِّ ﷺ، فهذه يُطْلَقُ عليها اسمُ الحَدِيث، يقولُ الدكتور محمَّد عَجَّاج الخَطِيب: «وإذا أُطْلِقَ لَفْظُ الحديثِ عند الأصولِيِّين أريدَ به السُّنَّةُ القولِيَّةُ؛ لأنَّ السُّنَّةَ عندَهم أعَمُّ مِن الحديثِ»(١).

وإذا كان شُرَّاحُ الحديثِ يُبَيِّنُون مرادَ النبيِّ ﷺ مِن كلامِه، والفقهاءُ يحدِّدُون دلالةَ الحُكْمِ الشرعيِّ مِن وجوبٍ ونَدْبٍ وغيرِ ذلك؛ فإن البلاغِيِّين يبيِّنُون كيفَ جاء هذا البيانُ، وعلى أيِّ صورةٍ مِن أساليبِ التعبيرِ خَرَجَ، وما مظاهِرُه، وما سِمَاتُه، وما خصائِصُه.



(١) «أصول الحديث» (ص٢٧).



فصاحةُ النبيِّ ﷺ

والذي لا رَيْبَ فيه: أنه لم يُعْرَفْ في تاريخِ العربيةِ الطويلِ ناطِقٌ بها أفصَحُ مِن محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ النبيِّ العربيِّ الهاشِمِيِّ ﷺ، على كَثْرَةِ بُلَغَاءِ العربِيَّةِ، وخُطَبَائِها المَصَاقِعِ، وشُعَرَائِها المُفْلِقِين، وهي أُمَّةُ القولِ والبيان، لا سِيَّمَا في عَهْدِها الأوَّلِ، وقد أُوتِيَ عليه الصلاة والسلام مِن جوامِعِ الكَلِم، وعِلْمِ ألسنةِ العَرَبِ ما لا يجارِيه فيه أحدٌ سَبَقَه، أو جاءَ بعدَه.

لقد كان الرسولُ ﷺ «أفصَحَ الخَلْقِ على الإطلاقِ، وأبلَغَ مَن أعجَزَتْ بلاغَتُه الفصحاءَ على جهةِ العُمُومِ والاستغراقِ»[1]، وكان لا يقولُ إلا الحَقَّ، ولا يَنْطِقُ إلا بالحِكْمَةِ، وقد أُعْطِيَ مع هذه العصمةِ أَسْمَى ما يُمْكِنُ أن يَصِلَ إليه البَشَرُ مِن فصاحةٍ وحُسْنِ بيانٍ.

كان حديثُه عليه الصلاة والسلام مَضْرِبَ المَثَل، وموضِعَ الدَّهْشَة، ومَحِلَّ الإعجابِ مِن كُلِّ مَن سَمِعَه، وكان لكلامِهِ هَيْبَةٌ؛ إذ كان مُحْكَمَ المَبْنَى، غَزِيرَ المعنى، حَسَنَ العبارةِ، سَلِسَ الأسلوبِ، بَلِيغًا يستَمِيلُ النُّفُوس، ويأخُذُ بمجامِعِ القلوب، كان لتعبيرِهِ ﷺ نمطٌ فَرِيد، جَمَعَ بين مَلَاحَةِ العبارةِ وتآلُفِ كلماتِها وتجاذُبِ أصواتِها وشمولِ معناها

---

(١) «فيض نشر الانشراح» لابن الطَّيِّب (١/٤٤٦).

وعُمْقِها ودِقَّتِها، **وبالجملةِ**: فقد جاءَ حديثُه ﷺ على النَّمَطِ الباهِر، والنَّظْمِ البَدِيع، الذي وَصَفَه عبدُ القاهِرِ الجرجانِيُّ بقولِه: «ومنه ما أَنْتَ تَرَى الحُسْنَ يَهْجُمُ عليكَ منه دفعةً، ويأتيكَ منه ما يملأُ العَيْنَ ضربةً، حتى تَعْرِفَ مِن البيتِ الواحدِ مكانَ الرجلِ مِن الفَضْل، وموضِعَه مِن الحِذْق، وتَشْهَدَ له بفَضْلِ المُنَّةِ، وطُولِ البَاع»(١).

كان عليه الصلاة والسلام لا يتكَلَّفُ في القولِ ولا يتصَنَّعُ، سليمَ المَنْطِقِ، وليس في كلامِهِ حَشْوٌ ولا سَقَطٌ ولا بَذَاءٌ ولا هَزْلٌ ولا عِوَجٌ، وإذا تكَلَّمَ خَشَعَتِ القلوبُ مِن جلالِ العِظَةِ، وإذا خَطَبَ انقطَعَتِ الشُّبَهُ لبلاغةِ الحُجَّة، وامتلأَتِ النفوسُ اقتناعًا بالحقيقةِ، ورضًا برأيِه، وامتثالًا لأَمْرِه ﷺ، حتى أَضْحَتْ هذه البلاغةُ النبويةُ دليلًا ساطعًا على صِدْقِ رسالَتِه(٢)، وكان أصحابُه ﷺ إذا جَلَسُوا عندَه كأنَّ على رؤوسِهم الطَّيْرُ(٣)؛ إجلالًا له، وترقُّبًا لحديثِه الشريفِ.

لقد كان ﷺ في كلامِهِ يتمَيَّزُ بأمرَيْنِ؛ الأَوَّل: أنه أفصَحُ مَن نَطَقَ بالضادِ(٤)، **والثاني**: أنه وَحْيٌ يُوحَى إليه مِن اللهِ الذي أَنْزَلَ عليه الكتابَ.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (ص٨٨).

(٢) «المواهب اللدنية، بالمِنَح المحمَّدِيَّة» (٢/ ٢٣٦).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٢٦٨٧)، و«صحيح ابن حِبَّان» (٧٢٠٧)، وينظر: «البلاغة النبوية وأثَرُها في النفوس»، مقال في مجلة البحوث الإسلامية (١٤٩/٥).

(٤) كثيرٌ مِن الناس يَرْوِي عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «أَنَا أَفْصَحُ مَن نَطَقَ بِالضَّادِ»، وهو وإنْ كان صحيحَ المعنى إلا أنَّه لا أَصْلَ له، كما قال ابنُ كَثِيرٍ في «التفسير» (١/ ٤٨)، وقال عنه السيوطِيُّ في «مناهل الصفا» (ص٥٢): «أورده أصحابُ الغريبِ، ولا يُعْرَفُ له إسنادٌ».

والفَرْقُ بين بلاغةِ الحديثِ وبلاغةِ القرآنِ لا يَخْفَى على ذَوِي الفِطَرِ السليمةِ؛ لا سِيَّما الذين أَتْقَنُوا فُنُونَ البلاغةِ، وقَلَّبُوا أنظارَهم في أساليبِها المختلفةِ، وعَرَفُوا كيف يَضَعُون كُلَّ كلامٍ بليغٍ في مرتَبَتِه، وهذا التفاوُتُ الواضِحُ بين القرآنِ والحديثِ مِن أصدَقِ الشواهِدِ على أنَّ القرآنَ كتابٌ نَزَلَ مِن السماءِ، لا أنَّه مِن صُنْعِ النبيِّ ﷺ(١).

لقد اصطَفَى اللهُ نَبِيَّه ﷺ مِن خيرِ العَرَبِ نَسَبًا، وأكرَمِهم حَسَبًا، وأرفَعِهم بَيْتًا، وكانَتْ قبيلَتُه بَنُو هاشِمٍ إحدى قبائِلِ قُرَيْشٍ، وقُرَيْشٌ أفصَحُ القبائِلِ العربيةِ، وأعذَبُها مَنْطِقًا، وأصفاها لَفْظًا، وهي واسطةُ قبائِلِ العَرَب.

وعند النُّقَّادِ وعلماءِ الحديثِ أنَّ فخامةَ المعنَى وإشراقَ الديباجةِ وفصاحةَ اللَّفْظِ مِن أماراتِ صِحَّةِ الحديثِ؛ لأنَّ الرَّكِيكَ لا يكونُ مِن كلامِهِ ﷺ؛ **ولذا جَعَلُوا مِن علاماتِ الحديثِ الضعيفِ والموضوعِ**: أن يكونَ رَكِيكَ الألفاظِ والمعاني(٢).

ولعلماءِ السُّنَّةِ في وصفِ الحديثِ النبويِّ الشريفِ عباراتٌ مُبِينَةٌ رَنَّانَةٌ، حَفِظَتْها لنا كُتُبُ المصطَلَحِ وتراجِمِ الرِّجَال، **فيقولون**: هذا كلامٌ صالِحٌ أن يكونَ مِن كلامِ النبوَّةِ(٣)، وهذا الحديثُ خَرَجَ مِن مِشْكَاةِ النبوَّةِ(٤)،

---

(١) «إعجاز القرآن» للباقلاني (ص١٢٧، ١٣٦)، وينظر: «محمد رسول الله ﷺ» لمحمَّد الخضر حسين (ص١٦٨)، و«مراجعات في أصول الدرس البلاغي» (ص٢٣٤).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٧٩).
(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٥١).
(٤) «زاد المعاد» (٣/ ٦٧٧).

وعليه نُورُ النُّبُوَّةِ[١]، وعليه مِن النورِ والجلالةِ ما يَشْهَدُ بصِدْقِه[٢]، وله حلاوةٌ[٣]، وله ضوءٌ كضَوْءِ النهارِ[٤]، **وذَكَرُوا في الجواباتِ التي يُدْفَعُ بها ما يُتَوَهَّمُ مِن تعارُضِ الأحاديثِ**: أنه يقدَّمُ «الخبرُ الفصيحُ على معارِضِه غيرِ الفصيحِ؛ للعلمِ بأنَّ غيرَ الفصيحِ مرويٌّ بالمعنى؛ لأنه لو كان بلَفْظِ النبيِّ ﷺ لكان فصيحًا»[٥]، وقال الجَرِيريُّ (ت٣٩٠هـ)[٦] ـ بعدَ أن أورَدَ انحرافًا لُغَوِيًّا في حديثٍ واتَّهَمَ به أحدَ رُوَاتِه ـ قال: «لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أفصَحُ العَرَب، وكلامُه جارٍ على أوضَحِ الإعراب، وأعلى مراتِبِ الصَّوَاب»[٧]، وقال أبو حَيَّان: «نَعْلَمُ قطعًا غيرَ شَكٍّ أن رسولَ اللهِ ﷺ كان أفصَحَ الناسِ، فلم يكنْ ليتكَلَّمَ إلا بأفصَحِ اللُّغَاتِ، وأحسَنِ التراكيبِ، وأشهَرِها، وأجزَلِها»[٨].

وإذا كان العربُ في الجاهليَّةِ قد بَلَغُوا شأْوًا بعيدًا في الفصاحةِ، وصار إليهم المُنْتَهَى في المعرفةِ بأنواعِ البيانِ مِن الخُطَبِ والرسائِلِ والسَّجْعِ والمُقَفَّى والمَنْثُور، وكانوا يُسَبِّحُون في بحارِ البلاغة، وكان

---

(١) «المقترح، في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» للوادعي (ص٩٧).
(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٧٩).
(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧٤٨).
(٤) «الكفاية» (ص٤٣١)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٢٨).
(٥) «نثر الورود، شرح مراقي السعود» (٢/ ٦٠٩).
(٦) هو: أبو الفَرَجِ المعافى بنُ زَكَرِيَّا الجَرِيري، نسبةً إلى ابنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ؛ لأنه كان ينتَحِلُ مذهَبَه في الفقهِ.
(٧) «الجليس الصالح الكافي» (١/ ٣٧٣)، وينظر: «ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين» (ص٣٢٦)، وما ذُكِرَ مِن مراجِعَ في هامِشِه.
(٨) «التذييل والتكميل شرح التسهيل» (مخطوط) (ج٥ ورقة ١٦٩/ب)، وهو بنَحْوِه في «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٦).

الكلامُ صناعَتَهم التي بها يتباهَوْن ويتشَدَّقُون، كما شَهِدَ لهم القرآنُ بذلك في قولِه سبحانَه: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزُّخْرُف: ٥٨]، وقولِه تعالى: ﴿وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مَرْيَم: ٩٧]؛ أي: شَدِيدِي الخُصُومةِ بالباطِلِ، جمعُ أَلَدٌ، وقولِه ﷻ: ﴿فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، فلا بُدَّ أن يكونَ الرسولُ الذي يبلِّغُهم عن ربِّهم، ويَهْدِمُ عقائِدَهم الباطلةَ، ويقتَلِعَ شجرةَ الشِّرْكِ مِن قلوبِهم؛ لا بد أن يكونَ بيانُه أَسْمَى مِن بيانِهم، ومنطقُه أبلَغَ مِن منطِقِهم، ففصاحةُ اللِّسَانِ لها أَثَرٌ بالِغٌ في الإقناعِ والإلزامِ بالحُجَّةِ، والتوطئةِ لقَبُولِ الدعوةِ، ونفاذِها إلى القلوبِ، وقد طَلَبَ موسى ﷺ مِن الله أن يُرْسِلَ معه أَخَاه هارونَ لِيَشُدَّ أَزْرَه، وليكونَ عَضُدًا له بفصاحةِ لِسَانِه، وحُسْنِ بيانِه، فقال: ﴿وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ﴾ [القَصَص: ٣٤]، وكان فرعونُ قد كَذَّبَه ورماه بعدمِ الإبانةِ، وكان يقولُ: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزُّخْرُف: ٥٢].

ولقد أَيَّدَ اللهُ نبيَّه محمدًا ﷺ بمعجزةِ القرآنِ وحُجَّةِ البيان، وآتاه اللهُ الحِكْمَةَ وعَلَّمَه ما لم يكن يَعْلَمُ؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النِّسَاء: ١١٣]، وأَمَرَه اللهُ ـ بعدَ أن أَوْحَى إليه وأَلْهَمَه ـ أن يخاطِبَ قَوْمَه بالقولِ البليغِ المُؤَثِّرِ، فقال سبحانَه: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]؛ أي: حَسَنَ الألفاظِ حَسَنَ المعاني، مشتمِلًا على الترغيبِ والترهيبِ؛ فإن الكلامَ إذا كان هكذا عَظُمَ وَقْعُه في القَلْب[1].

---

(١) «التفسير الكبير» للرازي (١٠/ ١٦٤).

قال صاحِبُ «تفسير المنار»: «في الآيةِ شهادةٌ للنبيِّ ﷺ بالقُدْرَةِ على الكلامِ البَلِيغِ، وهي شهادَةٌ له بالحِكْمَةِ ووَضْعِ الكلامِ في مَوْضِعِه، وهذا بمعنَى إيتاءِ اللهِ تعالى نبيَّه داودَ عليه السلام الحكمةَ وفَصْلَ الخِطَابِ، وما أُوتِيَ نبيٌّ فضيلةً إلا وأُوتِيَ مثلَها خاتَمُ النَّبِيِّين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمَعِين، وشهادةُ اللهِ له في هذا المقامِ أكبَرُ شهادَةٍ»(١).

ومع هذه الشهادةِ العظيمةِ مِن اللهِ عز وجل، فقد تتابَعَتْ كلماتُ العلماءِ وأئمةِ البيانِ والبُلَغاءِ قديمًا وحديثًا في الإشادةِ بكلامِهِ ﷺ، وأنَّه كان أبلَغَ العَرَب، وأعلاهم بيانًا، وأعذَبَهم أسلوبًا، وأروَعَهم حِكمةً، وأصدَقَهم قولًا، وأوضَحَهم عبارةً، وأطبَعَهم على البلاغةِ والفصاحةِ والبَيَان.

ومِن حكمةِ الله تعالى أنْ صَرَفَ نبيَّه ﷺ عن أن يكونَ شاعِرًا؛ لِمَا في الشِّعْرِ مِن المبالَغَةِ والخَيَال(٢)، ولأنَّ الشعراءَ في كلِّ وادٍ يَهِيمُون، كما أخبَرَ اللهُ عنهم؛ ولذا قِيل: أعذَبُ الشِّعْرِ أكذَبُه، ونبيُّنا محمَّدٌ ﷺ لا يقولُ إلا حَقًّا، كما أخبَرَ عن نَفْسِه(٣)، واللهُ يقولُ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]، ويرى القرطبيُّ أنه ﷺ مُنِعَ عليه الشعرُ «لئلَّا تدخُلَ الشبهةُ على مَن أُرْسِلَ إليه، فيظنَّ أنه قَوِيَ على القرآنِ بما في طَبْعِه مِن القوةِ على الشِّعْر»(٤)، كما لم يكنْ عليه الصلاة والسلام مِن رُواةِ

---

(١) «تفسير المنار» (٥/ ٢٣١). (٢) «فيض القدير» (٣/ ٣٨).

(٣) رواه الإمام أحمد (٨٤٨١) و(٨٧٢٣)، والترمذيُّ في «جامعه» (١٩٩٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذيُّ: «حَسَنٌ صحيح»، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صحيح سنن الترمذي» (١٦٢١).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (١٧/ ٤٨٥).

الشِّعْرِ، وإن كان يستَمِعُ إلى الشُّعَرَاء، ويتمَثَّلُ بالشِّعْر(١). وأما ما جَرَى على لسانِهِ ﷺ مِن الكلامِ الموزونِ فهذا لا يُعَدُّ شعرًا؛ لعدمِ القصدِ إليه؛ كقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: (**أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ**)(٢).

قال يونُسُ بنُ حَبِيبٍ (ت١٨٢هـ): «ما جاءَنا عن أحدٍ مِن روائِعِ الكَلِمِ ما جاءَنا عن رسولِ اللهِ ﷺ»(٣).

وقال الجاحِظُ (ت٢٥٥هـ) ـ وهو مِن أئمَّةِ البيان، وأحدُ واضِعِي أصولِ البلاغة ـ: «هو ـ أي: كلامُ نبيِّنا محمَّدٍ عليه الصلاة والسلام ـ الكلامُ الذي قَلَّ عددُ حروفِه، وكَثُرَ عددُ معانِيه، وجَلَّ عن الصَّنْعَةِ، ونُزِّهَ عن التكلُّفِ، وكان كما قالَ اللهُ تبارك وتعالى: قُلْ يا محمَّدُ(٤): ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]. . . ، استَعْمَلَ ﷺ المبسوطَ في موضِعِ البَسْطِ، والمقصورَ في موضِعِ القَصْرِ، وهَجَرَ الغريبَ الوَحْشِيّ، ورَغِبَ

---

(١) روى الإمام أحمدُ في «مسنده» (٢٥٢٣١)، والترمذِيُّ في «جامعه» (٢٨٤٨) وصحَّحَه عن شُرَيْحٍ قال: قيلَ لعائشةَ ﵂: هل كانَ النبيُّ ﷺ يتمَثَّلُ بشيءٍ مِن الشِّعْرِ؟ قالَت: كان يتمَثَّلُ مِن شِعْرِ عبدِ الله بنِ رَوَاحَةَ ويقولُ: «وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ» وصحَّحه الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٢٠٥٧)، قلتُ: وبهذا يتبيَّنُ عدمُ صحةِ ما يَدَّعِيه بعضُ العلماءِ وكثيرٌ مِن الأدباءِ مِن أنَّ النبيَّ ﷺ أنشَدَ هذا الشَّطْرَ فقدَّمَ فيه وأَخَّرَ، وقال الحافِظُ في «فتح الباري» (١٠/ ٥٥٧): «وقد اختُلِفَ في جوازِ تمثُّلِ النبيِّ ﷺ بشيءٍ مِن الشِّعْرِ وإنشادِه حاكِيًا عن غيرِه؛ فالصحيحُ جوازُه».

(٢) رواه البخاري (٢٧٠٩)، ومسلم (١٧٧٦) عن البَرَاءِ بن عازِبٍ ﵁.

(٣) «البيان والتبيين» (٢/ ١٨).

(٤) الأَوْلَى أن يقولَ: أيُّها النبيُّ؛ فإنَّ اللهَ نَهَى عن ندائِه ﷺ باسْمِه، ولم ينادِهِ سبحانَه في القرآنِ إلا بوَصْفِ النبوَّةِ أو الرسالةِ، خَصِيصَةً له عليه الصلاة والسلام مِن دونِ سائرِ الأنبياءِ، فالأَوْلَى التأدُّبُ بأدَبِ اللهِ تعالى.

عن الهَجِينِ السُّوقِيّ، فلم يَنْطِقْ إلا عن ميراثِ حِكْمَةٍ، ولم يتكَلَّمْ إلا بكلامٍ قد حُفَّ بالعِصْمَةِ وشُيِّدَ بالتأييدِ، ويُسِّرَ بالتوفيقِ، وهذا الكلامُ الذي أَلْقَى اللهُ المحبةَ عليه وغَشَّاه بالقَبُول، وجَمَعَ له بين المَهَابَةِ والحلاوةِ، وبين حُسْنِ الإفهامِ وقِلَّةِ عددِ الكلام، ومع استغنائِه عن إعادَتِه، وقِلَّةِ حاجةِ السامعِ إلى معاوَدَتِه، لم تَسْقُطْ له كلمةٌ، ولا زلَّتْ له قَدَمٌ، ولا بارَتْ له حُجَّةٌ، ولم يَقُمْ له خَصْمٌ، ولا أَفْحَمَه خَطِيبٌ، بل يَبُذُّ الخُطَبَ الطوالَ بالكلامِ القَصِير، ولا يَلْتَمِسُ إسكاتَ الخصمِ إلا بما يعرِفُه الخَصْمُ، ولا يَحْتَجُّ إلا بالصِّدْق، ولا يطلُبُ الفَلَجَ[1] إلا بالحَقّ، ولا يستعينُ بالخِلَابَةِ، ولا يستَعْمِلُ الموارَبَةَ، ولا يَهْمِزُ ولا يَلمِزُ، ولا يُبْطِئُ ولا يَعْجَلُ، ولا يُسْهِبُ ولا يَحْصَرُ، ثم لم يَسْمَعِ الناسُ بكلامٍ قطُّ أعمَّ نَفْعًا، ولا أصدَقَ لفظًا، ولا أعدلَ وَزْنًا، ولا أجمَلَ مذهبًا، ولا أكرَمَ مَطْلَبًا، ولا أحسَنَ مَوْقِعًا، ولا أسهَلَ مَخْرَجًا، ولا أفصَحَ معنًى، ولا أبيَنَ فحوًى مِن كلامِه ﷺ».

وإنما أطَلْتُ في نَقْلِ كلامِ أبي عُثمانَ لِمَا فيه مِن الإجادةِ والإفادةِ، ثم هو أوَّلُ نَصٍّ في هذا البابِ تضَمَّنَ عَرْضًا موفورًا لخصائصِ الحديثِ النبويِّ، مِن رجلٍ صناعَتُه تفقُّدُ الكلامِ، وتحسُّسُ مواضِعِ الحُسْنِ فيه، وفي كلامِ الجاحِظِ إشاراتٌ للأصولِ البلاغيةِ التي يُخَرَّجُ عليها كلامُ النبيِّ ﷺ: مِن الفصاحةِ، ومراعاةِ الأحوالِ، والإيجازِ، وغيرِها، وكأنما أَحَسَّ الجاحِظُ نَفْسُه بوجودِ مَن سيأخُذُ عليه هذا الإطنابَ في الثناءِ، فقال: «ولَعَلَّ بعضَ مَن لم يَتَّسِعْ في العلمِ، ولم يعرِفْ مقاديرَ الكلامِ،

---

(١) الفَلَج ـ بالفتح وبالتحريك ـ: الفَوْزُ والظَّفَر.

يَظُنُّ أنَّا تكلَّفْنَا له مِن الامتِدَاحِ والتشريفِ، ومِن التزيينِ والتجويدِ ما ليس عندَه، ولا يَبْلُغُه قَدْرُه، كَلَّا! والذي حَرَّمَ التزيُّدَ على العلماءِ، وقبَّحَ التكلُّفَ عندَ الحُكَماءِ، وبَهْرَجَ الكذَّابِين عندَ الفقهاءِ، لا يَظُنُّ هذا إلا مَن ضَلَّ سَعْيُه»(١).

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ (ت٥٣٨هـ): «ثم إنَّ هذا البيانَ العربيَّ كأنَّ اللهَ عزَّتْ قُدْرَتُه مَخَضَه، وألْقَى زُبْدَتَه على لسانِ محمَّدٍ عليه أفضلُ صلاةٍ وأوفَرُ سلام؛ فما مِن خَطِيبٍ يقاوِمُه إلا نَكَصَ مُتَفَكِّكَ الرِّجْل(٢)، وما مِن مِصْقَعٍ يناهِزُه إلا رَجَعَ فارِغَ السَّجْل»(٣).

وقال أيضًا: «النبيُّ العربيُّ المستَلُّ مِن سُلالةِ عَدْنَان، المُفَضَّلُ باللِّسَان، الذي استَخْزَنَه اللهُ الفصاحةَ والبيان»(٤).

وقال القاضي عِيَاضٌ (ت٥٤٤هـ): «وأما فصاحةُ اللسان، وبلاغةُ القَوْل؛ فقد كانَ ﷺ مِن ذلك بالمحلِّ الأفْضَل، والموضِعِ الذي لا يُجْهَل، سلاسَةَ طَبْع، وبَرَاعَةَ مَنْزَع، وإيجازَ مَقْطَع، ونَصَاعَةَ لَفْظ، وجَزَالَةَ قَوْل، وصِحَّةَ مَعَانٍ، وقِلَّةَ تكلُّفٍ، أُوتِيَ جوامِعَ الكَلِم، وخُصَّ ببدائِعِ الحِكَم، وعُلِّمَ ألسنةَ العَرَب، فكان يخاطِبُ كُلَّ أُمَّةٍ منها بلسانِها، ويحاوِرُها بلُغَتِها، ويبارِيها في مَنْزَعِ بلاغَتِها، حتى كان كثيرٌ مِن أصحابِه يسألونَه ـ في غيرِ موطِنٍ ـ عن شَرْحِ كلامِه وتفسيرِ قولِه، ومَن تأمَّلَ حديثَه

---

(١) السابق.
(٢) **مُتَفَكِّك الرِّجْل**: كناية عن العَجْز، وفي نُسْخَة: **الرَّحْل** ـ بالحاء المهملة ـ والمعنَى هو.
(٣) «الفائق» (١/١١).
(٤) «أساس البلاغة» (١/ج).

وسِيَرَه عَلِمَ ذلك وتحقَّقَه»[١].

وقول عِيَاضٍ: «وعُلِّمَ ألسنةَ العَرَب. . .» إلخ، يريدُ لهجاتِ العربِ ولغاتِ القبائِلِ المختلفةِ؛ فقد كان الرسولُ عليه الصلاة والسلام بمقتَضَى عمومِ رسالَتِه يخاطِبُ عامَّةَ الناسِ مِن أحياءِ العَرَبِ المتفَرِّقَةِ في هذه الجزيرةِ ويكاتِبُهم إبلاغًا لدينِ الله، ويستَقْبِلُ الوافِدِينَ منهم للإسلامِ، ويعرِفُ ألسِنَتَهم[٢]، وسُمِّيَ عامُ تسعةٍ مِن الهجرةِ عامَ الوُفُود؛ لكَثْرَتِهم وتتابُعِهم، فلا جَرَمَ أنْ يتخَلَّلَ هاتِه المحاوَرَاتِ أمشاجٌ مِن اللَّهَجَاتِ العربيةِ المختلفةِ، وفَسَّرَ بعضُ العلماءِ قولَه ﷺ: **(أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ)**[٣] أنه كان يكلِّمُ كلَّ قبيلةٍ بلسانِها[٤].

ومِن العَجِيبِ: أن اللغوِيِّينَ ـ فيما أعلَمُ ـ لم يصنِّفُوا في لُغَاتِ القبائِلِ الواردةِ في الحديثِ كما فَعَلُوا في القرآنِ، حيثُ وَضَعُوا في ذلك مصنَّفَاتٍ، ومنها كتابُ «لُغَات القبائِلِ الواردةِ في القرآنِ» لأبي عُبَيْد، وهو مطبوع.

وقال مَجْدُ الدِّينِ ابنُ الأَثِير (ت٦٠٦هـ): «كان رسولُ اللهِ ﷺ أفصَحَ العَرَبِ لِسَانًا، وأَوْضَحَهم بَيَانًا، وأعذَبَهم نُطْقًا، وأسَدَّهُم لَفْظًا، وأَبْيَنَهم لهجة، وأقوَمَهم حُجَّة، وأعرَفَهم بمواقِعِ الخِطَاب، وأهداهم إلى طُرُقِ الصواب، تأييدًا إلـٰهِيًّا، ولُطْفًا سماوِيًّا، وعنايةً ربانية، ورعايةً رُوحانِيَّة»[٥].

---

(١) «الشفا» (١/ ٩٥)، وينظر: «سبل الهدى والرشاد» (٢/ ٩٤).

(٢) قال الإمام الشافعيُّ في «الرسالة» (ص٤٢): «ولسانُ العَرَبِ أوسَعُ الألسنةِ مَذْهَبًا، وأكثرُها ألفاظًا، ولا نعلَمُه يحيطُ بجميعِ عِلْمِه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ».

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) «الفتوحات الوهبية» (ص٢٨).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٤).

وقال يحيى بنُ حمزةَ العَلَوِيُّ (ت٧٤٩هـ): «فإنَّ كلامَه ﷺ - وإن كان نازِلًا عن فصاحةِ القرآن وبلاغَتِه - في الطبقةِ العُلْيَا، بحيث لا يدانِيه كلام، ولا يقارِبُه وإنِ انتَظَمَ أيَّ انتظام»[١].

وقال القَسْطَلَّانِيُّ (ت٩٢٣هـ): «فصاحةُ لسانِه ﷺ غايةٌ لا يُدْرَكُ مَدَاها، ومنزلةٌ لا يدانَى منتهاها، وكيفَ لا يكونُ ذلك وقد جَعَلَ اللهُ تعالى لسانَه سَيْفًا مِن سُيوفِه يُبِينُ عنه مرادَه، ويدعو إليه عبادَه! فهو يَنْطِقُ بحُكْمِه عن أَمْرِه، ويُبِينُ عن مرادِه بحقيقةِ ذِكْرِه، أفصَحُ خَلْقِ اللهِ إذا لَفَظ، وأنصَحُهم إذا وَعَظ، لا يقولُ هُجْرًا، ولا يَنْطِقُ هَذْرًا، كلامُه كلُّه يُثْمِرُ عِلْمًا، ويُمْتَثَلُ شَرْعًا وحُكْمًا، لا يتفوَّهُ بَشَرٌ بكلامٍ أحكَمَ منه في مقالَتِه، ولا أجزَلَ منه في عُذُوبَتِه، وخَلِيقٌ بمَن عبَّرَ عن مرادِ اللهِ بلسانِه، وأقامَ الحُجَّةَ على عبادِه ببيانِه، وبيَّنَ مواضِعَ فروضِهِ وأوامِرِه ونواهِيه وزواجِره: أن يكونَ أحكَمَ الخَلْقِ تِبْيَانًا، وأفصَحَهم لِسَانًا، وأوضَحَهم بَيَانًا»[٢].

هذه بعضُ كلماتِ العلماءِ سُقْتُها لنَقِفَ مِن خلالِها على شيءٍ مِن خصائصِ البلاغةِ النبويَّةِ، وأنها المَثَلُ الأعلى للبلاغةِ العربيَّةِ، بعدَ كتابِ اللهِ جلَّ وعلا، ولم أُورِدْها على أنها أدلَّةٌ وبراهينُ لوجودِ البلاغةِ في الحديث، فكلُّ صاحِبِ ذوقٍ وفطرةٍ صحيحةٍ مِن أبناء هذا اللسانِ يُدْرِكُ ذلك، وكيفَ يُطْلَبُ الدليلُ في رابعةِ النهارِ على وجودِ الشمسِ! قال الصالِحِيُّ (ت٩٤٢هـ) بعدَ أن ساقَ كلامَ القَسْطَلَّانِيِّ السابِقَ: «وبالجملةِ: فلا يَحْتَاجُ العلمُ بفصاحَتِه ﷺ إلى شاهِدٍ، ولا يُنْكِرُها موافِقٌ

---

(١) «الطراز» (١/ ١٦٠).

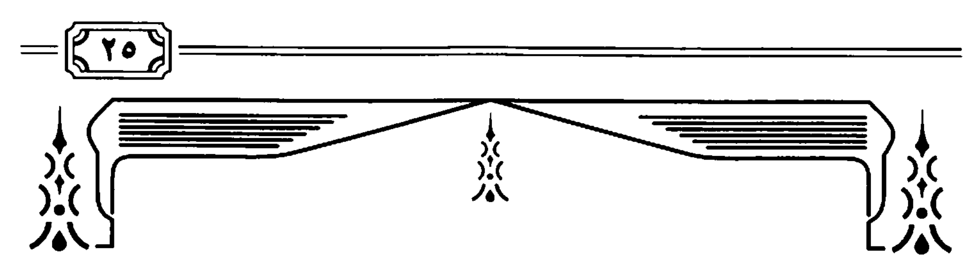
(٢) «المواهب اللدنية، بالمنح المحمدية» (٢/ ٢٣٦).

ولا معانِد»(١)، ونَقَلَ أبو حَيَّان في «شرح التسهيل» عن ابنِ الأعرابِيِّ (ت٢٣١هـ) أنَّه لقي قومًا مِن الزنادقةِ، وهم يتطَلَّبُون ـ على زَعْمِهم ـ في القرآنِ لَحْنًا، فقالَ لهم: «وَيْلَكُمْ! هَبْكُم شَكَكْتُم في كونِه نَبِيًّا، أَتَشُكُّون في كونِه عربيًّا؟!»(٢).



(١) «سبل الهدى والرشاد» (٢/ ٩٤).

(٢) «التذييل والتكميل، شرح التسهيل» (مخطوط) (ج٥ ورقة ١٦٩/ ب).



أسبابُ اختصاصِه ﷺ بالفصاحةِ

علمتَ مما مَضَى ما كان عليه الصلاة والسلام مِن كمالِ الفصاحة، وجمالِ المَنْطِق؛ ولا شَكَّ أنَّ ثَمَّةَ أسبابًا تضافَرَتْ في صناعةِ هذا البيانِ الخالِدِ ليكونَ آيَةً بَيِّنَةً تقومُ به الحُجَّةُ، وتنقَطِعُ به معاذيرُ الخَلْقِ؛ **فمِن تلك الأسبابِ:**

١ ـ **التوفيقُ والإِلْهَام:** فإنَّ اللهَ تعالى ـ بكمالِ عِلْمِه وحِكْمَتِه ـ اصطَفَى محمَّدًا ﷺ مِن خَلْقِه، وخَصَّه بأفضلِ شريعةٍ، وأنزَلَ عليه أفضَلَ كتابٍ، وفَتَحَ عليه مِن العلم، وأَيَّدَه بالوَحْيِ، ومَنَحَه الحكمةَ، وأجراها على لِسَانِه، وفَضَّلَه بجوامِعِ الكَلِم، قال ﷺ: (**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**)[1]، فالحديثُ عن بلاغَتِه ﷺ حديثٌ عن الوَحْيِ الربانيِّ والمَدَدِ الإلـٰهيّ، قال اللهُ ﷻ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال سبحانَه: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، قال المفسِّرُون: الكتابُ: القرآن، والحكمةُ: السُّنَّة[2]، قال حَسَّانُ بنُ عَطِيَّةَ التابعيُّ الجليلُ:

(١) رواه مسلم (٢٢٧٦) عن واثِلَةَ بنِ الأَسْقَع رضي الله عنه.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/ ٧٧٤).

«كان جبريلُ يَنْزِلُ على النبيِّ ﷺ بالسُّنَّةِ كما ينزِلُ عليه بالقرآنِ، ويعلِّمُه إيَّاها كما يعلِّمُه القرآنَ»(١)، وقال ابنُ حَزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الوَحْيُ ينقسِمُ مِن الله ﷻ إلى رسولِه ﷺ على قسمَيْنِ؛ أحدُهما**: وَحْيٌ متلُوٌّ مؤلَّفٌ تأليفًا معجِزَ النِّظام، وهو القرآن؛ **والثاني**: وحيٌ مرويٌّ منقولٌ، غيرُ مؤلَّفٍ ولا معجِزِ النظامِ ولا متلُوٌّ لكنه مقروءٌ، وهو الخَبَرُ الواردُ عن رسولِ الله ﷺ، وهو المُبِينُ عن اللهِ ﷻ مرادَه مِنَّا»، ثم ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ «القرآنَ والخَبَرَ الصحيحَ بعضُها مضافٌ إلى بعضٍ، وهما شيءٌ واحدٌ في أنهما مِن عندِ الله تعالى، وحُكْمُها حكمٌ واحدٌ في بابِ وجوبِ الطاعةِ لهما»(٢).

فظَهَرَ بذلك أنَّ السُّنَّةَ كالقرآنِ في كونِها وَحْيًا مِن الله، لكنَّ القرآنَ ألفاظُه ومعانِيه مِن الله، أمَّا السُّنَّةُ فمعانِيها مِن اللهِ وألفاظُها مِن الرسولِ ﷺ.

وظاهِرٌ أنَّ مِن الحكمِ في اختصاصِ اللهِ لنبينا محمد ﷺ بِكَمالِ الفصاحةِ وبليغِ القولِ أنه يُبَلِّغُ عن رَبِّهِ البلاغَ المُبِينَ الذي تقومُ به الحُجَّةُ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ولأن السُّنَّةَ مكمِّلَةٌ للقرآنِ ومفسِّرَةٌ له؛ تُفَصِّلُ مُجْمَلَه، وتُبَيِّنُ

---

(١) رواه أبو داود في «المراسيل» (٣٦١)، واللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٩٣)، والخطيبُ في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٦)، وإسنادُه صحيحٌ، وذَكَرَ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١٣/ ٢٩١) أنَّ البيهقِيَّ أخرجَه بسنَدٍ صحيح. **قلتُ**: ولم يَزَلِ العلماءُ يَصِفُون السُّنَّةَ بأنها وحيٌ، وأنها منزلةٌ مِن الله، وقال الشافعيُّ: «السُّنَّةُ وحيٌ يُتْلَى». «طرح التثريب» (١/ ١٥)، **وينظر**: «الكفاية» للخطيب البغدادي (٢).

(٢) «الإحكام» لابن حزم (١/ ٧٣).

مُشْكِلَه، وتَبْسُطُ مُوجَزَه، فهي منه بموضِعِ الشرحِ مِن المَتْن، فوَجَبَ أن تكونَ بلاغةُ الحديثِ مِن السُّمُوِّ بحيثُ تكونُ وافِيَةً في تفصيلِ مجمَلَاتِ القرآنِ وتبيينِ مُبْهَمَاتِه.

وقد سألتُ شيخَنا العلَّامَةَ عبدَ الرحمٰنِ بنَ ناصِرٍ البَرَّاك[1] عن كلامِ النبيِّ ﷺ التشريعِيِّ وأنه وَحْيٌ مِن اللهِ تعالى، فهل تكونُ صياغَتُه عليه الصلاة والسلام للحديثِ على وَفْقِ مرادِ الله، مِن حيثُ تقديمُ الكلامِ وتأخيرُه، وما أشبَهَ ذلك؟

فأَمْلَى عَلَيَّ ما هذا نَصُّه: «الحمدُ لله؛ لا رَيْبَ أنَّ ما كانَ يتكَلَّمُ به الرسولُ ﷺ مبلِّغًا عن اللهِ شَرْعَه يَحْصُلُ به بيانُ مرادِ الله أَتَمَّ بيانٍ؛ لأنَّه أعلَمُ الناسِ بمرادِ رَبِّه، وأقدَرُ الناسِ على البيانِ لِمَا يُرِيدُ بيانَه، وأنصَحُ الناسِ للعِبَادِ، ويكفي هذا القدرُ عن التقييدِ بحيثِيَّاتِ الكلام، كقولِ السائِلِ: «مِن حيثُ التقديمُ والتأخيرُ»، ومِن المعلومِ أنَّ ما كان ضرورِيًّا للبيانِ فلا بُدَّ أن يراعِيَه المكلَّفُ بالبلاغِ، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، واللهُ أعلم»[2].

قال البَيْهَقِيُّ: «فصلٌ في بيانِ النبيِّ ﷺ وفصاحَتِه؛ قال الحَلِيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: وهذا أشهَرُ وأظهَرُ مِن أن يُحتاجَ إلى وَصْفِه، ولو لم يكن على ذلك دلالةٌ سِوَى أنَّ اللهَ تعالى نَصَبه منصبَ البيانِ لكتابِه فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ لكان كافِيًا،

---

(١) أحد كِبَارِ العلماءِ المعاصِرين، كان أستاذًا في جامعةِ الإمامِ محمَّدِ بنِ سُعُود الإسلامية، وهو مِن أكابِرِ تلاميذِ العلَّامَةِ الشيخِ عبدِ العزيزِ بنِ باز، وقد رَشَّحَه لمنصِبِ الإفتاءِ فاستعفى.

(٢) «مجموع الفتاوى» (مخطوط) (٣/ ٣٤).

فإنَّه لو لم يكن آتاه البيانَ لكتابِه، ولم يُرَقِّه فيه إلى أعلى الدرجاتِ لَمَا رَضِيَه لتبيينِ كتابِه، والكشفِ عن معاني خِطَابِه»(١).

٢ ـ **ومِن أسبابِ فصاحَتِه ﷺ**: كونُه قُرَشِيًّا، وقريش أفصَحُ العَرَبِ بإجماعِ العلماءِ قاطِبَةً، روى ابنُ فارِسٍ بسَنَدِه عن إسماعيلَ بنِ أبي عُبَيْدِ اللهِ، قالَ: «أجمَعَ علماؤنا بكلامِ العربِ، والرواةُ لأشعارِهم، والعلماءُ بلُغَاتِهم وأَيَّامِهم ومَحَالِّهم: أنَّ قريشًا أفصَحُ العَرَبِ أَلْسِنَةً، وأَصْفَاهُم لُغَةً؛ وذلك أنَّ اللهَ جل ثناؤه اختارَهم مِن جميعِ العربِ، واصطفاهم، واختارَ منهم نَبِيَّ الرحمةِ محمَّدًا، فجَعَلَ قريشًا قُطَّانَ حَرَمِه، وجيرانَ بيتِه الحَرَامِ، وولاتَه، فكانَتْ وفودُ العربِ مِن حُجَّاجِها وغيرِهم يَفِدُون إلى مَكَّةَ للحَجِّ، ويتحاكَمُون إلى قريشٍ في أُمُورِهم. . .، وكانَتْ قُرَيش ـ مع فصاحَتِها وحُسْنِ لُغَاتِها ورقَّةِ ألسِنَتِها ـ إذا أَتَتْهُم الوفودُ مِن العربِ تَخَيَّرُوا مِن كلامِهم وأشعارِهم أحسنَ لغاتِهم، وأصفَى كلامِهم، فاجتَمَعَ ما تَخَيَّرُوا مِن تلك اللُّغَاتِ إلى سلائِقِهم التي طُبِعُوا عليها؛ فصارُوا بذلك أفصحَ العَرَب، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لا تَجِدُ في كلامِهم عَنْعَنَةَ تَمِيم(٢)، ولا عَجْرَفِيَّةَ قَيْس(٣)، ولا كَشْكَشَةَ أَسَد(٤)، ولا كَسْكَسَةَ رَبِيعَة(٥)، ولا الكَسْرَ الذي تَسْمَعُه مِن أَسَدٍ وقَيْس، مثل: تِعلمون

---

(١) «الجامع لشُعَب الإيمان» (٣/ ٣١٧)، وقد تَصَرَّفَ البيهقيُّ قليلًا في نصِّ الحَلِيمِيِّ، ينظر: «المنهاج» (٢/ ٧٧).

(٢) **العنعنة**: جَعْلُ الهمزةِ المبدوءِ بها عَيْنًا، فيقولون في «إنَّك»: «عِنَّك».

(٣) **العَجْرَفِيَّة**: التقعُّرُ في الكلام.

(٤) **الكَشْكَشة**: إبدالُ كافِ الخطابِ في المؤنَّثِ شِينًا، فيقولون: عَلَيْشِ في: عَلَيْكِ، ومنهم مَن يُضِيفُ شِينًا بعدَ الكافِ.

(٥) **الكَسْكَسة**: جعلُ سينٍ بعدَ كافِ الخطابِ في المذَكَّرِ، أو جَعْلُ سينٍ مكانَها. =

ونعلم؟!»[١].

وقال أبو نَصْرٍ الفارابيُّ: «كانَتْ قريش أجوَدَ العربِ انتقادًا[٢] للأفصَحِ مِن الألفاظِ، وأسهلَها على اللسانِ عند النُّطْقِ، وأحسَنَها مسموعًا، وأبينَها إبَانَةً عمَّا في النَّفْس»[٣].

٣ ـ **ومِن أسبابِ فصاحَتِه ﷺ**: استرضاعُه ونشأتُه في بني سَعْدِ بنِ بَكْرٍ، حيث أقامَ بين ظهرانَيْهِم أربَعَ سِنِين، قال ﷺ: (**وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ**)[٤]، وبنو سَعْدِ بنِ بَكْرٍ بَطْنٌ مِن عُلْيَا هَوَازِنَ، مِن عَدْنَان، وقد قال أبو عَمْرِو بنُ العَلَاءِ: «أفصَحُ العَرَبِ عُلْيَا هوازِنَ وسُفْلَى تَمِيمٍ»[٥]، وكانَتْ عادةُ أشرافِ العربِ استرضاعَ أبنائِهم في البادِيَةِ ليكونَ ذلك أنجَبَ للوَلَدِ، وأصَحَّ للبَدَنِ، وأصفَى للذِّهْن، وأبعَدَ عن الوَخَمِ والكَسَلِ، «وأجدَرَ ألَّا يفارِقَ الهيئةَ المَعَدِّيَّة»[٦]، ثم ما يَجِدُه الصبيُّ بعد ذلك إِثْرَ

= ينظر: «فقه اللغة» لابن فارس (ص٣٣)، و«المُزهِر» (١/ ٢١١)، و«تاج العروس» (١/ ٨).

(١) «فقه اللغة» (ص٣٣)، وينظر: «مجالس ثعلب» (١/ ٨١)، و«المزهر» (١/ ٢١١).

(٢) كذا، ولعلها: انتقاءً.

(٣) «المزهر» (١/ ٢١١) وعزاه إلى كتابِه «الحُرُوف»، ولم أَجِدْه فيه بتحقيقِ مُحْسِن مَهْدِي.

(٤) رواه ابنُ إسحاقَ ـ كما في «سِيرَة ابنِ هِشَام» (١/ ٢١٩) ـ قال ابنُ كَثِيرٍ في «البداية والنهاية» (٢/ ٢٩٩): «إسنادُه جَيِّدٌ وقَوِيٌّ»، وينظر: «السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية» (١/ ١١٩).

(٥) «فقه اللغة» لابن فارس (ص٤١)، و«المزهر» (١/ ٢١١).

(٦) «الرَّوْض الأُنُف» (٢/ ١٦٦)، والمَعَدِّيَّةُ نسبة إلى مَعَدِّ بن عدنان جد النبيِّ ﷺ، وكان أبناؤه أهلَ قوة.

مثافَنَتِه للأعرابِ؛ مِنِ استقامةِ لسانِه بالفصيحِ مِن الكلامِ، والسلامةِ مِن اللَّحْنِ، والبراءةِ مِن الهُجْنَة، كما قِيلَ.

وكان **شيخُنا العلَّامَةُ عبدُ الرحمٰنِ البَرَّاكُ في بعضِ تقريراتِه** يرى أنَّ مِن أهَمِّ الأسبابِ لهذا الاسترضاعِ هو انطِلَاقَ لسانِ الطِّفْلِ بالكلامِ باكِرًا، لا ليكتَسِبَ ألفاظًا فصاحًا ليسَتْ عندَ أهلِه، حيثُ يُنَشَّأُ الطفلُ في الصحراءِ الواسعةِ الأرجاءِ الواضحةِ المعالِمِ، فيرى الطبيعةَ كالكتابِ المفتوحِ أمامَ عينَيْهِ مِن السماءِ إلى الأرْض، ولا يَحْجُزَ نَظَرَه شيءٌ، كما هو الشأنُ في البيوتِ في المُدُن، فينمو الصبيُّ هناك قَوِيَّ البَدَنِ ذا تحَمُّلٍ، صافِيَ الذِّهْنِ، خفيفَ الحَرَكَة، وكُلُّ ذلك يَدْعُوه إلى الإسراعِ في الحديثِ والتعبيرِ عما في نَفْسِه مِن المعاني، كما هو مشاهَدٌ اليومَ في كثيرٍ مِن أولادِ الباديةِ؛ فإنهم يكونونَ أكثَرَ طلاقَةً في الكلامِ مِن غيرِهم مِن صِبْيَانِ الحاضِرَةِ.

وبهذا التقريرِ يَنْحَلُّ ما يَرِدُ مِن إشكالٍ، وهو أنَّ قريشًا أفصَحُ مِن هوازِنَ، فكيفَ يَطْلُبُ القُرَشِيُّون الفصاحةَ ممَّن دُونَهم، والجوابُ ما علِمْتَ.

نَعَم؛ قد تُكْتَسَبُ الفصاحةُ مِن الباديةِ، إذا كانَتِ القبيلةُ التي استُرْضِعَ فيها الصبيُّ أفصَحَ مِن قبيلَتِه التي يَنْتَسِبُ إليها، أو وَقَعَ الاسترضاعُ بعدَ تغيُّرِ اللُّغَةِ وانتشارِ اللَّحْنِ في الحاضِرَة.

تلك كانَتْ نشأةُ النبيِّ ﷺ في بَنِي سعدِ الفُصَحَاءِ، ثم تَرَعْرَعَ ﷺ بعد ذلك في بَنِي هاشِمٍ وإخوانِهم مِن القُرَشِيِّين، وعندَ أخوالِه مِن بني زُهْرَةَ، ثم تَزَوَّجَ في بني أَسَدٍ، ثم هاجَرَ إلى الأوْسِ والخَزْرَجِ، وكُلُّ

هؤلاءِ سادَةٌ فصحاءُ، وهم أخلَصُ القبائِلِ لسانًا، وأعذَبُها لَهْجَةً، والوسيلةُ الطَّبَعِيَّةُ لاكتسابِ اللُّغَةِ إنما هي المَنْطِقُ والمحاكاةُ[1].

٤ ـ **ومِن أسبابِ فصاحَتِه عليه الصلاة والسلام:** إنزالُ القرآنِ العظيمِ عليه، وهو البالِغُ مرتبةَ الإعجازِ، والكتابُ الذي أُحْكِمَتْ آياتُه، وفُصِّلَتْ كلماتُه، وخَرَقَتْ بلاغَتُه عادَةَ العرب، فلا يأتُون بمِثْلِه ولو كان بَعْضُهم لبعضٍ ظَهِيرًا، فكان لهذا الكتابِ أَثَرٌ في سُمُوِّ فصاحَتِه ﷺ حيثُ تأدَّبَ بآدابِه وتأثَّرَ بأساليبِه، وإذا كان المسلمُ أيًّا كان، يقرَأُ القرآنَ ويَحْفَظُ شيئًا منه ويستَعِينُ بهذا القليل، فيضيء كلامُه، وتَسْمُو أساليبُه على أساليبِ الناسِ، ويَعْلُو بيانُه على بيانِ الآخَرِين، فكيفَ إذا كان ذلك مع المُوحَى إليه به؟! وإنَّ مِن أَدَلِّ الدلائلِ على ذلك اقتباساتِه ﷺ مِن القرآنِ، كقولِه عليه الصلاة والسلام يومَ خَيْبَرَ: (**اللهُ أَكْبَر! خَرِبَتْ خَيْبَر! إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذِرِينَ**)[2]، فهذا اقتباسٌ مِن قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافَّات: ١٧٧]، وعن أبي هُريرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ، وَفَسَادٌ عَرِيضٌ**)[3]، فهذا اقتباسٌ مِن قولِه تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وأما استشهادُه عليه الصلاة والسلام بالقرآنِ فكثيرٌ؛ ومنه ما جاء في حديثِ عليٍّ ﷺ قال: كُنَّا

(١) «إعجاز القرآن» للرافعي (ص٣٧٠)، و«وحي الرسالة» (٣/ ٨١).
(٢) رواه مسلم (٨٦٢).
(٣) رواه الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجه (١٩٦٧)، وصحَّحه الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (١٠٢٢)، و«صحيح سنن الترمذي» (٨٦٥).

جُلُوسًا عند النبيِّ ﷺ فقال: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ) فقُلْنَا: يا رسولَ اللهِ؛ أفلا نَتَّكِلُ؟ فقال: (اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ)، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾... إلى قولِه: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠][١].

إنَّ كلَّ هذه الأسبابِ قد اجتَمَعَتْ لتَصُوغَ بعد ذلك أعذَبَ بيانٍ إنسانِيٍّ، وأصدَقَ حكمةٍ، في أجَلِّ لُغَةٍ وأَسْمَاها، فانتَظَمَ في لسانِه عليه الصلاة والسلام «الطَّبْعُ الصافي والتأييدُ الإلٰهِيّ»[٢]، قال ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ: «تَاللهِ! لقدْ كان محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِمٍ قَبْلَ أن يكرِمَه اللهُ تعالى بالنبوَّةِ، وأيامَ كونِه فتًى بمَكَّةَ، بلا شَكٍّ عندَ كلِّ ذي مُسْكَةٍ مِن عقلٍ = أعلَمَ بلُغَةِ قومِه وأفصَحَ فيها، وأَوْلَى بأن يكونَ ما نَطَقَ به مِن ذلك حُجَّةً مِن كلِّ خِنْدِفِيٍّ وقَيْسِيٍّ ورَبِيعِيٍّ وإيادِيٍّ وتميمِيٍّ وقُضاعِيٍّ وحِمْيَرِيٍّ[٣]، فكيفَ بعدَ أنِ اختَصَّه اللهُ تعالى للنِّذَارَةِ[٤]، واجتَبَاه للوساطةِ بينَه وبينَ خَلْقِه، وأَجْرَى على لسانِه كلامَه، وضَمِنَ حِفْظَه، وحَفِظَ ما يأتي به»[٥].

* * *

---

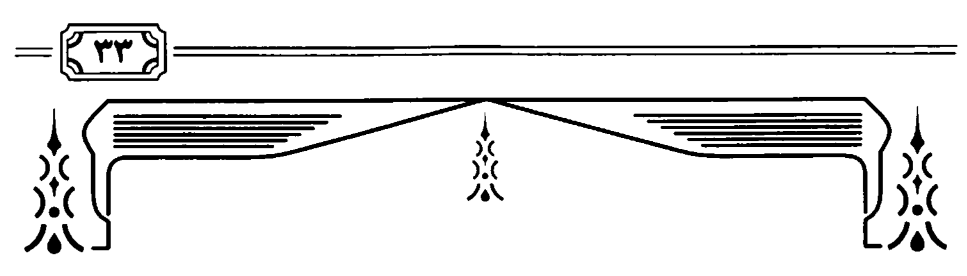
(١) رواه البخاري (٤٦٦٤)، ومسلم (٢٦٤٦) (٧)، وينظر: «الاقتباس أنواعه وأحكامه» (ص٦٧).

(٢) «ضوء الصباح» (مخطوط) (١٣).

(٣) يريدُ: مِن كلِّ عربيٍّ.

(٤) في «القاموس» (ن ذ ر): «النذير: الإنذار كالنِّذارة بالكَسْر، وهذه عن الإمامِ الشافعي»، قلتُ: وينظر: «الرسالة» (ص١٤).

(٥) «الفِصَل، في المِلَل والأهواء والنِّحَل» (٣/ ١٩٣).



الخصائِصُ البلاغِيَّةُ في الحديثِ النبوِيِّ

ثَمَّةَ خصائِصُ بلاغيَّةٌ ومعالِمُ بيانِيَّةٌ كثيرةٌ يَجِدُها المطالِعُ المتأمِّلُ في حديثِه ﷺ، وقد يَسَّرَ اللهُ تدوينَ شيءٍ منها بعدَ النَّظَرِ في الحديثِ الشريفِ نَفْسِه، وبعدَ مراجعةِ كلامِ أهلِ العلمِ والكاتِبين في بلاغةِ الحديثِ النبوِيِّ، **ويُمْكِنُ تصنيفُ هذه الخصائِصِ إلى نوعَيْنِ؛ أحدُهما:** خصائِصُ تتعَلَّقُ بلُغَةِ الحديثِ نَفْسِه وبنائِه التركيبِيِّ؛ **أي:** بنَظْمِه، **والثاني:** خصائِصُ لا تتعَلَّقُ بلُغَةِ الحديثِ وبنائِه، بل هي مِن خارِجِ الحديثِ ولكنَّها مِن مُتَمِّمَاتِ الفصاحةِ؛ **وإلى تفصيلِ ذلك:**

أولًا: الخصائِصُ المتعَلِّقَةُ بلُغَةِ الحديثِ وبنائِه:

١ ـ **مراعاةُ أحوالِ المخاطَبِين؛** فقد كانَ النبيُّ ﷺ يخاطِبُ كُلَّ أحدٍ بما يناسِبُ حالَه وإدراكَه وواقِعَه، ويراعِي المقاماتِ والمواقِفَ، وقد يزيدُ في جوابِ السائلِ بأكثَرَ مما سألَ، وقد يكرِّرُ كلامَه ثلاثًا، ويؤكِّدُه بالمؤكِّدَاتِ مِن القَسَمِ وغيرِه، تبعًا لأحوالِ المخاطَبِين، والبلاغِيُّون يقولون: إن البلاغةَ مطابَقَةُ الكلامِ لمقتَضَى الحالِ مع فصاحَتِه، **ومِن شواهِدِ ذلك:** ما رواه أَنَسٌ رضي الله عنه؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لمُعَاذٍ رضي الله عنه وكان رَدِيفَه على الرَّحْلِ: **(يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ)**، قال: لَبَّيْكَ يا رسولَ الله وسَعْدَيْكَ، قال: **(يَا مُعَاذُ)** قال: لبَّيْكَ يا رسولَ اللهِ وسَعْدَيْكَ، ثلاثًا، قال: **(مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، صِدْقًا**

مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ)، قال مُعَاذٌ: يا رسولَ الله، **أفلا أُخْبِرُ به الناسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟** قال: (**إِذًا يَتَّكِلُوا**)[١]، فكَرَّرَ النبيُّ ﷺ نداءَه لمُعَاذٍ لِيُقْبِلَ إليه بكامِلِ سَمْعِه لتَلَقِّي هذا الخَبَرِ المُهِمِّ، والبشارةِ العظيمةِ، وهو أنَّ مَن حَقَّقَ التوحيدَ حَرَّمَه اللهُ على النارِ، وأدخَلَه الجَنَّةَ، مع قيامِه بالعَمَلِ وما أوجَبَه اللهُ مِن الفرائِضِ، وقد خَصَّ النبيُّ ﷺ مُعَاذًا بهذا الخَبَرِ لفَضْلِه وعِلْمِه، ولأن مِثْلَه لا يُمْكِنُ أن يَدَعَ العَمَلَ، وقد بوَّب البخاريُّ في «صحيحه» على الحديثِ فقال: «بابُ مَن خَصَّ بالعِلْمِ قَوْمًا دونَ قومٍ كراهيةَ أَلَّا يَفْهَمُوا»، قال شارِحُه العَيْنِيُّ: «مطابَقَةُ الحديثِ للترجمةِ مِن حيثُ المعنى: وهو أنه خَصَّ معاذًا بهذه البشارةِ العظيمةِ دون قومٍ آخَرِينَ مخافَةَ أن يُقَصِّرُوا في العملِ مُتَّكِلِين على هذه البشارةِ»[٢]، ولكنَّ معاذًا رضي الله عنه أخبَرَ بها عند موتِه تأَثُّمًا، كما جاء في الخَبَرِ نَفْسِه؛ أي: خروجًا مِن الإثمِ بكَتْمِ العِلْمِ.

وقد أَخَذَ الصحابةُ رضي الله عنهم بهذا المنهَجِ النبوِيِّ في خطابِ الناسِ على قَدْرِ فهومِهم وأحلامِهم؛ فهذا ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه يقولُ: «ما أنتَ بمُحَدِّثٍ قومًا حديثًا لا تَبْلُغُه عقولُهم إلا كان لبَعْضِهم فتنةً»[٣]، وقال عليٌّ رضي الله عنه: «حَدِّثُوا الناسَ بما يَعْرِفُون، أَتُرِيدُون أن يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُه ﷺ!»[٤].

ومِن مراعاتِه ﷺ للمخاطَبين: تنوُّعُ حديثِه ﷺ في فضائِلِ الأعمالِ؛

---

(١) رواه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢).

(٢) «عمدة القاري» (٢/ ١٧٦).

(٣) رواه مسلم في «المقدمة» (١/ ١١).

(٤) رواه البخاريُّ معلَّقًا بصيغةِ الجَزْم (١٢٧).

فمَرَّةً جَعَلَ أَفْضَلَها الصلاةَ وبِرَّ الوالِدَيْن[١]، ومَرَّةً جَعَلَ أفضَلَها الإيمانَ باللهِ ورسولِه[٢].

وقال مَرَّةً: (ذِكْر اللهِ)[٣]، في أحاديثَ أُخْرَى، ويَذْكُرُ الشُّرَّاحُ أن هذا «الاختلافَ بالنَّظَرِ إلى اختلافِ أحوالِ المخاطَبِينَ؛ فمِنهم مَن يكونُ الأفضلُ له الاشتغالَ بعملٍ، ومنهم مَن يكونُ الأفضلُ له الاشتغالَ بآخَرَ، واللهُ أعلَمُ»[٤].

ومِن هذا أيضًا: وصيَّةُ النبيِّ ﷺ لكلِّ رجُلٍ بما يناسِبُ حالَه؛ فقد أتاه رجلٌ فقال: أَوْصِنِي يا رسولَ اللهِ، قال: **(لَا تَغْضَبْ)**[٥]، ويَنْقُلُ ابنُ حَجَرٍ عن بعضِ العلماءِ قولَه: «لعلَّ السائِلَ كانَ غَضُوبًا» ثم يقولُ: «وكان النبيُّ ﷺ يَأْمُرُ كلَّ أحدٍ بما هو أَوْلَى به؛ فلهذا اقتَصَرَ في وصيَّتِه له على تَرْكِ الغَضَب»[٦]، وبهذا يندَفِعُ ما يورَدُ مِن إشكالٍ، وهو: لِمَ لمْ يُوصِه النبيُّ ﷺ بما هو أعلَى مِن ذلك؛ كتَقْوَى اللهِ، أو الإيمانِ بالله.

ومِن شواهِدِ ذلك أيضًا في السُّنَّةِ: أنَّ رجلًا جاء إلى النبيِّ ﷺ فقال: أَوْصِنِي، فقالَ له عليه الصلاة والسلام: **(لَا تَسُبَّنَّ شَيْئًا)** أو قال:

---

(١) رواه البخاري (٥٠٤)، ومسلم (٨٥) عن ابنِ مَسْعُود رضي الله عنه.
(٢) رواه البخاري (١٧)، ومسلم (٨٣) عن أبي هُريرة رضي الله عنه.
(٣) رواه أحمد (٢١٧٠٢ و٢١٧٠٤)، والترمذي (٣٣٧٧) عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وإسنادُه صحيح.
(٤) «طرح التثريب» (٥/ ٢١٦)، و«حاشية السندي على سنن ابن ماجه» (٢/ ٢١٨)، و«شرح الموطأ» للزُّرْقَاني (٢/ ٢٨٦).
(٥) رواه البخاري (٥٧٦٥).
(٦) «فتح الباري» (١٠/ ٥٣٦)، **وينظر**: «شرح الأربعين النووية» لابن عثيمين (ص١٨٣).

(أَحَدًا) ـ شَكَّ الحَكَمُ ـ قال: «فما سَبَبْتُ بعيرًا ولا شاةً منذُ أوصاني رسولُ اللهِ ﷺ»[(١)]، وقالَتِ امرأةٌ: «أَوْصِنِي يا رسولَ الله»، قال: (**إِيَّاكِ وَمَا يَسُوءُ الأُذُنَ**)[(٢)]، وجاءَه رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ! أُرِيدُ أن أسافِرَ فأَوْصِني، قال عليه الصلاة والسلام: (**عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللهِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ**)، فلَمَّا أنْ ولَّى الرجلُ قال: (**اللَّهُمَّ ازْوِ لَهُ الأَرْضَ، وَهَوِّنْ عَلَيْهِ السَّفَرَ**)[(٣)].

وقد يزيدُ عليه الصلاة والسلام في إجابَتِه للسائِلِين لاقتضاءِ الحاجةِ لذلك، وقد بَوَّبَ البخارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «صحيحِه»: «بابُ مَن أجابَ السائِلَ بأكثَرَ ممَّا سألَه»[(٤)]، **ومِن صُوَرِ ذلك**: ما جاء في حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أن النبيَّ ﷺ سُئِلَ: أنتَوَضَّأُ بماءِ البَحْرِ؟ فقال عليه الصلاة والسلام: (**هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ**)[(٥)]، هم سألُوا عن حُكْمِ الوضوءِ بماء البَحْر،

---

(١) رواه الإمام أحمد (١٦٦١٦) عن أبي تَمِيمَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال محقِّقُه: «حديثٌ صحيح».

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٧٠١) وإسنادُه حَسَن، وأعَلَّه محقِّقُ المسنَدِ بجهالةِ حالِ العاصِ بنِ عمرٍو، والصحيحُ: قَبُولُ روايَتِه إذ لم يُنْقَلْ فيه جرحٌ؛ ولذا قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٥): «فيه العاصُ بنُ عمرٍو، وهو مستورٌ، وبقيَّةُ رجالِه رجالُ الصحيح». قال السِّنْدِيُّ في «حاشية المسنَد» (٩/ ٤٦٥): «قوله: (**وَمَا يَسُوءُ الأُذُنَ**)؛ أي: الكلامَ القَبِيحَ الذي تتأذَّى به الأُذُنُ»، **وينظر**: «رعاية حال المخاطَب في الصحيحين» (ص٣٧).

(٣) رواه الإمام أحمد (٨٣١٠)، والترمذي (٣٤٤٥) وحسَّنَه، والحاكم في «المستَدْرَك» (١/ ٤٤٥) وحسَّنَه الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (١٧٣٠).

(٤) «صحيح البخاري» (١/ ٦٢).

(٥) رواه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي (٥٩) (٣٣٢)، وابن ماجه (٣٨٦)، وإسنادُه صحيحٌ.

فأجابَهم النبيُّ ﷺ بما هو أَعَمُّ، وهو جوازُ الوضوءِ مِن ماءِ البَحْرِ، وأنَّ مَيْتَتَه حلالٌ، والسبَبُ في زيادةِ الجوابِ ـ والله أعلم ـ أنَّ السائِلَ كان ممَّن يسافِرُ في البَحْرِ، فيحتاجُ إلى معرفةِ مَزِيدٍ مِن الأحكامِ التي تتَّصِلُ بمسألَتِه، قال ابنُ العَرَبِيِّ: «وذلك مِن محاسِنِ الفَتْوَى؛ أن يجابَ السائلُ بأكثَرَ مما سألَ عنه تتميمًا للفائدةِ، وإفادةً لعلمٍ آخَرَ غيرِ المسؤولِ عنه»[1]، وذَهَبَ بعضُ العلماءِ إلى أن الزيادةَ في الإجابةِ هي عادَةٌ للنبيِّ ﷺ إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك[2]، ومِن شُرَّاحِ الحديثِ مَن يَرَى أن الزيادةَ في الجوابِ نوعٌ مِن الأسلوبِ الحَكِيم[3]، ولم يَذْكُرِ البلاغِيُّون ذلك في صُوَرِ هذا الأسلوبِ.

ومما يَدْخُلُ في مراعاةِ النبيِّ ﷺ للأحوالِ: ما ذَكَرَه العلَّامَةُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِه: «كان ﷺ يَكْرَهُ أن يُسْتَعْمَلَ اللفظُ الشريفُ المَصُونُ في حَقِّ مَن ليس كذلك، وأن يُستعمَلَ اللفظُ المَهِينُ المكروهُ في حَقِّ مَن ليس مِن أهلِه، فمَنَعَ أن يقالَ للمنافِقِ: سَيِّد، ومَنَعَ تسميةَ أبي جَهْلٍ بأبي الحَكَمِ، وأن يقالَ للسُّلْطَانِ: مَلِكُ المُلُوك، أو خَلِيفَةُ الله، وأَرْشَدَ مَن مَسَّه شيءٌ مِن الشيطانِ أن يقولَ: بِاسْمِ اللهِ، ولا يَلْعَنَه أو يَسُبَّه، ولا يقولَ: تَعِسَ الشيطانُ، ونحوَ ذلك»[4].

٢ ـ سهولةُ المعاني، ووضوحُ الألفاظِ وحُسْنُها في كلامِه ﷺ، فجمهورُ حديثِه عليه الصلاة والسلام واضحُ العبارةِ، حُلْوُ الدِّيبَاجَةِ،

---

(١) «عارضة الأحوذي» (١/ ٨٨).
(٢) «فتح ذي الجلال والإكرام» (٨/ ٩٢).
(٣) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٣٩).
(٤) ينظر: «زاد المعاد، في هدي خير العباد» (٢/ ٣٥٢).

مُشْرِقُ المعنَى، مع قُوَّةِ البِنَاء، وليس معنَى هذه السهولةِ أنَّ لُغَةَ الحديثِ هي نَفْسُها لُغَةُ الكلامِ العادِيِّ، والسُّوقِيِّ المُبْتَذَلِ، بل هي اللُّغَةُ المُحْكَمَةُ، التي تُوصَفُ بقوةِ البِنَاء، وجَزَالَةِ المفرَدَةِ، وحُسْنِ الإفهامِ والإِقْنَاع، وكمالِ التأثيرِ والمهابَةِ، فأسلوبُه ﷺ هو البلاغةُ القريبةُ البعيدةُ، والسَّهْلُ الممتَنِعُ الذي تَرَاه كالشمسِ قريبًا ضَوْءُها، بعيدًا مكانُها، وهذا - عندَ البُلَغَاءِ - أجوَدُ الكلامِ، أعني: السَّهْلَ الممتَنِعَ، وهو الذي يَظُنُّ كُلُّ أحدٍ أنه يقولُ مِثْلَه، فإذا رامَه تَعَذَّرَ عليه[١]، وبالجُمْلَةِ: فقد جَمَعَ كلامُه ﷺ بينَ السهولةِ والعُذُوبَةِ، والجَزَالَةِ والرَّصَانَةِ، ولا تَجِدُ في حديثِه عليه الصلاة والسلام لَفْظًا حُوشِيًّا غَرِيبًا، ولا كلمةً خَشِنَةً متنافِرَةَ الحروفِ، ولا كَزَّةً نابِيَةً، ولا سائِرَ ما ينافي الفصاحةَ، وقد عَقَدَ ابنُ القَيِّمِ فصلًا قال فيه: «فَصْلٌ في هَدْيِه ﷺ في حِفْظِ المَنْطِقِ واختيارِ الألفاظِ» ثم قال: «كان عليه الصلاة والسلام يتخَيَّرُ في خطابِه، ويختارُ لأُمَّتِه أحسَنَ الألفاظِ، وأجمَلَها، وأَلْطَفَها، وأبعَدَها مِن ألفاظِ أهلِ الجَفَاءِ والغِلْظَةِ والفُحْش»[٢].

كما لا تَجِدُ في أحاديثِه ﷺ شيئًا مِن ضَعْفِ التأليفِ بجميعِ أنواعِه المعروفةِ عندَ البلاغِيِّين، ولم يكن مِن هَمِّه عليه الصلاة والسلام تعقيدُ الكَلِمِ وليُّ الحديثِ، واجتلابُ الضمائرِ المُوهِمَةِ، ولا الإغرابُ، مع إحاطَتِه بجميعِ اللُّغَةِ، كما يقولُ الإمامُ الشافعيُّ[٣]، بل جاءَ كلامُه سهلًا

---

(١) «كتاب الصناعتَين» (ص٦٧).

(٢) «زاد المعاد، في هدي خير العباد» (٢/ ٣٥٢).

(٣) «الرسالة» (ص٤٢)، وينظر: «فقه اللغة» لابن فارِس (ص٢٦)، و«معجم مقاييس اللغة» (٦/ ١٦٠).

في لُغَةٍ هادئةٍ، متباعدًا عن التكَلُّفِ، فكان كما قالَ اللهُ له: ﴿قُلْ مَآ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

كان يتكَلَّمُ ﷺ فيَخْرُجُ كلامُه رَقْرَاقًا عَذْبًا، «يأخُذُ بمجامِعِ القلوب، ويَسْبِي الأرواحَ»[١]، وقد وصَفَتْه أُمُّ مَعْبَدٍ رضي الله عنها بقولِها ـ وما أَحْسَنَه ـ: «حُلْوُ المَنْطِقِ، فَصْلٌ لا نَزْرٌ ولا هَذَر، كأنَّ مَنْطِقَهُ خَرَزاتُ نَظْمٍ يتحَدَّرْنَ»[٢]، وأشارَ إلى ذلك الجاحِظُ بقولِه المتقَدِّمِ: «ولا يُبْطِئُ ولا يَعْجَلُ، ولا يُسهِبُ ولا يَحْصَر»، **ومِن آثارِ هذه السهولةِ وحُسْنِ الانتظامِ في كلامِه عليه الصلاة والسلام:** ظهورُ معانِيه، ووضوحُ مقاصِدِه للجميعِ، حتى كأنَّ الناس يتساوُون في فَهْمِها، وقد قِيلَ: «إن الذي تَجُودُ به الطبيعةُ، وتُعْطِيه النفسُ سَهْوًا رَهْوًا[٣] ـ مع قِلَّةِ لَفْظِه وعددِ هجائِه ـ أحمَدُ أَمْرًا، وأحسَنُ موقِعًا مِن القلوبِ، وأنفَعُ للمستَمِعِين مِن كثيرٍ خَرَجَ بالكَدِّ والعِلَاجِ»[٤]، وقال المُتَنَبِّي:

أَبْلَغُ ما يُطْلَبُ النَّجاحُ بِهِ الطَّبْعُ وعِنْدَ التَّعَمُّقِ الزَّلَلُ[٥]

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ١٨٣).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٩) وصحَّحه ووافَقَه الذهبيُّ، وقال الحافِظُ ابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» (٣/ ٢٠٩): «قصةُ أُمِّ مَعْبَدٍ مشهورةٌ مرويَّةٌ مِن طُرُقٍ يَشُدُّ بعضُها بعضًا».

(٣) في «أساس البلاغة» (١/ ٣٨٧): «أتاه بالشيءِ رَهْوًا سَهْوًا؛ أي: عَفْوًا سهلًا لا احتباسَ فيه».

(٤) «البيان والتبيين» (٤/ ٢٨).

(٥) «ديوانه» (٣/ ٢٢٠) قال في شرحه «التبيان»: «المعنى، يقول: إذا فَعَلَ الإنسانُ الشيءَ بعادَتِه وجَدَ النجاحَ فيه، وإذا بالَغَ وتعمَّقَ وتكلَّفَ أخطأ وزَلَّ، وهذا مِن أحسَنِ الأمثالِ، وهو مِن قولِ عبدِ القُدُّوسِ:

فَدعِ التعمُّقَ في الأمور فإنما قُرْبُ الهلاكُ بكلِّ مَن يتعمَّقُ».

وقد قيلَ: إن المعانِيَ الغامضةَ التي يسلُكُها نَفَرٌ مِن الكُتَّابِ لا تَدُلُّ على العُمْقِ والقوةِ قَدْرَ ما تَدُلُّ على العَجْزِ والعَمَى؛ لأن المعنى إذا كان واضحًا في نفسِ الكاتِبِ بارِزَ الجوانِبِ في تصوُّرِه انقادَ له اللفظُ انقيادًا، والعكسُ بالعكسِ(١).

وكان ﷺ إلى ذلك يَكْرَهُ التشدُّقَ والتَّفَيْهُقَ والإكثارَ مِن الكلامِ، بل كان هو عليه الصلاة والسلام «طويلَ السكوتِ لا يتكلَّمُ في غيرِ حاجةٍ، وكان لا يتكلَّمُ فيما لا يَعْنِيه، ولا يتكلمُ إلا فيما يرجو ثوابَه»(٢)، وكان يقولُ: (**إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي يَوْمَ القِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَأَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ: مَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقًا، الثَّرْثَارُونَ المُتَفَيْهِقُونَ المُتَشَدِّقُونَ**)(٣)، **الثَّرْثَار**: هو الكثيرُ الكلامِ تكلُّفًا، **والمتشَدِّقُ**: هو المتكلِّمُ بمِلْءِ شِدْقِه تفاصُحًا وتعظيمًا لكلامِه، **والمُتَفَيْهِقُ**: الذي يملأُ فَمَه بالكلامِ ويتوَسَّعُ فيه؛ إظهارًا لفصاحَتِه وفَضْلِه، واستعلاءً على غَيْرِه(٤)، وقال عليه الصلاة والسلام: (**إِنَّ اللهَ يُبْغِضُ البَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ كَمَا تَتَخَلَّلُ البَقَرَةُ**)(٥). قال الطِّيبِيُّ: «قوله: (**يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ**) هو الذي يتشَدَّقُ في

---

(١) **ينظر**: «شرح أحاديث من صحيح البخاري» (ص٢١٢).

(٢) **ينظر**: «زاد المعاد» (١/ ١٨٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٨/ ٥١٥)، والإمام أحمد في «مسنده» (١٩٤/٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٢) عن أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ ﷺ، وقال الهيثميُّ: «رواه أحمد والطبراني، ورجالُه رجالُ الصحيح». «مجمع الزوائد» (٨/ ٢١)، وكذا قال المُنْذِرِيُّ في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٤١٢)، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٦٦٢).

(٤) «الترغيب والترهيب» (٣/ ٤١٢)، و«الكاشف عن حقائق السنن» (٩/ ٩١).

(٥) رواه الإمام أحمد (٦٥٤٣) و(٦٧٥٨)، وأبو داود (٥٠٠٥)، والترمذي (٢٨٥٣) =

الكلامِ، ويُفَخِّمُ به لسانَه، ويَلُفُّه كما تَلُفُّ البقرةُ الكَلأَ بلسانِها، شبَّهَ إدارةَ لسانِه حولَ الأسنانِ والفَمِ حالَ التكلُّمِ تفاصُحًا بما تفعَلُ البقرةُ بلسانِها»(١)، كما ذمَّ ﷺ السَّجْعَ المتكَلَّفَ، وأنكَرَ على مَن تكلَّمَ به فقال: (**أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الأَعْرَابِ**)، هذا لَفْظُ مسلِمٍ(٢)، وفي روايةِ الشيخَيْن: (**إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ**)(٣). زاد الراوي: مِن أجلِ سَجْعِه الذي سَجَعَ(٤).

٣ ـ أن كلامَه ﷺ يَخْرُجُ وفقَ فِطْرَتِه المستقيمةِ وعلى البَدِيهَةِ، فكان يرمي بالكلامِ على السليقةِ مِن غيرِ تكلُّفٍ ولا مراجعةٍ ولا احتشادٍ ولا تزويقٍ ولا تصنُّعٍ، كما يَفْعَلُ البُلَغَاءُ، ولا يبالِغُ في الخيالِ والمَجَازِ، على أنه تحدَّثَ في مسائلِ الغَيْبِ، والجَنَّةِ والنارِ، وأعذَرَ وأنذَرَ وبَشَّرَ، وقَصَّ مِن أخبارِ السابِقِين مِن الأنبياءِ والأُمَمِ الغابِرَةِ، وأخبَرَ عن مَصَارِعِ الظالِمِين، وبَسَطَ القولَ في المَلَاحِمِ وفِتَنِ آخِرِ الزمانِ وأشراطِ الساعة، وغيرِ هذا، ومع ذلك جاء حديثُه وهو الغايةُ في الصِّدْقِ والواقعيَّةِ، وحُسْنِ الدِّيباجةِ، وسهولةِ المَأْخَذِ، بل ليس فوقَه مقدارٌ إنسانيٌّ مِن البلاغةِ والتسديدِ،

= عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وإسنادُه حَسَنٌ، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صحيح أبي داود» (٤١٨٥)، وصحيح الترمذي (٢٢٨٩).

(١) «الكاشف عن حقائق السنن» (٩/ ٩٢).

(٢) رواه مسلم (٤٤٧٨) عن المُغِيرَةِ بنِ شُعبة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (١٦٨١).

(٤) **قلتُ**: ولأن هذا المتكَلِّمَ بالسَّجْعِ أراد ردَّ حكم النبيِّ ﷺ في دِيَةِ المرأةِ وجَنِينِها بقولِه: (**كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَل، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَل؟!**). «صحيح مسلم» (١٦٨١)، **فاجتَمَعَ في سَجْعِه عيبانِ: التكلُّفُ، ودفعُ الحكم الشرعِيِّ**، وإلا فالسجعُ في أصلِه جائزٌ، ولو كَرِهَه النبيُّ ﷺ لقال: (**أَسَجْعًا**)، ثم سَكَتَ.

قال الرافعيُّ في كلامِه على حديثِ الثلاثةِ والغارِ: «وأنا فلَسْتُ أدرِي! أهذا النبيُّ ﷺ يتكلَّمُ في الإنسانيةِ وحقوقِها بكلامٍ بَيِّنٍ صريحٍ لا فلسفةَ فيه، يجعَلُ ما بين الإنسانِ والإنسانِ مِن النِّيَّةِ هو ما بين الإنسانِ وربِّه مِن الدِّين، أم هي الإنسانِيَّةُ تَنْطِقُ على لسانِه بهذا البيانِ العالي»[1]، ثم قال: «ومعلومٌ أنه ﷺ لا يتعَمَّلُ ولم يكتُبْ ولم يؤَلِّفْ، ومع هذا لا تَجِدُ في بلاغَتِه عليه الصلاة والسلام موضِعًا يَقْبَلُ التنقيحَ، أو تعرِفُ له رِقَّةً مِن الشأن، كأنما بينَ الألفاظِ ومعانِيها في كلِّ بلاغةٍ مقياسٌ ومِيزانٌ»[2].

وذَكَرَ الجاحِظُ في بيانِه أن إخراجَ الكلامِ بالكَدِّ والعلاجِ، وجَمْع النَّفْسِ له، وحَصْر الفِكْرِ عليه «لا يكونُ إلا ممَّن يُحِبُّ السُّمْعَةَ، ويَهْوَى النَّفْجَ[3] والاستطالةَ، وليس بين حالِ المتنافِسِين وبين حالِ المتحاسِدِين إلا حجابٌ رقيقٌ وحِجَازٌ ضعيفٌ، والأنبياءُ بمندوحةٍ مِن هذه الصِّفَةِ، وفي ضِدِّ هذه الشِّيمَة»[4].

فهو ﷺ بنَجْوَةٍ مِن حُبِّ السُّمْعَةِ والاستطالةِ ومِن قَصْدِ التكلُّفِ، مع عُلُوِّ بيانِه الشريفِ الذي يَصْدُرُ وكأنما هو صادِرٌ عن مراجَعَةٍ وصنعةٍ وتثقيفٍ، واقرَأْ في صحيحَيِ البخارِيِّ ومسلمٍ، وتأمَّلِ البلاغةَ البالغةَ والكلامَ الحكيمَ الذي جاء على سَمْتٍ واحِدٍ وعلى بناءٍ لُغَوِيٍّ واحِدٍ، في تكامُلٍ عجيبٍ، يأخُذُ بعضُه ببَعْضٍ، ويُصَدِّقُ أوَّلَه آخِرُه.

وإنَّكَ إذا نَظَرْتَ إلى الفصحاءِ مِن الشعراءِ والخطباءِ والبلغاءِ المحترِفِين للكلامِ قَبْلَه وبعدَه عليه الصلاة والسلام، رأيتَهم كيفَ يحتَشِدُون

---

(١) «وحي القَلَم» (٣/ ١١).
(٢) السابق (٣/ ١٧).
(٣) النَّفْج: الفَخْر والكِبْر.
(٤) «البيان والتبيين» (٤/ ٢٦).

لِفَنِّهم، ويَجْمَعُون قُوَاهم العقليةَ ويُهَذِّبُون كلامَهم، ومع ذلك كلِّه فإنَّهم لا يَأْمَنُون العِثَارَ، ولا يَسْلَمُون مِن النَّقْد، بل يَلُوحُ على أَدَبِهم التصنُّعُ والتكلُّفُ، وفي شعراءِ العَرَبِ مَن لُقِّبَ بعَبِيدِ الشِّعْرِ وأصحابِ الحَوْلِيَّات، وهم الذين يَمْكُثُون حولًا كامِلًا في نَظْمِ القصيدةِ الواحدةِ وتنقيحِها، ويحيلون فيها عقولَهم(١)، وربما نَزَلَ بهم شيءٌ عظيمٌ مِن طُولِ التفكُّرِ وشِدَّةِ العَنَاءِ ورَشْحِ الجَبِين، كما يقولُ ابنُ قُتَيْبَةَ(٢)، وكان الحطيئةُ يقولُ: خيرُ الشِّعْرِ الحوليُّ المُحَكَّكُ(٣)، وفي علماءِ البيانِ مَن يُوصِي بالتريُّثِ عند إنشاءِ الخُطَبِ والكُتُبِ وإعمالِ الذِّهْنِ وكَدِّ القريحةِ وتنقيحِ الكَلِم، كَيْمَا يُسْتَجَاد، ويَسْلَم مِن الزَّلَل(٤)، ومع كلِّ أولئك فقَلَّمَا سَلِمَ الكاتبُ المُجِيدُ والشاعرُ البليغُ مِن عَيْبٍ أو ملاحظةٍ، أو على الأقلِّ لا يخلو كلامُ أحدٍ منهما مِن ضَعْفٍ في بَعْضِه، وتفاوُتٍ في إيفاءِ خصوصِيَّاتِ الكلامِ التابعةِ لمقتضياتِ الأحوالِ واختلافِ المقاماتِ، وهو ما أشارَ إليه حازِمٌ القرطاجنيُّ (ت٦٨٤هـ) بقولِه: «وكلامُ العَرَبِ لا تستَمِرُّ الفصاحةُ والبلاغةُ في جميعِ أنحائِها في العالي منها إلا في الشيءِ اليسيرِ المعدودِ، ثم تَعْرِضُ الفَتَرَاتُ الإنسانيةُ، فتَقْطَعُ طيبَ الكلامِ ورَوْنَقَه، فلا تستَمِرُّ لذلك الفصاحةُ في جميعِه، بل توجَدُ في تفاريقَ وأجزاءٍ منه»(٥)، ثم شَرَعَ يعدِّدُ أنواعَ هذه

---

(١) «البيان والتبيين» (٢/ ٩)، وفيه قال الجاحِظُ: «وكانوا يُسَمُّون تلك القصائِدَ: الحَوْلِيَّاتِ والمقلَّدَاتِ والمنقَّحاتِ والمُحْكَمَات».

(٢) «الشِّعْر والشعراء» (١/ ٨٨).   (٣) السابق (١/ ٧٨).

(٤) «إحكام صنعة الكلام» (ص٢٤٥)، و«المثل السائر» (٢/ ٣٧).

(٥) «البرهان، في علوم القرآن» (٢/ ١٠١)، وهذا النصُّ ساقِطٌ من «منهاج البلغاء» المطبوع، كما أشار إليه محققُه في الملحَقِ بآخِرِ الكتاب (ص٣٩٠).

الفتراتِ الإنسانيةِ، فقال: «والفَتَرَاتُ في الفصاحةِ تَقَعُ للفصيحِ؛ إما بسَهْوٍ يَعْرِضُ له في الشيءِ مِن غيرِ أن يكونَ جاهلًا به، أو مِن جهلٍ به، أو مِن سآمَةٍ تعتَرِي فِكْرَه، أو مِن هَوًى للنَّفْسِ يَغْلِبُ عليها فيما يَحُوشُ عليها خاطِرُه؛ مِنِ اقتناصِ المعاني سَمِينًا كان أو غَثًّا، فهذه آفاتٌ لا يخلو منها الإنسانُ الفاضلُ الطبعِ الكامل»، فهذا ما ذَكَرَه ناقِدٌ عربيٌّ كبيرٌ، وعالِمٌ بأصولِ الصناعةِ البيانيةِ، عمَّا يعتَرِي كلامَ البلغاءِ مِن الضعفِ والوَهَنِ والفَتْرَةِ في كُلِّه أو بَعْضِه.

۞ **وأما حديثُه ـ بأبي هو وأُمِّي صلوات الله وسلامه عليه ـ فقد بَلَغَ** الطرَفَ الأعلى مِن البلاغةِ على مستَوَى الإنسانِ، والطرفُ الأعلى مِن البلاغة هو مطابَقَةُ الكلامِ لجميعِ ما يقتضيه الحالُ؛ ولهذا لا تَجِدُ في حديثِه ﷺ تفاوُتًا في البلاغةِ، كما لا تَرَى فيه تكلُّفًا ولا صنعةً، وقد بذَّ المصطفى ﷺ بحديثِه الشريفِ وكلامِه السائرِ مَصَاقِعَ الخطباءِ وفحولَ الشعراءِ ومشاهيرَ البلغاءِ، ولم يكن لأحدٍ منهم مِن الموهِبَةِ والقُدْرَةِ ما يعينُه على أن يَنْسِجَ على مِنْوَالِه، وقد بَرِئَ بيانُه مِن كلِّ عيبٍ ونَقْدٍ، وكيف يتطَرَّقُ إليه العَيْبُ! وهو مَدَدُ الوحيِ الإلـٰهيِّ، ونتاجُ الفِطْرَةِ الأصيلةِ! وقد مَرَّ بك قريبًا كراهَتُه ﷺ للثرثارِينَ المُتَفَيْهِقِين والمتكلِّفِين المتشدِّقِين في الكلام.

ويَذْكُرُ نُقَّادُ الأدبِ في هذا العصرِ أنَّ أسلوبَ النبيِّ ﷺ في الخطابةِ وفي مراسلاتِه إلى الأمراءِ والملوكِ ككتابِه إلى هِرَقْلَ؛ أنه أسلوبٌ عصريٌّ متجَدِّدٌ، يجبُ أن يَقْتَدِيَ به المعاصرون في زمانِنا وفي كلِّ زمان، لا سِيَّما الحكامُ والسياسِيُّون وذَوُو السُّلْطة، بَلْهَ غيرهم؛ لأنَّ الأسلوبَ الذي

يَخْرُجُ مِن الفِطْرَةِ المستقيمةِ هو أسلوبٌ عَصْرِيٌّ في جميعِ العصورِ(١).

وذَكَرَ الرافعيُّ أن أسلوبَ النبيِّ ﷺ أسلوبٌ منفَرِدٌ، قد بانَ مِن غيرِه بأسبابٍ طبيعيةٍ فيه، وأنَّك لا تَرَى فيه حَرْفًا مضطَرِبًا، ولا لفظةً مستَكْرَهَةً على معناها، ولا كلمةً غيرُها أَتَمُّ منها أداءً للمعنَى، وتأتِّيًا لسِرِّه في الاستعمال، وأنَّ جهاتِ الصَّنْعَةِ في الكلامِ مِن اللُّغَةِ والبيانِ والحِكْمَةِ قد سَلِمَتْ للنبيِّ ﷺ على أَتَمِّها، ولم تَسْلَمْ لبليغٍ غيرِه قَطُّ، واللغةُ لدى النبيِّ ﷺ فِطْرِيَّةٌ، والبيانُ بيانُ أفصَحِ الناسِ نَشْأَةً، وأقواهم مِن الذَّكَاءِ والإلهام، وأمَّا الحكمةُ فتلك حِكْمَةُ النُّبُوَّةِ، وتبصيرُ الوَحْيِ، وتأديبُ اللهِ تعالى، ثم قال: «وهذه حقيقةٌ راهِنَةٌ؛ دليلُها الكلامُ نَفْسُه بجُمْلَتِه وتفصيلِه، لا يَجْهَلُها إلا جاهِلٌ، ولا يَغْفُلُ عنها إلا غافِلٌ، فإذا أنتَ أَضَفْتَ إليها ما هناكَ؛ مِن سُمُوِّ المعنى، وفَصْلِ الخِطَاب، وحكمةِ القَوْلِ، ودُنُوِّ المَأْخَذِ، وإصابةِ السِّرِّ، وفَضْلِ التصرُّفِ في كلِّ طبقةٍ مِن الكلامِ، وما يلتَحِقُ بهذه وأمثالِها مِن مَذْهَبِه ﷺ في الإفصاحِ، ومَنْحَاه في التعبيرِ، مما خُصَّ به دُونَ الفصحاءِ، وكان له خاصَّة مِن عَظَمَةِ النَّفْسِ، وكمالِ العَقْل، وثُقُوبِ الذِّهْن، ومِن النَّزْعَةِ الجَيِّدَة، واللِّسَانِ المتمَكِّنِ؛ رأيتَ مِن جملةِ ذلك نَسَقًا في البلاغةِ قَلَّمَا يتهَيَّأُ في مُثُولِ أغراضِه، وتساوُقِ معانِيه لبليغٍ مِن البلغاءِ؛ إذ يَجْمَعُ الخالِصَ مِن سِرِّ اللغةِ، ومِن البلاغةِ ومِن الحكمةِ، بعضِها إلى بعضٍ»(٢).

٤ ـ ومِن ذلك: اختصاصُه ﷺ بجوامِعِ الكَلِمِ، كما قال ﷺ: (**فُضِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ...**)، هذا أحدُ ألفاظِ

---

(١) «عبقرية محمد ﷺ» (ص١٠١). (٢) «إعجاز القرآن» (ص٤٢٣).

مُسلم[١]، وفي المتَّفَقِ عليه: (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ)[٢]. قال البخارِيُّ: «جوامِعُ الكَلِمِ فيما بَلَغَنا: أنَّ اللهَ يَجْمَعُ له الأمورَ الكثيرةَ، التي كانَتْ تُكْتَبُ في الكتبِ قبلَه، في الأَمْرِ الواحدِ والأمرَيْنِ، ونحوُ ذلك»[٣]. وقال النوويُّ: «وكلامُه ﷺ كان بالجوامِعِ، قليلَ اللَّفْظِ كثيرَ المعاني»[٤]، وقال القرطبيُّ عند قولِ أبي مُوسَى ﷺ: «كان رسولُ اللهِ ﷺ قد أُعْطِيَ جوامِعَ الكَلِمِ بخواتِمِه»[٥] قال: «يعني بالجوامِعِ: الكلماتِ البليغةَ الوجيزةَ الجامعةَ للمعاني الكثيرةِ، ويعني بخواتيمِ الكلام: أنَّه يَخْتِمُ كلامَه بمَقْطَعٍ وجيزٍ بَلِيغٍ، كما بَدَأَه بمَبْدَأٍ وجيزٍ بليغٍ جامِعٍ، ويعني بجُملةِ هذا الكلام ـ والله أعلم ـ: أنَّ كلامَه مِن مَبْدَئِه إلى خاتِمَتِه كُلُّه بليغٌ وجيزٌ»[٦]، وقال أبو سُليمانَ الخَطَّابِيُّ: «إنَّ اللهَ ﷻ لَمَّا وَضَعَ رسولَه موضِعَ البلاغةِ مِن وَحْيِه، ونصَّبَه مَنْصِبَ البيانِ لدِينِه؛ اختارَ له مِن اللُّغَاتِ أعربَها، ومِن الألسُنِ أفصَحَها وأبيَنَها؛ ليباشِرَ في لباسِه مَشَاهِدَ التبليغ، وينبِذَ القولَ بأوكَدِ البيانِ والتعريف، ثم أَمَدَّهُ بجوامِعِ الكَلِمِ التي جَعَلَها رِدْءًا لنبوَّتِه، وعَلَمًا لرسالَتِه؛ لينتَظِمَ في القليلِ منها عِلْمُ الكثير، فيسهُلَ على السامِعِين حِفْظُه، ولا يَؤُودُهم حَمْلُه، ومَن تَتَبَّعَ الجوامِعَ مِن كلامِه لم يَعْدَمْ بيانَها، وقد وَصَفْتُ منها ضُرُوبًا، وكتبتُ لك مِن أمثِلَتِها حروفًا تَدُلُّ على ما وراءَها مِن نظائِرِها وأخواتِها»[٧]، ثم ساقَ شواهِدَ مِن الحديث.

---

(١) «صحيح مسلم» (٥٢٣) عن أبي هريرة ﷺ.
(٢) رواه البخاري (٢٨١٥) و(٦٦١١)، ومسلم (٥٢٣) عن أبي هريرة ﷺ.
(٣) «صحيح البخاري» (٦/ ٢٥٧٣).
(٤) «المنهاج» (٥/ ٥).
(٥) «صحيح مسلم» (٢٠٠١).
(٦) «المفهم» (٥/ ٢٦٨).
(٧) «غريب الحديث» (١/ ٦٤).

وعندَ ابنِ الأثيرِ أنَّ جوامعَ الكلِمِ هي «الجامعةُ للمعاني المقصودةِ على إيجازِها واختصارِها»، قال: «وجُلُّ كلامِه ﷺ جارٍ هذا المَجْرَى»[1].

فتحَصَّلَ مِن كلامِ العلماءِ: أن جوامعَ الكلِمِ هي العباراتُ الموجَزَةُ التي تَحْمِلُ في طَيَّاتِها معانِيَ غزيرةً، إنْ في العقائِدِ أو في الأخلاقِ أو في الفِقْهِ أو في غيرِ ذلك، وقد قالَتِ البلغاءُ: «أحسَنُ الكلامِ: ما كان قليلُهُ يُغْنِيكَ عن كَثِيرِه»[2]، وإلى هذا المعنى أشارَتْ عائشةُ رضي الله عنها بقولِها: «كان النبيُّ ﷺ يُحَدِّثُ حديثًا لو عَدَّهُ العادُّ لأحصاه»[3]، وقد أحسَنَ مَن قال:

وَجَوَامِعُ الكَلِمِ الَّتِي فُتِحَتْ لَهُ ... خَضَعَتْ لَهَا البُلَغَاءُ وَالحُكَمَاءُ[4]

إنَّ الإيجازَ مِن مقاماتِ البلاغةِ العُلْيَا، وهو عَمُودُ البناءِ الذي قامَتْ عليه لُغَةُ العَرَب، وهو مُتنافَسُهم، والغايةُ التي تتبارَى إليها فُصَحاؤهم، وقدِ اتَّفَقَ العلماءُ على مَدْحِه، كما يقولُ الحافظانِ ابنُ عبدِ البَرِّ[5] وابنُ حَجَرٍ رحمهما الله[6]، وحين حَدَّ ابنُ سِنَانٍ الإيجازَ المحمودَ بأنَّه: إيضاحُ المعنى بأَقَلِّ ما يُمْكِنُ مِن اللفظ[7]، بَيَّنَ الأصلَ في تفضيلِه فقال: «والأصلُ في مَدْحِ الإيجازِ والاختصارِ في الكلامِ: أنَّ الألفاظَ غيرُ مقصودةٍ في أنفُسِها، وإنما المقصودُ هو المعاني والأغراضُ التي احتِيجَ إلى العبارةِ عنها بالكلامِ، فصارَ اللفظُ بمنزلةِ الطريقِ إلى المعاني التي

(١) «المثل السائر» (١/ ٨٠).
(٢) «البيان والتبيين» (١/ ٨٣).
(٣) رواه البخاري (٣٣٧٥)، ومسلم (٣٤٩٣).
(٤) «الفتوحات الوهبية» (ص٢٨).
(٥) «التمهيد» (٥/ ١٧٦).
(٦) «فتح الباري» (١٠/ ٢٤٨).
(٧) «سر الفصاحة» (ص٢٠٠).

هي مقصودةٌ، وإذا كان طريقانِ يُوصِلُ كُلٌّ واحدٍ منهما إلى المقصودِ على سواءٍ في السهولةِ إلا أنَّ أحدَهما أخصَرُ وأقرَبُ مِن الآخَرِ، فلا بُدَّ أن يكونَ المحمودُ منهما هو أخصَرَهما وأقرَبَهما سلوكًا إلى المقصدِ»[١].

ولَمَّا كان هذا فَضلَ الإيجازِ، وأن العلماءَ مُجْمِعُون عليه، ورسولُ الله ﷺ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، اختَصَّهُ اللهُ بأفضَلِ البيانِ لتَبْلُغَ دعوَتُه مِن أقرَبِ السُّبُلِ وآمَنِها مِن السآمَةِ، فكان إيجازُ الكلامِ خصيصةً لبيانِه الكريمِ، حتى لا تَرَى إطنابًا استدعاه مقامُ التقريرِ لم يمازِجْه ضَرْبٌ مِن ضروبِ الإيجازِ أو أكثرُ، وقد لَحَظَ تلك الخصيصةَ صاحِبُ «الإشارة إلى الإيجاز» رَحِمَهُ اللهُ، فقال في أوَّلِ ديباجَتِه: «الحمدُ لله الذي بَعَثَ نَبِيَّنا محمَّدًا ﷺ بجوامِعِ الكَلِم، واختَصَرَ له الحديثَ اختصارًا ليكونَ أسرَعَ إلى فَهْمِ الفاهِمِين وضَبْطِ الضابِطِين وتناوُلِ المتناوِلِين، فكُلُّ كلمةٍ يسيرةٍ جَمَعَت معانِيَ كثيرةً فهي مِن جوامِعِ الكَلِم»[٢].

بَيْدَ أن الإيجازَ الذي جاءَتْ عليه الأحاديثُ النبوِيَّةُ هو إيجازُ القِصَر، وهذا النوعُ لا يتأتَّى إلا لكبارِ البُلَغاء؛ ولذا كان أعلى طبقاتِ الإيجازِ مَكَانا، وأعوَزَها إمكانا، وقد أعلى مِن شأنِه البلاغِيُّون، قال عنه العَلَوِيُّ: «وهذا القِسْمُ مِن الإيجازِ له في البلاغةِ موقِعٌ عظيمٌ، دقيقُ المَجْرَى، صَعْبُ المُرْتَقَى، لا يختَصُّ به مِن أهلِ الصناعةِ إلا واحِدٌ بعدَ واحِدٍ، ومهما عَظُمَ المطلوبُ قَلَّ المساعِدُ»[٣]، والفرقُ بين إيجازِ القِصَرِ

---

(١) «سر الفصاحة» (ص٢٠٣).

(٢) «الإشارة إلى الإيجاز» (ص٢)، وينظر: «الحديث النبوي من الوجهة البلاغية» (ص٤٣٩).

(٣) «الطِّرَاز» (٢/ ١١٩).

وإيجازِ الحَذْفِ: أنَّ الكلامَ القليلَ إنْ كان بعضًا مِن كلامٍ أطولَ منه فهو إيجازُ حَذْفٍ، وإنْ كان كلامًا يُعْطِي معنًى أطوَلَ منه فهو إيجازُ قِصَرٍ(١).

قلتُ: إنَّ إيجازَ القِصَرِ لا يكونُ في كلامِ البلغاءِ إلا قليلًا، بل قال ابنُ الأثِير: إنَّه لا يوجَدُ في كلامِهِم إلا شاذًّا أو نادِرًا(٢)، **وأقولُ**: إنَّه وُجِدَ كثيرًا في حديثِ النبيِّ ﷺ، وذلك معلومٌ مشهورٌ.

ومما جاءَ على إيجازِ القِصَرِ قولُه ﷺ: (إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)(٣)، وقولُه ﷺ: **(الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ)**(٤)، وقولُه ﷺ: **(دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ)**(٥)، وقولُه ﷺ: **(الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ)**(٦)، وقولُه ﷺ: **(لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)**(٧)، والحديثانِ الأخيرانِ جُعِلَا قاعدةً فقهيةً كبيرةً، خُرِّجَ عليهما مِن الفروعِ ما لا يُحْصَى كَثْرَةً، وقيلَ: إنَّ حديثَ **(لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)** يدخُلُ في جميعِ أبوابِ الفِقْه(٨).

---

(١) «عروس الأفراح» (٣/ ١٠٣). (٢) «المثل السائر» (٢/ ١٠٩).

(٣) رواه البخاري (٥٧٦٩) عن أبي مسعود رضي الله عنه.

(٤) رواه أبو داود (٥١٢٨)، والترمذي (٢٨٢٢) وحَسَّنَه، وابنُ ماجه (٣٧٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح أبي داود» (٤٢٧٧).

(٥) رواه الترمذي (٢٥١٨) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي (٥٧١١)، والحاكم (٢/ ١٣) عن الحَسَنِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهما، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الترمذي» (٢٠٤٥).

(٦) رواه الإمام أحمد (٢٤٢٢٤) و(٢٥٩٩٩)، وأبو داود (٣٥٠٨)، والترمذي (١٢٨٦)، والنسائي (٤٤٩٠)، وابن ماجه (٢٢٤٣) عن عائشةَ رضي الله عنها، وحَسَّنَه الألبانيُّ في «إرواء الغليل» (٥/ ١٨٥).

(٧) رواه مالك في «المُوَطَّأ» (٢/ ٧٤٥)، وابن ماجه (٢٣٤٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال النوويُّ: «له طُرُقٌ يقوِّي بعضُها بعضًا». «الأربعون النووية مع شرح ابن عثيمين» (ص٣٢٥).

(٨) **ينظر**: «فتح ذي الجلال والإكرام» (٥/ ٢٦٧ الطبعة المصرية).

ومِن هذا القَبِيلِ ما خَرَجَ مَخْرَجَ المَثَلِ مِن الحديثِ، كقولِه ﷺ: **(لَا يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ)**[1]، وقد أورَدَ أبو هلالٍ طائفةً مِن هذه الأحاديثِ الموجَزَةِ، ثم قال: «فمعانِي هذا الكلامِ أكثَرُ مِن ألفاظِه، وإذا أردتَّ أن تعرِفَ صِحَّةَ ذلك فحُلَّها، وابْنِها بناءً آخَرَ؛ فإنَّكَ تجِدُها في أضعافِ هذه الألفاظِ»[2].

ومما نُمَثِّلُ به: قولُه ﷺ: **(الجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ)**[3]، وقد عَلَّقَ عليه القرطبيُّ قائلًا: «هذا مِن الكلامِ النفيسِ البديعِ، الذي جَمَعَ ضروبَ البلاغةِ؛ مِن جزالةِ اللفظِ، وعذوبَتِه، وحُسْنِ استعارَتِه، وشمولِ المعاني الكثيرةِ، مع الألفاظِ المعسولةِ الوجيزةِ، بحيثُ يعجزُ الفصحاءُ اللُّسْنُ البلغاءُ عن إيرادِ مِثْلِه، أو أن يأتُوا بنَظِيرِه وشَكْلِه؛ فإنه استُفِيدَ منه مع وجازَتِه الحَضُّ على الجِهَادِ، والإخبارُ بالثوابِ عليه، والحَضُّ على مقارَبَةِ العَدُوِّ، واستعمالِ السُّيُوفِ، والاعتمادِ عليها، واجتماعِ المقاتِلِين حينَ الزَّحْفِ بعضِهم لبعضٍ، حتى تكونَ سيوفُهم بعضُها يقَعُ على العَدُوِّ، وبعضُها يرتَفِعُ عنهم؛ حتى كأنَّ السيوفَ أَظَلَّتِ الضارِبِين بها، ويعني أنَّ الضارِبَ بالسيفِ في سبيلِ اللهِ يُدْخِلُه اللهُ الجَنَّةَ بذلك»[4].

ومما جاء على ذلك أيضًا: أكثَرُ أحاديثِ الدُّعَاءِ؛ فإنَّ أدعِيَتَه عليه الصلاة والسلام موجَزَةٌ جامعةٌ، كقولِه ﷺ: **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الهُدَى**

---

(١) رواه البخاري (٥٧٨٢)، ومسلم (٢٩٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) «كتاب الصناعتين» (ص١٨٤).
(٣) رواه البخاري (٢٦٦٣)، ومسلم (١٧٤٢) عن عبد الله بن أبي أَوْفَى رضي الله عنه.
(٤) «المفهم» (٣/ ٥٢٥).

وَالتُّقَى وَالعَفَافَ وَالغِنَى)(١)، فهذا الدعاءُ شامِلٌ لخَيْرَيِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وكثيرٌ مِن الناسِ اليومَ يُطْنِبُون في أدعِيَتِهم، ويأْتُون بالغرائِبِ، ولَيْتَهم أَخَذُوا بالأدعيةِ الواردةِ في السُّنَّةِ؛ فإنَّ الدعاءَ بها أَحْرَى بالإجابةِ، مع ما هي عليه مِن الرشاقةِ والإيجازِ، ومِن ذلك أيضًا: دعاؤه ﷺ: **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ العَجْزِ وَالكَسَلِ، وَالجُبْنِ وَالهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ)**(٢) قال ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ: «فجَمَعَ هذا الحديثُ الشريفُ في استعاذَتِه ﷺ أصولَ الشَّرِّ وفروعَه، ومبادِيَه وغاياتِه، وموارِدَه ومصادِرَه، وهو مشتَمِلٌ على ثمانِ خِصَالٍ، كُلُّ خَصْلَتَيْنِ منها قرينتانِ»(٣).

ومما تَجَلَّى فيه الإيجازُ النبويُّ: كُتُبُه ﷺ إلى الملوكِ والزُّعَماءِ، التي يَدْعُوهم فيها إلى الإسلامِ، وهي بحَقٍّ كتبٌ خالدةٌ، تلوحُ عليها علائِمُ النبوَّةِ، وتوقيعاتٌ متجَلِّيَةٌ، تُبْرِزُ ـ على وجازَتِها ـ حقيقةَ الإسلامِ كما هي، وما يَحْمِلُه مِن معاني العظمةِ والخيرِ للبَشَرِ، ومِن ذلك كتابُه ﷺ إلى مَلِكِ الرُّومِ هِرَقْلَ، ونَصُّه: **(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ: سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ**(٤)، وَ﴿...يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ

(١) رواه مسلم (٢٧٢١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
(٢) رواه البخاري (٢٦٦٨)، ومسلم (٢٧٠٦) عن أنس رضي الله عنه، ورواه مسلم أيضًا (٢٧٢٢) عن زَيْدِ بن أَرْقَمَ رضي الله عنه.
(٣) «زاد المعاد» (٢/ ٣٥٦).
(٤) الأَرِيسِيُّون: أتباعُ هِرَقْلَ مِن أهلِ مَمْلَكَتِه، جمع أَرِيسِيٍّ، وهو في الأصلِ: الحَرَّاثُ والفَلَّاح. «فتح الباري» (١/ ٥١).

كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤])[١]، وانظُرْ إلى قولِه عليه الصلاة والسلام: (**أَسْلِمْ تَسْلَمْ**)، فقدِ اتَّفَقَتْ كلمةُ الشُّرَّاحِ على أنه «في نهايةٍ مِن الاختصارِ، وغايةٍ مِن الإيجازِ والبلاغةِ، وجَمْعِ المعاني، مع ما فيه مِن بديعِ التجنيسِ؛ فإنَّ (**تَسْلَمْ**) شامِلٌ لسلامَتِه مِن خِزْيِ الدنيا؛ بالحَرْبِ والسَّبْيِ والقَتْلِ وأخذِ الدِّيارِ والأموالِ ومِن عذابِ الآخِرَةِ»[٢]، وقد أَخَذُوا مِن الحديثِ استحبابَ البلاغةِ والإيجازِ، وتحرِّي الألفاظِ الجَزْلَةِ في المُكَاتَبَةِ[٣].

ومما جاءَ على الإيجازِ: الأحاديثُ الجوامِعُ، قالوا: وهي الأحاديثُ التي عليها مدارُ الدِّينِ، وأملَى في ذلك ابنُ الصلاحِ (ت٦٤٣هـ) ستةً وعشرينَ حديثًا في مجلِسٍ سَمَّاه: الأحاديثَ الكُلِّيَّة، وقد أَخَذَ هذه الأحاديثَ الحافظُ النوويُّ وأتَمَّها أربعين، وهي التي اشتَهَرَتْ بالأربَعِين النوويَّة، ولم تَزَلْ محلَّ عنايةِ العلماءِ شرحًا واستنباطًا، حتى يومِ الناسِ هذا[٤]، ومما نَذْكُرُه منها الآنَ حديثُ (**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**)[٥]، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ: «وقد تواتَرَ النقلُ عن الأئمةِ

---

(١) رواه البخاري (٧) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٤٧٠٧) عن أبي سفيان رضي الله عنه.
(٢) «المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحَجَّاج» (١٢/١٠٨)، و«عمدة القاري» (١/١١٣)، و«مرقاة المفاتيح» (٧/٣٤٣).
(٣) ينظر: المراجع السابقة.
(٤) مِن آخِرِ ما صَدَرَ مِن الدراساتِ عليها: «الفوائد المستنبطة مِن الأربعين النوويةِ»؛ لشيخِنا الكبيرِ عبدِ الرحمٰن البراك حفظه الله، وقد نُشِرَ عام ١٤٣٠هـ.
(٥) تقدَّمَ تخريجُه، وهو في «الصحيحَيْنِ» عن عُمَرَ رضي الله عنه.

في تعظيمِ قَدْرِ هذا الحديثِ، قال أبو عبدِ الله[١]: ليس في أخبارِ النبيِّ ﷺ شيءٌ أَجْمَعُ وأَغْنَى وأكثَرُ فائدةً مِن هذا الحديثِ. واتَّفَقَ عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْدِيٍّ والشافعيُّ ـ فيما نَقَلَه البُوَيْطِيُّ عنه ـ وأحمدُ بنُ حَنْبَلٍ وعليُّ بنُ المَدِينِيِّ وأبو داودَ والترمذيُّ والدارقطنيُّ وحَمْزَةُ الكنانِيُّ على أنه ثُلُثُ الإسلامِ، ومنهم مَن قال رُبُعه...، وقال الشافعيُّ: يَدْخُلُ في سبعين بابًا، ويَحْتَمِلُ أن يريدَ بهذا العددِ المبالغةَ، وقال عبدُ الرحمٰنِ بنُ مهدِيٍّ أيضًا: ينبغي أن يُجْعَلَ هذا الحديثُ رَأْسَ كلِّ بابٍ. ووجَّه البيهقيُّ كونَه ثُلُثَ العلمِ بأن كسبَ العبدِ يقعُ بقلبِه ولسانِه وجوارِحِه، فالنِّيَّةُ أحدُ أقسامِها الثلاثةِ وأرجَحُها»[٢].

ومِن ذلك أيضًا: حديثُ جبريلَ المشهورُ الذي فيه ذِكْرُ الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ[٣]، فهو جامِعٌ لأُمَّهاتِ المعاني، قال عنه القرطبيُّ: «هذا الحديثُ يَصْلُحُ أن يقالَ له أُمُّ السُّنَّة؛ لِمَا تَضَمَّنَه مِن جُمَلِ عِلْمِ السُّنَّة»[٤]، وقال القاضي عِيَاضٌ (ت٥٤٤هـ): «هذا الحديثُ اشتَمَلَ على جميعِ وظائفِ العباداتِ الظاهرةِ والباطنةِ؛ مِن عقودِ الإيمانِ، وأعمالِ الجوارِحِ، وإخلاصِ السرائِرِ، والتحفُّظِ مِن آفاتِ الأعمالِ، حتى إنَّ علومَ الشريعةِ كُلَّها راجعةٌ إليه ومتشَعِّبَةٌ منه»[٥].

---

(١) هذا تحريفٌ، والصوابُ: أبو عُبَيْدٍ، كما في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن الملقن (١/ ١٥٩).
(٢) «فتح الباري» (١/ ١٧).
(٣) رواه مسلم (٨) عن عمر ﷺ.
(٤) «المفهم» (١/ ١٥٣).
(٥) «إكمال المعلم» (١/ ٢٠٤).

وذَكَرَ الطِّيبِيُّ (ت٧٤٣هـ) أن هذا الحديثَ لَمَّا كان مشتملًا على أمَّهاتِ أصولِ الدِّينِ استَهَلَّ به البَغَوِيُّ كتابَيْهِ «شرح السُّنَّة» و«المصابيح»، على طريقةِ براعةِ الاستهلالِ؛ اقتداءً بالقرآنِ في افتتاحِه بالفاتحةِ؛ لأنها تضمَّنَتْ علومَ القرآنِ إجمالًا[1]، وكلامُ الشُّرَّاحِ في هذا كثيرٌ، ولا يُعْرَفُ في الدراساتِ الأدبيةِ عملٌ أرفَعُ شأنًا مِن الوعيِ بما يحتويه الكلامُ مِن غزارةِ المعاني وشمولِها[2].

يقولُ الأستاذُ الزَّيَّاتُ: «الإيجازُ غالِبٌ على أسلوبِ الرسولِ ﷺ؛ لأن الإيجازَ قُوَّةٌ في التعبيرِ، وامتلاءٌ في اللفظِ، وشِدَّةٌ في التماسُكِ، وهذه صفاتٌ تلازِمُ قوَّةَ العقلِ وقوَّةَ الرُّوحِ، وقُوَّةَ الشعورِ وقُوَّةَ الذِّهْنِ، وهذه القُوَى كُلُّها على أكمَلِ ما تكونُ في الرسولِ ﷺ، ومِن هنا شاعَتْ جوامِعُ الكَلِمِ في خُطَبِهِ وأحاديثِه، حتى عُدَّتْ مِن خصائِصِه»[3].

ومما يضافُ إلى حسناتِ الإيجازِ: أن السامِعِين لا يَمَلُّون الحديثَ ولا يَدِبُّ إليهم سآمةٌ، خلافَ ما يَقَعُ لهم عند الإطنابِ والإطالةِ؛ ولهذا كان عليه الصلاة والسلام يتحاشى أن يَسْأَمَ القومُ، وكان يتخَوَّلُهم بالموعظةِ مخافَةَ السآمةِ عليهم، كما يقولُ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه[4]، **ومن محاسِنِ الإيجازِ**: أنه سببٌ لحِفْظِ العلمِ وأدائِه كما هو، دون نَقْصٍ أو زيادةٍ؛ فإن الكلامَ إذا طالَ صَعُبَ ضَبْطُه، وأنْسَى بعضُه بعضًا.

---

(١) «الكاشف عن حقائق السنن» (١/ ١١٠).
(٢) ينظر: «شرح أحاديث من صحيح البخاري» (ص٢١٤).
(٣) «وحي الرسالة» (٣/ ٧٩).
(٤) رواه البخاري (٦٨)، ومسلم (٢٨٢١).

إنَّ هذه الشريعةَ الخاتمةَ في مبدأِ أمْرِها إنما قامَتْ على الحفظِ، وكان النبيُّ ﷺ قد أَذِنَ لهم أن يكتُبُوا القرآنَ ونهاهم أن يكتُبُوا الحديثَ(١)؛ خَشْيَةَ أن يختَلِط شيءٌ منه بالقرآن، فدُوِّنَ القرآنُ، واستُودِعَتِ السُّنَّةُ صدورَ الرجالِ، حتى أَذِنَ لهم النبيُّ ﷺ بتدوينِها، **وكان مِن أسبابِ حِفْظِها في ذلك العصرِ وفيما بعدَه مِن العصورِ**: ما كانَتْ عليه مِن إيجازِ العباراتِ، وسهولةِ الألفاظِ، وتآخِي الجُمَلِ، وترتُّبِ المعاني.

إنَّ الإيجازَ في كلامِهِ ﷺ ظاهرةٌ حَرِيَّةٌ بالدرسِ المستَقِلِّ؛ لوَفْرَةِ موجَزَاتِه وقُوَّةِ بنائِها، حتى كأنَّها في أفرادِها البُنْيَانُ المرصوصُ، بحيثُ لا يَحْسُنُ اختصارُها مَرَّةً أُخرى، ولا إعادةُ بنائِها مرةً أُخرى(٢)، وقد سُئِلَ أحدُ البلغاءِ: ما الاختصارُ؟ فقال: الذي اختصارُه فَسَادٌ، وقيلَ لبعضِهم: ما البلاغةُ؟ فقال: الإيجازُ، قيلَ: وما الإيجازُ؟ قال: حَذْفُ الفضولِ وتقريبُ البعيدِ(٣)، وقد عُنِي بعضُ المحدِّثين كالقُضَاعِيِّ في «مسنَد الشِّهَاب»، بجمعِ مختاراتٍ مِن حِكَم النبيِّ ﷺ ومأثوراتِه الرشيقةِ السائرةِ(٤)، وسار على ذلك طائفةٌ مِن الكُتَّابِ والأُدَباء(٥)، على أنه لم يوجَدْ عندَ غيرِه ﷺ مِن فصحاءِ الأُمَمِ عُشْرُ مِعْشَارِ ما وجَدُوه عندَه عليه الصلاة والسلام مِن تلك الموجَزَات، **والحاصِلُ**: أنَّ اللهَ جل وعلا قد

---

(١) رواه مسلم (٣٠٠٤) عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ. **وينظر**: «السُّنَّة قبل التدوين» (ص٣٠٧).

(٢) وقفتُ قُبَيْلَ طبعِ البحثِ على كتابِ «الإيجاز وبلاغة الإشارة في البيان النبوي» للدكتور عبد الرحمٰن بو درع، مطبوع بالمغرب.

(٣) «كتاب الصناعتَيْن» (ص١٧٩).

(٤) مطبوع بتحقيقِ حمدي السلفي، نشرَتْه مؤسسةُ الرسالة سنة ١٤٠٥هـ.

(٥) **ينظر**: «زهر الآداب» (١/ ٢٥)، و«الإعجاز والإيجاز» (ص١٩).

جَمَعَ لنَبِيِّه ﷺ أعظَمَ المعاني في أحسَنِ الأساليبِ وأوجَزِها(١).

وإذ نقولُ ذلك فلا يعني أنَّ جميعَ كلامِه ﷺ مِن بابَةِ الإيجازِ؛ فإنه قد يَسْلُكُ طريقَ الإطنابِ إذا استَدْعَاه الأمرُ وكان ثَـمَّ وَجْهٌ للإطالةِ، والبلاغةُ: مطابَقَةُ الكلامِ لمُقْتَضَى الحالِ مع فصاحَتِه، ففي «صحيح مسلم» عن عمرِو بن أَخْطَبَ ﷺ قال: صَلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ الفَجْرَ، وصَعِدَ المِنْبَرَ فخَطَبَنا حتى حَضَرَتِ الظُّهْرُ، فنَزَلَ فصلَّى، ثم صَعِدَ المنبرَ فخَطَبَنا حتى حضرَتِ العَصْرُ، ثم نزلَ فصلى، ثم صَعِدَ المنبرَ، فخَطَبَنا حتى غَرَبَتِ الشمسُ، فأخبَرَنا بما كان وبما هو كائِنٌ، فأعلَمُنا أحفَظُنا»(٢). فحينَ أراد النبيُّ ﷺ الإخبارَ بما سيكونُ مِن حوادِثَ وفِتَنٍ في آخِرِ الزمانِ أفاضَ في حديثِه ليحصُلَ البلاغُ المُبِينُ بذلك، وإنْ كانت هذه حادثةً نادرةً لم يُنْقَلْ أنها تكرَّرَتْ، فيُعْلَمُ بذلك أن أكثَرَ حديثِه ﷺ جارٍ على أسلوبِ الإيجازِ.

٥ ـ ومِن خصائِصِ حديثِه ﷺ ـ وهي بسبيلٍ مما تقدَّم ـ: ثراءُ الأفكارِ والمعاني وسَخاؤها، ومِن آثارِ ذلك: أنك ترى الحديثَ الواحدَ يتجَدَّدُ عطاؤه على الأيَّامِ، وكلما زِدتَّهُ فِكْرًا زادَكَ معنًى، وربما كان الحديثُ وجيزَ العبارةِ قليلَ الجُمَلِ، فتراه «وكأنَّه دوائِرُ يتوَلَّدُ بعضُها مِن بعضٍ، وكأنه تجري فيه شرايينُ تتدَفَّقُ بالمعاني والإشارات»(٣)، ومِن هنا قال ابنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: «مَن أصغَى إلى كلامِ اللهِ وكلامِ رسولِه بعَقْلِه، وتَدَبَّرَه بقَلْبِه، وَجَدَ فيه مِن الفَهْمِ والحلاوةِ والبركةِ والمنفعةِ ما لا يجدُه

---

(١) «بلاغة الرسول ﷺ» (ص٥١). (٢) «صحيح مسلم» (٢٨٩٢).
(٣) «شرح أحاديث من صحيح البخاري» (ص٢٦٠).

في شيءٍ مِن الكلامِ، لا منظومِه ولا منثورِه»[١]، فكلامُ الرسولِ ﷺ مبارَكٌ؛ أي: كثيرُ الخَيْرِ سَخِيٌّ، لا ينقَطِعُ عطاؤه، وقد قال أحدُ البلغاءِ: «إنَّ مِن أسبابِ رفعةِ طبقةِ الكلامِ: أن يكونَ مستَعِدًّا لاستنباطِ كثيرٍ مِن الفروعِ والوجوه»[٢]، وهذا الوصفُ منطَبِقٌ على كلامِ النبيِّ عليه الصلاة والسلام.

ونُمَثِّلُ على ذلك بأحاديثِ الأحكام[٣]، فإنها جاءَتْ على طُرُقِ التعبيرِ الثلاثةِ: الإيجازِ والإطنابِ والمساواةِ، وهذه الأحاديثُ لم يَزَلِ العلماءُ يستَقُون منها الدروسَ والأحكامَ والحِكَمَ، على تعاقُبِ القرون؛ مما يدُلُّ على عظمةِ هذه الشريعةِ وسماحَتِها وسَعَةِ أحكامِها، حيثُ تتناوَلُ تلك الأحاديثُ ما لا يتناهى مِن الوقائعِ، وكُلَّ ما يمكِنُ تصوُّرُه مِن الحوادثِ والنوازلِ المتجَدِّدَةِ على تباعُدِ الموطِنِ واختلافِ الأجيال، وما جاءت على هذا النحوِ إلا لأنَّ رسالةَ المبعوثِ بها عامَّةٌ، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [سبأ: ٢٨].

وكَمْ مِن حديثٍ جادَ بعشراتِ الفوائِدِ، وقد ذَكَرَ ابنُ حجرٍ أنَّ أَحَدَ مَن كان في عَصْرِ شيوخِه كَتَبَ مجلدَيْنِ في حديثِ أبي هريرةَ في المُجَامِعِ في رمضانَ[٤]، جَمَعَ فيهما ألفَ فائدةٍ وفائدةٍ، وذَكَرَ ابنُ حَجَرٍ أيضًا

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/٧٤٨).

(٢) «إشارات الإعجاز» للنورسي (ص١١٨).

(٣) قال ابنُ القَيِّم في «إعلام الموقعين» (٣/ ٥٧١): «أصولُ الأحكام التي تدورُ عليها الشريعةُ نحوُ خمسِ مئةِ حديثٍ، وفَرْشُها وتفاصيلُها نحوُ أربعةِ آلافِ حديثٍ».

(٤) رواه البخاري (١٨٣٤) ومواضع أخرى، ومسلم (١١١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أن بعضَ المتأخِّرين بَلَغَ بالفوائدِ مِن حديثِ بَرِيرَةَ[١] أربَعَ مئةِ فائدةٍ[٢]، وذكَرَ النوويُّ أن ابنَ خُزَيْمَةَ وابنَ جَرِيرٍ صَنَّفَا في حديثِ بَرِيرَةَ تصنيفَيْنِ كبيرَيْن، وقال النوويُّ عنه: إنَّه حديثٌ عظيمٌ، كثيرُ القواعدِ والأحكامِ، غَزِيرُ الفوائِدِ[٣]، واستَنْبَطَ ابنُ الصَّبَّاغِ مِن مشايخِ القَرَوِيِّين[٤] أربَعَ مِئَةِ فائدةٍ مِن حديثِ **(يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ!)**[٥].

يقولُ العَقَّادُ: «إنَّ الإبلاغَ أقوَى الإبلاغِ في كلامِ النبيِّ ﷺ: هو اجتماعُ المعاني الكِبَارِ في الكلماتِ القِصَارِ، بلِ اجتماعُ العلومِ الوافِيَةِ في بِضْعِ كلماتٍ، وقد بَسَطَها الشارِحُون في مجلَّدَاتٍ»[٦]، ولم ينقَطِعِ الاستنباطُ في الأُمَّةِ، بل بَقِيَ حتى هذا العصرِ، وللهِ الحمدُ، فها هُم علماءُ الإسلامِ في الأقطارِ المختلفةِ يشرَحُون الأحاديثَ ويستَخْرِجُون منها الأحكامَ، ويضيفون إلى ما قالَه السابِقُون، كما يُرَى شاهِدُ ذلك لدى العلَّامةِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عُثيمين رَحِمَهُ اللهُ (ت١٤٢١هـ)، أحدِ كِبارِ علمائِنا المعاصِرِين، وصاحِبِ اليَدِ الطُّولَى في انتزاعِ الفوائِدِ المبتكرةِ والدقائقِ المعتَبَرَة، كما تَشْهَدُ له بذلك أسفارُه الكثيرةُ، ومنها: «شرح

---

(١) بَرِيرَةُ جاريةٌ كاتَبَتْ أهلَها، ولكنَّهم اشتَرَطُوا الولاءَ لهم، فأنكَرَ عليهم النبيُّ ﷺ ذلك، في خطبةٍ مشهورةٍ، والخبرُ في البخاري (٤٤٤) ومواضع أخرى، ومسلم (١٠٧٥) عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٢٩).

(٣) «المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (١٠/ ١٤٢).

(٤) «تعاشيب» للأستاذ عبد الله كنون (ص٩٣).

(٥) رواه البخاري (٥٧٧٨)، ومسلم (٢١٥٠) عن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، **والنُّغَيْر**: طائر، تصغيرُ نُغَر.

(٦) «عبقرية محمد ﷺ» (ص١٠١).

صحيح البخاري»، و«شرح رياض الصالحين»، و«شرح بلوغ المرام، في أحاديث الأحكام» لابن حَجَر، فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ قدِ استَنْبَطَ مِن حديثِ جابرٍ في صِفَةِ حَجِّ النبيِّ ﷺ[1] مئةً وأربعًا وأربعين فائدةً[2]، كما استنبَطَ مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه في التشَهُّدِ[3] تسعًا وأربعين فائدةً[4].

٦ - ومِن الخصائِصِ في الحديثِ النبويِّ الكريمِ: حُسْنُ عَرْضِ الفكرةِ الواحدةِ أو الأفكارِ واستيعابِها للمعاني المقصودةِ وجَوْدَةِ تسلسُلِها، بحيثُ تتساوَقُ المعاني متتابِعَةً وكأنها ماءٌ يطردُ في نَهْرٍ مستقيمِ القاعِ، أما قُوَّةُ الأفكارِ وصوابُ المعاني فأمْرٌ لا يرتابُ فيه إلا الخصومُ، وحَسْبُ هذا النبيِّ الخاتَمِ ﷺ أنَّه جاء بكُلِّ خيرٍ، ودعا إلى الهدى، وأخرَجَ اللهُ به الناسَ مِن الظلماتِ إلى النُّورِ، وتَرَكَ الناسَ على البيضاءِ، لا يَزِيغُ عنها إلا هالِكٌ.

ونستَشْهِدُ على هذه الخصيصةِ بحديثِ أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ رضي الله عنه يرفَعُه إلى النبيِّ ﷺ: **(إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا)**[5]، إنَّ هذا الحديثَ يعرِضُ أصولَ الشريعةِ، ويبيِّنُ ما يَحِلُّ وما يَحْرُمُ وما هو مباحٌ، على طريقةِ

---

(١) رواه مسلم (١٢١٨).
(٢) وقد طُبِعَ في رسالةٍ مستقلَّةٍ عام ١٤٢٤هـ، نَشْر دار المحدِّث بالرياض.
(٣) رواه البخاري (٨٠٠)، ومسلم (٤٠٢).
(٤) «فتح ذي الجلال والإكرام» (٣/ ٣٥٣).
(٥) رواه الدارقطني في «السنن» (٤/ ١٨٤) وحسَّنه النوويُّ في «الأربعين» - بشرح ابن عثيمين - (ص٣٠٩).

التدَلِّي البديعِ، حيثُ بَدَأَ بالفرائضِ فالمُحَرَّمَاتِ ثم المباحاتِ، ومع ما فيه مِن الإيجاز، فإنَّ هذا الحديثَ أصلٌ في ثبوتِ الشرعِ، وجميعُ نصوصِ الأوامِرِ والنواهي تفصيلٌ له.

ومِن ذلك أيضًا: حديثُ النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ ﵄ قال: قالَ ﷺ: (**إِنَّ الحَلَالَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ القَلْبُ**)[1].

يعرِضُ هذا الحديثُ لبيانِ الحلالِ والحرامِ في الشريعةِ وأنهما بَيِّنانِ، ثم يتطَرَّقُ إلى ذِكْرِ المشتَبِهَاتِ لأخذِ الحَيْطَةِ والحَذَر، ثم شَبَّهَ المكَلَّفَ بالراعي يَرْعَى حولَ الحِمَى يوشِكُ أن يَقَعَ فيه، وهذا تصويرٌ محسوسٌ لأَمْرٍ عقلِيٍّ يزيدُ به وضوحًا وجلاءً، أما الحِمَى المحظورُ فمحارِمُ الله، وأما القَلْبُ فهو مَصْدَرُ الصلاحِ إذا بَعُدَ عن المحارِمِ، أو الفَسَادِ إذا وَقَعَ فيها، فماذا يقولُ القارِئُ في هذه المعاني وطريقةِ عَرْضِها؟ أليسَتْ أنموذَجًا للبيانِ النبويِّ الذي يتَّسِمُ بعظمةِ المقصدِ، وكثرةِ المعنى، وسَدَادِ الأسلوبِ، ووجازَةِ العبارةِ، فلا تَزَيُّدَ ولا فُضُولَ؟!

ولقد نَبَّهَ عبدُ القاهِرِ الجُرْجَانِيُّ إلى أن الكلامَ البليغَ يدُلُّ على نَفْسِه بحُسْنِه بادِيَ الرأيِ، كالمِسْكِ المُعَتَّقِ الفَوَّاحِ، كما ينوِّهُ بمقامِ منشِئِه،

(١) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

يقول: «ومِنه ـ أي: مِن الكلامِ ـ ما أنتَ تَرَى الحُسْنَ يَهْجُمُ عليك منه دَفْعَةً، ويأتيكَ منه ما يملأُ العينَ ضَرْبَةً حتى تعرِفَ مِن البيتِ الواحِدِ مكانَ الرجلِ مِن الفَضْلِ، وموضِعَه مِن الحِذْقِ، وتشهَدَ له بفَضْلِ المُنَّة، وطُولِ البَاعِ»[١].

وكان العَيْنِيُّ قد تكَلَّمَ على هذا الحديثِ وبَسْطِ معانيه، وممَّا قال: «أجمَعَ العلماءُ على عِظَمِ مَوْقِعِ هذا الحديثِ، وأنه أحدُ الأحاديثِ التي عليها مدارُ الإسلامِ، قالوا: سَبَبُ عِظَمِ موقِعِه: أنه ﷺ نَبَّهَ فيه على صلاحِ المَطْعَمِ والمَشْرَبِ والمَلْبَسِ والمَنْكَحِ وغيرِها، وأنه ينبغي أن يكون حلالًا، وأرشَدَ إلى معرفةِ الحلالِ، وأنه ينبغي تَرْكُ المشتَبِهَاتِ، فإنه سبَبٌ لحمايةِ دِينِه وعِرْضِه، وحَذَّرَ مِن مواقَعَةِ الشُّبُهاتِ، وأوضَحَ ذلك بضَرْبِ المَثَلِ بالحُمَّى، ثم بَيَّنَ أهَمَّ الأمورِ؛ وهو مراعاةُ القَلْبِ، وقال ابنُ العَرَبِيِّ: يُمْكِنُ أن يُنْتَزَعَ مِن هذا الحديثِ وحدَه جميعُ الأحكامِ. وقال القرطبيُّ: لأنه اشتَمَلَ على التفصيلِ بينَ الحَلَالِ وغيرِه وعلى تعلُّقِ جميعِ الأعمالِ بالقَلْبِ؛ فمِن هنا يمكِنُ أن يُرَدَّ إليه جميعُ الأحكامِ»[٢].

ثانِيًا: الخصائِصُ المتَمِّمَةُ للفصاحةِ في الحديثِ:

وهي خصائِصُ تُحَفُّ بلُغَةِ الحديثِ ونَظْمِه، وكان لها أَثَرٌ ظاهِرٌ في الحديثِ النبويِّ الشريفِ؛ لأنها وسائِلُ مكمِّلَةٌ للفصاحةِ، ويمكِنُ أن نقولَ: إنَّ هذا النوعَ مِن الخصائِصِ كان في حياتِه ﷺ حيثُ شَهِدَها

---

(١) «دلائل الإعجاز» (ص٨٨).
(٢) «عمدة القاري» (١/ ٣٤١)، وكلامُ القرطبيِّ منقولٌ بتصَرُّفٍ مِن «المفهم» (٤/٤٩٩).

الصحابةُ وسَجَّلُوها لنا، وكان لها الأثَرُ الكبيرُ في نفوسِ المَدْعُوِّين والمستَمِعِين للنبيِّ عليه الصلاة والسلام والآخِذِين عنه، **فمِن ذلك:**

١ - **حُسْنُ مَنْطِقِه ﷺ**، فكما صانَ اللهُ لِسَانَ نَبِيِّه عن التكلُّفِ فقد نَزَّهَ اللهُ نُطْقَه مِن عيوبِ الحروفِ ومخارِجِها، وحَمَاه مِن تعقيدِ الصوتِ، ومِن التَّمْتَمَةِ[١] والفَأْفَأَةِ[٢] والرُّتَّة[٣] والتنَطُّعِ[٤] والتَّمَطُّقِ[٥] والتَّفَيْهُقِ[٦]، إلى غيرِ ذلك مِن العيوبِ التي يُصَابُ بها الخطباءُ المُفْلِقُون والشعراءُ المَصَاقِعُ، على ما ذَكَرَه الجاحِظُ مِن أوصافِهم في مواضِعَ مِن البيانِ والتبيينِ، وذَكَرَ الرافعيُّ أنه لا يُعْرَفُ بليغٌ قَطُّ سَلِمَتْ له جهاتُ الصنعةِ في كلامِه مِن اللُّغَةِ والبيانِ والحكمةِ على أَتَمِّها بحيثُ لم يَزِغْ عن الطريقةِ سِوَى نبيِّ اللهِ محمَّدٍ ﷺ[٧]، فلقد مَنَحَه اللهُ البيانَ المُبِينَ والصوتَ الحَسَنَ[٨]، وجَعَلَ مَنْطِقَه مساوِقًا لطبيعةِ اللُّغَةِ، فتَمَّ له إحكامُ الضبطِ وإتقانُ الأداءِ، فهو صاحِبُ كلامٍ سليمٍ في منطِقٍ سليمٍ[٩]. قالَتْ عائشةُ رضي الله عنها: «لم يكنْ رسولُ اللهِ ﷺ يَسْرُدُ الحديثَ كسَرْدِكُم» وهو في «الصحيحَيْن»[١٠]، وجاء في «السُّنَن»: «ولكنْ كان يتكلَّمُ بكلامٍ بيِّنٍ

---

(١) **التمتَمَة**: رَدُّ الكلامِ إلى التاءِ والميم.

(٢) **الفَأْفَأَة**: ترديدُ الفاءِ في الكلامِ. (٣) **الرُّتَّة**: العُجْمَة.

(٤) **التنطُّع**: التعمُّقُ في إخراجِ الحروف.

(٥) **التمطُّق**: ضَمُّ الشفتَيْنِ ورفعُ اللسانِ إلى الفَكِّ الأعلى.

(٦) **التفَيْهُق**: الثرثرةُ ومَلْءُ الفَمِ بالألفاظِ.

(٧) «إعجاز القرآن والبلاغة النبوية» (ص٤٢٥).

(٨) «مختصر الشمائل المحمدية» للألباني (ص١٦٨)، و«زاد المعاد» (١/ ١٨٣).

(٩) «محمد ﷺ المثل الكامل» (ص١٢).

(١٠) رواه البخاري (٣٣٧٥)، ومسلم (٢٤٩٣).

فَصْلٍ، يحفَظُه مَن جَلَسَ إليه»[١]، ومما جاءَ في وَصْفِ أُمِّ مَعْبَدٍ قولُها فيه ﷺ: «حُلْوُ المَنطِقِ، فَصْلٌ لا نَزْرَ ولا هَذْرَ، كأنَّ منطِقَه خَرَزَاتٌ نُظِمْنَ يتحَدَّرْنَ»[٢].

إنَّ الفصاحةَ صِفَةٌ تجتمِعُ للكلامِ ولهيئةِ النُّطْقِ بالكلامِ ولموضوعِ الكلامِ، فيكونُ الكلامُ فصيحًا وهيئةُ النطقِ به غيرَ فصيحةٍ، أو يكونُ الكلامُ والنطقُ به فصيحَيْنِ ثم لا تجتمِعُ لموضوعِه صفةُ الفصاحةِ السارِيَةُ في الأسماعِ والقلوبِ[٣]، ومِن هنا تفاوَتَ البلغاءُ في أقدارِهم وتفاضَلُوا في طبقاتِهم، أما نبيُّ اللهِ محمَّدٌ ﷺ فقد تكامَلَتْ له الفصاحةُ بجميعِ جوانِبِها في كلامِه، وفي هيئةِ نُطْقِه بكلامِه، وفي موضوعِ كلامِه، وفي حركاتِ يديْهِ وأصابِعِه الشريفةِ، وإنَّكَ لتجِدُ جمالَ فصاحَتِه في نُطْقِه كجمالِ فصاحَتِه في مقالِه، فكان أعرَبَ العَرَبِ، عليه الصلاة والسلام.

٢ - إلقاؤه ﷺ الكلامَ مفصَّلًا على التوالي وبصورةٍ هادئةٍ، فلا يتابِعُ الحديثَ استعجالًا بَعْضُه في إثرِ بَعْضٍ فيلتبسَ على السامِعِ أو يعزُبَ عنه شيءٌ منه، أو يختَلِطَ بعضُه ببعضٍ، فكلامُه ﷺ ليس بهَذٍّ مُسْرِعٍ لا يُحْفَظُ، بل كان يَفْصِلُ بين الكلمةِ وأُخْتِها، فلا تتداخَلُ الكلماتُ والحروفُ، كما أنَّ كلامَه ليس متقَطِّعًا تتخَلَّلُه السَّكَتَاتُ بين أفرادِ الكلامِ[٤]، بل كان

---

(١) رواه الترمذي (٣٦٣٩) وحسَّنَه، وحسَّنَه الألبانيُّ أيضًا في «صحيح الترمذي» (٢٨٧٨)، ورواه الإمامُ أحمدُ (٢٦٢٠٩) بنَحْوِه.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرَك» (٣/ ٩) وصحَّحَه ووافقه الذهبيُّ، وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» (٣/ ٢٠٩): «قصَّةُ أمِّ معبَدٍ مشهورةٌ مَرْوِيَّةٌ مِن طُرُقٍ يَشُدُّ بعضُها بعضًا».

(٣) «عبقرية محمد ﷺ» (ص٢٩).

(٤) «زاد المعاد» (١/ ١٨٢).

عليه الصلاة والسلام يتكلَّمُ بكلامٍ مُفَصَّلٍ، يحدِّثُ الحديثَ ولو أرادَ العادُّ أن يَعُدَّه لأحصاه[١].

ولا غَرْوَ في هذا المَهَلِ! فإنه عليه الصلاة السلام مأمورٌ بالبلاغِ المُبِينِ وبإقامةِ الحُجَّةِ، وتقدَّمَ قريبًا قولُ عائشةَ ﵂ المتفَقُ عليه: «لم يكن رسولُ اللهِ ﷺ يَسْرُدُ الحديثَ كسَرْدِكم»، وفي «السُّنَن»: «ولكنْ كان يتكلَّمُ بكلامٍ بَيِّنٍ فَصْلٍ، يحفَظُه مَن جلَسَ إليه»، وعند الإسماعيليِّ - كما قال الحافِظُ في «الفتح» -: «إنما كان حديثُ رسولِ اللهِ ﷺ فَصْلًا، فهمَّا تفهَمُه القلوبُ»[٢]، وقولُها: «فَصْلًا»؛ أي: بيِّنًا ظاهِرًا يكونُ بين أجزائِه فَصْلٌ، وليس معنى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام بطيءٌ في الكلامِ، فإنَّ البُطْءَ مملولٌ، وهو ضَرْبٌ مِن العِيِّ، ويبعَثُ على الكسلِ والرُّقَادِ، فتبَيَّنَ مِن ذلك أن إلقاءَه الحديثَ ﷺ ليس بالسريعِ المُخِلِّ ولا بالبطيءِ المُمِلِّ، بل هو بَيْنَ بَيْن، وخيارُ الأمورِ أوساطُها.

٣ - ومِن ذلك: استعانَتُه ﷺ في تثبيتِ المعاني وإيضاحِها بالإشارةِ بيَدِه وأصابِعِه إشارةً مناسِبَةً للمعنى، حتى تَصِلَ إلى الأذهانِ سريعًا، وتتأصَّلَ في النفوسِ، ومِن هذا ما رواه أبو هريرةَ ﵁؛ أن النبيَّ ﷺ قرأ هذه الآيةَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النِّسَاء: ٥٨]، فوَضَعَ إبهامَه على أُذُنِه، والتي تليها على عَيْنِه[٣]؛ أي: تحقيقًا لصِفَتَيِ السمعِ والبَصَرِ، لا إثباتًا

(١) كما قالَتْ عائشةُ ﵂، وخَبَرُها مخرَّجٌ في «الصحيحين»؛ البخاري (٣٣٧٥)، ومسلم (٣٤٩٣).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٦٦٩).

(٣) «سنن أبي داود» (٤٧٢٨) وإسنادُه صحيحٌ، وقال الحافظ في «الفتح» (٣٨٥/١٣): «سنَدُه قَوِيٌّ على شَرْطِ مُسلم».

للتشبيهِ بين الخالِقِ والمخلوقِ، ومنه ما أخرَجَه الشيخانِ عن أبي هريرةَ ﷺ؛ أن رسولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ يومَ الجمعةِ فقال: (**فِيهِ سَاعَةٌ، لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ**) وأشار بيَدِه يقَلِّلُها[١]، ومنه ما رواه سَهْلُ بنُ سَعْدٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: (**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ، أَوْ: كَهَاتَيْنِ**) وقَرَنَ بين السَّبَّابَةِ والوُسْطَى[٢]. فهذه الإشاراتُ ذاتُ دلالاتٍ، ولها بلاغةٌ، ولو قُدِّرَ أن الألفاظَ وَقَعَت موقِعَ هاتِهِ الإشارات، فإنها لا تُعطي عَطاءَها، ولا تُغْنِي غَنَاءَها.

وقد بَوَّبَ البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب العِلْم فقال: «بابُ مَن أجابَ الفُتْيَا بإشارَةِ اليَدِ والرأسِ»[٣]، وساق فيه حديثَيْنِ وأثرًا.

ويَدْخُلُ في ذلك أيضًا: ما كان يَخُطُّه النبيُّ ﷺ أو يَرْسُمُه تصويرًا للمعاني، **ومِن هذا**: ما جاءَ في حديثِ عبدِ الله بنِ عُمَرَ ﷺ قال: «خَطَّ النبيُّ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا، وخَطَّ خَطًّا في الوَسَطِ خارِجًا منه، وخَطَّ خُطَطًا صِغَارًا إلى هذا الذي في الوَسَطِ مِن جانِبِه الذي في الوسطِ، وقال: (**هَذَا الإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ ـ أَوْ: قَدْ أَحَاطَ بِهِ ـ وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ: أَمَلُهُ، وَهَذِهِ الخُطَطُ الصِّغَارُ: الأَعْرَاضُ، فَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا**)»[٤].

ففي الحديثِ إرشادٌ مِن النبيِّ ﷺ إلى استِشْعَارِ قُرْبِ الأَجَلِ، والتحذيرِ مِن طُولِ الأَمَل، وقد بلَّغَ عليه الصلاة والسلام هذا المعنى

---

(١) رواه البخاري (٨٩٣)، ومسلم (٨٥٢).
(٢) رواه البخاري (٤٩٩٥)، ومسلم (٢٩٥١) عن أنس ﷺ.
(٣) رواه البخاري (١/ ٤٤).
(٤) رواه البخاري (٦٠٥٤).

بالشكلِ الذي خَطَّه بيَدِه الشريفةِ على الأرْضِ[١]، وذلك مِن حُسْنِ تعليمِه ﷺ وإفهامِه، حيثُ صَوَّرَ المعنى المعقولَ بالمبنَى المحسوسِ المُشَاهَدِ.

ويتَّصِلُ بذلك مِن وسائِلِ تثبيتِ المعاني: تغييرُ هيئةِ المتكَلِّمِ؛ إشعارًا بأهمِّيَّةِ الكلام، ومنه ما جاء في حديثِ أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟**) ثلاثًا، قالوا: بَلَى يا رسولَ الله، قال: (**الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ**) وكان مُتَّكِئًا فجلَسَ، فقال: (**أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ**) قال الراوي: فما زالَ يكرِّرُها حتى قُلْنَا: لَيْتَه سَكَتَ[٢]. فجلوسُه عليه الصلاة والسلام بعدَ أن كانَ متَّكِئًا، فيه جَمْعٌ لقلوبِ الصحابةِ وأبصارِهم نحوَه ﷺ؛ ليَلْفِتَ أنظارَهم إلى شَنَاعَةِ قولِ الزُّورِ، وهو الباطِلُ، وعدمِ التساهُلِ في أَمْرِه، ويُلْحَظُ في الحديثِ وسيلةٌ أُخرى مِن وسائلِ التوكيدِ والتنبيهِ، أَلَا هي التَّكْرَارُ، فتعانَقَتْ في الحديثِ الوسيلَتَان، والْتَقَتِ البلاغَتَان؛ بلاغةُ القَوْلِ وبلاغةُ الفِعْلِ.

وإذْ أشَرْتُ إلى التكرارِ فلْنُورِدْ ما ذَكَرَه الزمخشريُّ مِن أهمِّيَّتِه، يقولُ: «النفوسُ أنفرُ شيءٍ مِن حديثِ الوعظِ والنصيحةِ، فما لم يكرَّرْ عليها عودًا عن بدءٍ، لم يَرْسَخْ فيها ولم يَعْمَلْ عَمَلَه؛ ومِن ثَمَّ كانَتْ عادةُ رسولِ اللهِ ﷺ أن يكرِّرَ عليهم ما كان يَعِظُ به ويَنْصَحُ، ثلاثَ مَرَّاتٍ وسَبْعًا؛ ليَرْكُزَه في قلوبِهم، ويَغْرِسَه في صدورِهم»[٣].

---

(١) «مرقاة المفاتيح» (١٠/ ٢٦).
(٢) رواه البخاري (٢٥١١)، ومسلم (١٤٣).
(٣) «الكَشَّاف» (٣/ ٣٩٥).

ويَدْخُلُ في هذا أيضًا: تقسيمُ الكلامِ، وهو مما يُعِينُ في ضبطِ الكلامِ واستيعابِ أقسامِه وحِفْظِها، والتقسيمُ مِن أنواعِ البديعِ المعنويِّ عندَ البلاغِيِّين، ومِن ذلك قولُه ﷺ: **(لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمُفَارِقُ لِدِينِهِ التَّارِكُ لِلجَمَاعَةِ)**(١).

والعلماءُ يُشيرون إلى أنَّ مِن فوائِدِ الحديثِ «حُسْن تعليمِ النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ التقسيمَ يحصُرُ المسائِلَ ويَجْمَعُها، وهو أسرَعُ حفظًا، وأبطأُ نِسيانًا»(٢).

إنَّ التكرارَ والتقسيمَ واستعمالَ الأيدي والأصابعِ واختلافَ هيئةِ المتكَلِّمِ لإيصالِ المعاني وتثبيتِها في النفوسِ هو طَبَقَةٌ مِن البلاغةِ ومَرْتَبَةٌ مِن البيان، كما أُثِرَ عن البلغاءِ الأوائل(٣)، فأمَّا الحرَكَاتُ والإشاراتُ ـ على الخُصُوصِ ـ والرَّسْمُ والخَطُّ فإنها مِن ضروبِ ما يُعْرَفُ اليومَ بوسائِلِ الإيضاحِ، وهي لدى التربَوِيِّين مِن الطُّرُقِ المهِمَّةِ في نجاحِ العمليَّةِ التعليميةِ، وعلى ذلك فتكونُ السُّنَّةُ النبويَّةُ سابِقَةً في هذا المِضْمَارِ. ويَذْكُرُ الجاحِظُ أنَّ «الإشارةَ واللفظَ شريكانِ، ونِعْمَ العَوْنُ هي له، ونِعْمَ التُرجُمَانُ هي عنه، وما أكثَرَ ما تَنُوبُ عن اللفظِ وما تُغني عن الخَطّ، وبَعْدُ فهل تَعْدُو الإشارةُ أن تكونَ ذاتَ صورةٍ معروفةٍ، وحِلْيَةٍ موصوفةٍ، على اختلافٍ في طبقاتِها ودلالَتِها، وفي الإشارةِ بالطَّرْفِ والحاجِبِ،

---

(١) رواه البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (١٦٧٦) عن عبد الله بنِ مسعود رضي الله عنه.
(٢) «شرح الأربعين النووية» للشيخ ابن عثيمين (ص١٦٧).
(٣) «البيان والتبيين» (١/ ١١٦).

وغيرِ ذلك مِن الجوارِحِ مِرْفَقٌ كَبِير[١]، ومعونةٌ حاضرةٌ، ولولا الإشارةُ لم يتفاهَمِ الناسُ معنَى خاصِّ الخاصِّ، ولجَهِلُوا هذا البابَ البَتَّةَ، هذا؛ ومَبْلَغُ الإشارةِ أبعَدُ مِن مَبْلَغِ الصوتِ، وحُسْنُ الإشارةِ باليدِ والرأسِ مِن تَمَامِ حُسْنِ البَيَان»[٢].

ومما يورَدُ شاهِدًا في هذا مِن أخبارِ البلغاءِ: ما نَقَلَه الجاحِظُ عن أبي شَمِرٍ أحدِ أئمَّةِ المتكَلِّمِين أنه كانَ إذا نازَعَ لم يحرِّكْ يديْهِ ولا منكبَيْهِ، ولم يُقَلِّبْ عينَيْه، ولم يحرِّكْ رأسَه، حتى كأنَّ كلامَه إنما يَخْرُجُ مِن صَدْعِ صَخْرَةٍ، وكان يقضي على صاحِبِ الإشارةِ بالافتقارِ إلى ذلك، وبالعَجْزِ عن بلوغِ إرادَتِه، وكان يقولُ: ليسَ مِن المَنْطِقِ أن تستَعِينَ عليه بغَيْرِه، حتى كَلَّمَه إبراهيمُ بنُ سَيَّارٍ النَّظَّامُ عندَ أَيُّوبَ[٣] بنِ جَعْفَرٍ، فاضطَرَّهُ بالحُجَّةِ، وبالزيادةِ في المسألةِ، حتى حَرَّكَ يديهِ، وحَلَّ حُبْوَتَه وحَبَا إليه، حتى أَخَذَ بيدَيْه، ففي ذلك اليومِ انتَقَلَ أَيُّوبُ مِن قولِ أبي شَمِرٍ إلى قولِ إبراهيمَ.

ثُمَّ علَّلَ الجاحِظُ أن الذي غَرَّ أبا شَمِرٍ أوَّلًا، ومَوَّهَ له هذا الرأيَ: أنَّ أصحابَه كانوا يستَمِعُون منه، ويُسَلِّمُون له، ويميلون إليه، ويَقْبَلُون كلَّ ما يورِدُه عليهم، ويُثْبِتُه عندَهم، فلَمَّا طالَ عليه توقيرُهم له، وتَرْكُ مجاذَبَتِهم إيَّاه، وخفَّتْ مَؤُونَةُ الكلامِ عليه، نَسِيَ حالَ منازَعَةِ الأَكْفَاءِ، ومجاذَبَةِ الخُصُومِ، قال أبو عُثْمَانَ: وكان شيخًا وقورًا، وزِمِّيتًا[٤] رَكِينًا،

(١) **المِرْفق**: ما يُستعان به.
(٢) «البيان والتبيين» (١/ ٧٨ ـ ٧٩).
(٣) مِن رجالِ الدولةِ عندَ العباسِيِّين، ومِن أعلَمِ الناسِ بأنسابِ قُرَيْش، وله ذِكْرٌ في كُتُبِ الجاحِظِ.
(٤) **الزِّمِّيت**: الحليمُ الساكِنُ القليلُ الكلامِ.

وكان ذا تصرُّفٍ في العِلْمِ، ومذكورًا بالفَهْمِ والحِلْمِ(١).

ويتَّصِلُ بهذا: سكوتُه ﷺ في بعضِ ما يُسْأَلُ عنه، كما إذا لم يكن لديهِ جوابٌ فيَسْكُت انتظارًا لنزولِ الوَحْيِ، أو يَرَى أنَّ السائِلَ قد فَهِمَ الجوابَ مِن مجرَّدِ السكوتِ، أو يكون السؤالُ في غيرِ محلِّه، **ومِن ذلك**: ما وَرَدَ في حديثِ أبي هريرةَ في الرَّجُلِ الذي سألَ النبيَّ ﷺ وهو يحدِّثُ فقال: مَتَى الساعةُ؟ فلم يُجِبْه، ثم قال: (**أَيْنَ أُرَاهُ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَ عَنِ السَّاعَةِ؟**) قال: ها أنا يا رسولَ الله، فقال عليه الصلاة والسلام: (**فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**)(٢)، وقد ذَكَرَ أربابُ البيانِ أن البلاغةَ اسمٌ جامِعٌ لمعانٍ تجري في وجوهٍ كثيرةٍ، ومنها ما يكونُ في السكوتِ(٣).

ومما جاء في وَصْفِ ابنِ القَيِّمِ للنبيِّ ﷺ قولُه: «كان طويلَ السكوتِ لا يتكَلَّمُ في غيرِ حاجةٍ، ولا يتكلَّمُ إلا فيما يَرْجُو ثوابَه، وإذا كَرِهَ الشيءَ عُرِفَ في وَجْهِه»(٤).

إلى غيرِ ذلك مِن الخصائِصِ البلاغِيَّةِ والظواهِرِ البيانِيَّةِ العامَّةِ في الحديثِ النبويِّ الكريمِ، وهي التي كانَتْ بإذنِ الله مِن أسبابِ خُلُودِه، وبقائِه غَضًّا طَرِيًّا، وعَيْنًا مَعِينًا، على مَرِّ الأيَّامِ، وإنه سيَبْدُو لغيري أكثَرُ مما ظَهَرَ لي؛ لأن مادَّةَ البحثِ مِن القولِ المبارَكِ الخِصْبِ الذي تتفَجَّرُ منه المعاني، بل هو الكلامُ الذي سَمَّاه اللهُ حكمةً في قولِه سبحانَه: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وكان الكاتِبُ

---

(١) «البيان والتبيين» (١/ ٩١ ـ ٩٢).

(٢) رواه مسلم (٢٩٥٣)، **وينظر**: «فتح الباري» (٩/ ٢٢).

(٣) «البيان والتبيين» (١/ ١١٥). (٤) «زاد المعاد» (١/ ١٨٢).

الإسلاميُّ الكبيرُ مصطفى الرافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: «كلامُ النبيِّ ﷺ كلَّما زِدتَّه فِكْرًا زادَكَ معنًى»(١)، وكلامُ الرافعيِّ هذا مِن الحُكْم المُسَدَّد، والقولِ المصيبِ المطابِقِ للواقِعِ، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ بليغًا نَقَّادَةً يتفقَّدُ مفاصِلَ الكلامِ، ويَعْرِفُ مواضِعَ الحُسْنِ والتأثيرِ، وكتاباتُه في إعجازِ القرآنِ والبلاغةِ النبويَّةِ شهيرةٌ، وعليها المُعَوَّلُ، وكان صاحِبَ عَقْلٍ كبيرٍ، وذا غَيْرَةٍ وحَمِيَّةٍ لدينِه وأُمَّتِه، ذَكَرَ صاحِبُه وجامِعُ سيرَتِه محمَّد سَعِيد العريان (١٣٨٤هـ) أنَّ الرافعيَّ لم يتهَيَّأْ للكتابةِ في بلاغةِ الرسولِ ﷺ «حتى قَرَأَ «صحيح البخاري» كُلَّه قراءةَ دارِسٍ، وأنفَقَ في ذلك بضعةَ عَشَرَ يومًا، وهو وَقْتٌ قليلٌ لا يتَّسِعُ للقارِئِ العَجِلِ أن يقرَأَ فيه «صحيح البخاري» قراءةَ تلاوَةٍ؛ فكيفَ به دارِسًا متمَهِّلًا يقرَأُ ليتذَوَّقَ بلاغةَ الأسلوبِ ودِقَّةَ المعنى؟! ولكن ذلك ليس عجيبًا مِن الرافعيِّ الذي كان يقرَأُ كلَّ يوم ثمانِيَ ساعاتٍ متوالية لا يَمَلُّ، فلا ينهَضُ عن كُرْسِيِّه حتى يُوجِعَه قَلْبُه!»(٢).

إن أحاديثَ رسولِ الله ﷺ كالرَّوْضَةِ الغَنَّاءِ، فيها مِن كلِّ نَبْتٍ كريمٌ؛ ففيها أبلَغُ الحِكَم، وأجمَعُ الكَلِم، وأروَعُ الأساليبِ، وأعظَمُ الهدايات، وأسمَى التشريعاتِ، وكُلُّ حديثٍ مِن أحاديثِه عليه الصلاة والسلام حافِلٌ بالنِّكَاتِ النَّظْمِيَّة والصُّوَرِ البيانِيَّة؛ لأنها جاءت مطابِقَةً للحالِ.

كَمْ مِنْ بَدَائِعَ لَمْ تُوجَدْ بَلَاغَتُهَا ... إِلَّا لَدَيْهِ وَكَمْ طُولَ الزَّمَانِ تُرَى

روى البخاريُّ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: (**أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الكَلِمِ**)(٣)، والمفاتيحُ جمعُ مِفْتَاحٍ، وهو: ما يُتَوَصَّلُ به إلى

(١) «وحي القلم» (٣/٦).
(٢) «حياة الرافعي» (ص٢١٩).
(٣) رواه البخاري (٦٥٩٧).

استخراجِ المُغْلَقَاتِ التي يتعَذَّرُ الوصولُ إليها، فأخبَرَ عليه الصلاة والسلام أنَّه أُوتِيَ مفاتِيحَ الكَلِمِ، وهو ما يَسَّرَ اللهُ له مِن البلاغةِ والوصولِ إلى غوامِضِ المعاني، ومحاسِنِ الكلامِ التي أُغْلِقَتْ على غيرِه وتعذَّرَت، ومَن كان في يَدِه مفاتيحُ شيءٍ مَخْزُونٍ سَهُلَ عليه الوصولُ إليه، وقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ: «إنَّ البلاغةَ المأمورَ بها في قولِه تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣] هي المعاني والبَيَان»[١]؛ ولهذا تَجِدُ في حديثِه ﷺ مِن الفنونِ البلاغيةِ ضروبًا، ومِن أنواعِ المعاني شيئًا عَجِيبًا، فتجدُ أساليبَ التوكيدِ والتشويقِ والإجمالِ والتفصيلِ كقولِه ﷺ: (**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ...**)[٢]، وأساليبَ القَصْرِ والحَذْفِ والذِّكْرِ، كما تجدُ في الحديثِ روائِعَ التشبيهاتِ والكناياتِ والتمثيلِ والاستعاراتِ التي تُثِيرُ النفوسَ، وتؤثِّرُ في القلوب؛ ولذا قال البلاغِيُّون: إن المجازَ أبلَغُ مِن الحقيقةِ[٣]، **ومِن التشبيهاتِ النبويَّةِ:** قولُه ﷺ: (**تَرَى المُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى**)[٤]، قال القاضي عِيَاضٌ: «فتشبيهُه المؤمِنِين بالجَسَدِ الواحِدِ تمثيلٌ صحيحٌ، وفيه تقريبٌ للفَهْمِ وإظهارٌ للمعاني في الصُّوَرِ المرئِيَّةِ»[٥]، **ومِن الاستعاراتِ:** قولُه

---

(١) «منهاج السُّنَّة» (٨/ ٥٤).

(٢) رواه البخاري (١٦)، ومسلم (٦٧) عن أنس رضي الله عنه.

(٣) «الإيضاح» (ص٤٦٨).

(٤) رواه البخاري (٥٦٦٥) واللَّفْظُ له، ومسلم (٢٥٨٦) عن النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهما.

(٥) «إكمال المعلم» (٨/ ٥٦) وفي المطبوعِ تحريفٌ، وهو على الصِّحَّةِ في «فتح الباري» (١٠/ ٤٥٤).

عليه الصلاة والسلام: (**ارْفُقْ يَا أَنْجَشَةُ ـ وَيْحَكَ ـ بِالقَوَارِيرِ**)[١]، يُرِيدُ: النساءَ، وهذه استعارةٌ لطيفةٌ، **شَبَّهَهُنَّ بالقواريرِ لأمورٍ ثلاثةٍ:**

- لِمَا هُنَّ عليه مِن حفظِ الأَجِنَّةِ، والوعاءُ كالقارُورَةِ تَحْفَظُ ما فيها.
- ولاختصاصِهِنَّ بالصَّفَاءِ والصقالةِ والحُسْنِ والنَّضَارَة.
- ولِمَا فيهنَّ مِن الرِّقَّةِ والمسارَعَةِ إلى التغيُّرِ والانثِلَامِ، كما يتسارَعُ الانكسارُ إلى القارورةِ لرِقَّتِها[٢]. وتأَمَّلْ كيفَ جَمَعَت الاستعارةُ في الحديثِ هذه المعانيَ؟!

كما تجدُ في البيانِ النبوِيِّ مِن بدائِعِ البَدِيعِ؛ كالسَّجْعِ والأسلوبِ الحَكِيم والجِنَاس، كقولِه ﷺ: (**إِنَّمَا المَاءُ مِنَ المَاءِ**)[٣].

وكقولِه ﷺ: (**الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**)[٤]، قال العِرَاقِيُّ: «ولا يخفَى ما في (الخيل) و(الخير) مِن الجناس، وهذا مِن بليغِ الكلام»[٥]، وقال القرطبيُّ: «هذا الكلامُ جَمَعَ مِن أصنافِ البديعِ ما يعجزُ عنه كلُّ بليغٍ، ومِن سهولةِ الألفاظِ ما يُعْجِبُ ويُستطاب»[٦].

إلى غيرِ ذلك مِن الأنواعِ البلاغيةِ التي يَزْخَرُ بها الحديثُ، بل هي عُمُدُ بنيانِه، وأُسُسُ أركانِه، وليس الغَرَضُ الاستقصاءَ، وإنما التمثيلُ.

---

(١) رواه البخاري (٥٨٥٦، ٥٨٥٧)، ومسلم (٢٣٢٣) عن أَنَسٍ ﷺ، واللفظُ للبخاري.
(٢) «الطراز» (١/ ٤٠٧).
(٣) رواه مسلم (٣٤٣) عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ.
(٤) رواه البخاري (٢٦٩٥)، ومسلم (١٨٧٣) عن عُرْوَةَ البارِقِيِّ ﷺ، كما أخرجه الشيخانِ وغيرُهما عن آخَرِين مِن الصحابة، رضي الله عنهم أجمَعِين.
(٥) «طرح التثريب» (٨/ ٤٩). (٦) «المفهم» (٦/ ٧٠٣).

كما كان عليه الصلاة والسلام يَضْرِبُ الأمثالَ، وقد قالَتِ البلغاءُ: «إذا جُعِلَ الكلامُ مَثَلًا؛ كان ذلك أوضَحَ للمَنْطِقِ، وأبيَنَ في المعنى، وآنَقَ للسَّمْعِ، وأوسَعَ لشُعُوبِ الحديثِ»[1]، ومِن الشواهد النبويَّةِ على ذلك: ما جاء في حديثِ جابرٍ ﷺ مرفوعًا: (مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَوْقَدَ نَارًا، فَجَعَلَ الجَنَادِبُ وَالفَرَاشُ يَقَعْنَ فِيهَا، وَهُوَ يَذُبُّهُنَّ عَنْهَا، وَأَنَا آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ، وَأَنْتُمْ تَفَلَّتُونَ مِنْ يَدِي)[2]، ويَذْكُرُ بعضُ الباحِثِين أنه اجتَمَعَ في أمثالِ الرسولِ ﷺ أربعةُ أمورٍ لم تجتَمِعْ في غيرِه مِن الكلامِ، وهي: إيجازُ اللفظِ، وجودةُ الكنايةِ وحُسْنُ التشبيهِ، وإصابةُ المعنَى[3].

وقد يستَهِلُّ النبيُّ عليه الصلاة والسلام حديثَه بسؤالٍ يستَثِيرُ الحضورَ لجَذْبِ اهتمامِهم، ولَفْتِ أذهانِهم، وتلقِّي ما يُلْقَى إليهم بوَعْيٍ، كقوله ﷺ: (أَتَدْرُونَ مَا المُفْلِسُ؟) فأجابَ الصحابةُ بما يَعْلَمُون بحسَبِ الحقيقةِ اللغويَّةِ للَّفْظِ والاستعمالِ الشائع، فقالوا: المُفْلِسُ فينا مَن لا دِرْهَمَ له ولا مَتَاعَ، ثم جَعَلُوا يتطَلَّعُون للجوابِ، ويترَقَّبُون للإفادةِ بشوقٍ واهتمامٍ، فقال عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ المُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ)[4].

---

(١) «الأدب الكبير والأدب الصغير» (ص٤).
(٢) رواه البخاري (٦١١٨)، ومسلم (٢٢٨٥).
(٣) «من روائع الأدب النبوي» (ص٢٠٥).
(٤) رواه مسلم (٢٥٨١) مِن حديثِ أبي هريرة ﷺ.

وقد يكونُ السؤالُ في أثناءِ الكلامِ، كما وَقَعَ في خُطْبَةِ حَجَّةِ الوداعِ، حيثُ سألَ النبيُّ ﷺ قائِلًا: (**أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟**)[١]، فسَكَتَ الصحابةُ تأدُّبًا، وظَنًّا منهم أنه سيُسَمِّيها بغيرِ أسمائِها، فأجابَهم عليه الصلاة والسلام، وبَيَّنَ لهم أنَّ دماءَهم وأموالَهم وأعراضَهم بينَهم حرامٌ كحرمةِ الثلاثةِ، قال القرطبيُّ: «وقوله: (**أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟**) و(**أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟**) و(**أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟**) وسكوتُه بعدَ كلٍّ واحدٍ منها؛ كان ذلك منه استحضارًا لفهومِهم، وتنبيهًا لعقولِهم، وتنويهًا بما يَذْكُرُه لهم، حتى يُقْبِلُوا عليه بكُلِّيَّتِهم، ويستَشْعِرُوا عظمةَ حرمةِ ما عنه يُخْبِرُهم؛ ولذلك قال بعدَ هذا: (**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا**). وهذا منه ﷺ مبالغةٌ في بيانِ تحريمِ هذه الأشياءِ، وإغياءٌ في التنفيرِ عن الوقوعِ فيها؛ لأنَّهم كانوا قد اعتَادُوا فِعْلَها، واعتَقَدُوا حِلِّيَّتَها، كما تقدَّمَ مِن بيانِ أحوالِهم، وقُبْحِ أفعالِهم»[٢].

وكما تميَّزَتْ أحاديثُه عليه الصلاة والسلام ببراعةِ الاستهلالِ، واستعمالِ أساليبِ الطلَبِ واستمالةِ الأذهان، فقد تميَّزَتْ كذلك ببراعةِ المَقْطَعِ وحُسْنِ الخِتَامِ، وقد أشارَ إلى ذلك أبو موسى الأشعَرِيُّ رضي الله عنه بقوله: «كان رسولُ الله ﷺ قد أُوتِيَ جوامِعَ الكَلِمِ وخواتِمَه»[٣]، قال المناوِيُّ: «خواتِمُ الكلامِ؛ يعني: حُسْنَ الوَقْفِ، ورعايةَ الفواصِلِ، فكان

---

(١) رواه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩) عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) «المفهم» (٥/٤٧)، وينظر: «شرح رياض الصالحين» للشيخ ابن عثيمين (٢/٣٥).

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٣٧٦)، قال محققُه: «إسنادُه صحيحٌ».

يبدَأُ كلامَه بأعذَبِ لَفْظٍ وأجزَلِه وأفصَحِه وأوضَحِه، ويختِمُه بما يُشَوِّقُ السامِعَ إلى الإقبالِ على الاستماعِ إليه[١]، والحِرْصِ عليه»[٢]، **ومِن شواهِدِ ذلك**: ما جاء في حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عن رسولِ اللهِ ﷺ فيما روى عن رَبِّهِ تبارك وتعالى قال: (**إِنَّ اللهَ كَتَبَ الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللهُ عز وجل عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً، وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللهِ تَعَالَى إِلَّا هَالِكٌ**)[٣].

ففي قولِه ﷺ: (**وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللهِ تَعَالَى إِلَّا هَالِكٌ**) خِتَامٌ حَسَن؛ لِمَا فيه مِن الحَثِّ على العملِ، وتركِ التسويفِ والتواني، ففيه طَيٌّ للمعنى المتقَدِّمِ، وإصابةٌ للغَرَضِ، بأحسَنِ عبارةٍ، وألطَفِ إشارةٍ.

وهناك أشياءُ تَلْفِتُ النظرَ في حديثِه عليه الصلاة والسلام؛ كمِثْلِ عِفَّةِ لسانِه ﷺ وبُعْدِه عنِ الألفاظِ النابِيَةِ والمكشوفةِ، والعباراتِ الخادشةِ للحياءِ، مع أنه عليه الصلاة والسلام - لاقتضاءِ التشريعِ - تَحَدَّثَ في المسائِلِ الخاصَّةِ كطهارةِ العَوْرَاتِ، وفي العَلاقاتِ الزوجِيَّةِ، والقَذْفِ والمُلَاعَنَةِ، ودعا إلى لزومِ العِفَّةِ والأدبِ في الكلامِ، وقَصَّ مِن أخبارِ الأَوَّلِين والآخِرِين، ومع ذلك لا تَجِدُ لَفْظًا ساقِطًا، ولا كلمةً مستَهْجَنَةً في حديثِه ﷺ، بل كان يستعمِلُ الكناياتِ اللطيفةَ، أو الألفاظَ الصريحةَ لكنْ لا مِن قُرْبٍ، وخُذْ قولَه ﷺ في التعبيرِ عن أحدِ موجِبَاتِ الغُسْلِ:

---

(١) في الأصل: (مثله)، وهو تحريف.
(٢) «فيض القدير» (١/ ٥٦٥).
(٣) رواه مسلم (١٣١).

(إِذَا الْتَقَى الخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ)(١)، وقِصَّة الثلاثةِ أصحابِ الغارِ حاكِيًا عن المرأةِ: «اتَّقِ اللهَ! ولا تَفْضُضِ الخاتَمَ إلا بحَقٍّ»(٢)، كَنى بالخاتَمِ عن بكارَتِها، وأنها بمنزلةِ الشيءِ المختومِ الذي لم ينكَسِرْ خَتْمُه، وقوله ﷺ لجابرٍ رضي الله عنه حينَ سايَرَه مِن مَكَّةَ إلى المدينةِ، وقد سألَه عمَّن نَكَحَ، هل بِكْرًا أو ثَيِّبًا؟ فقال له: **(إِذَا قَدِمْتَ فَالكَيْسَ الكَيْسَ)**(٣)، كَنى بذلك عن حُسْنِ التأتِّي ولَطِيفِ المعاشَرَةِ، والحَثِّ على ابتغاءِ الوَلَدِ(٤)، وقوله ﷺ: **(مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الجَنَّةَ)**(٥)، إلى غيرِ ذلك مِن الحديثِ، وهو امتدادٌ لحُسْنِ خُلُقِه قولًا وفِعْلًا، وهو أيضًا مما يُصَدِّقُ قولَ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما: «لم يكنْ رسولُ اللهِ ﷺ فاحشًا ولا متفَحِّشًا»(٦)، **الفاحِشُ هو**: المتكَلِّمُ بالقبيحِ، **والمتفَحِّشُ هو**: المتكلِّفُ لذلك؛ **أي**: لم يكن له الفُحْشُ خُلُقًا ولا مكتَسَبًا، قاله ابنُ حَجَرٍ(٧).

ومِن ذلك: عنايَتُه ﷺ بإصلاحِ المنطِقِ وتقويمِ اللِّسَان؛ كقولِه ﷺ: **(لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسَتْ نَفْسِي)**(٨)،

---

(١) رواه الإمام أحمد (٢٦٠٢٥)، وابن ماجه (٦٠٨) عن عائشةَ رضي الله عنها، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صحيح ابن ماجه» (٤٩٢)، وأصلُه في مسلم (٣٤٩).

(٢) رواه البخاري (٢١٠٢)، ومسلم (٢٧٤٣) عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

(٣) رواه البخاري (١٩٩١)، ومسلم (٧١٥) عن جابر رضي الله عنه.

(٤) «عمدة القاري» (١٦/ ٤٢٦).

(٥) رواه البخاري (٦١٠٩) عن سَهْلِ بنِ سعد رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري (٣٣٦٦)، ومسلم (٦١٧٧).

(٧) «فتح الباري» (٦/ ٦٦٥).

(٨) رواه البخاري (٥٨٢٥)، ومسلم (٢٢٥٠) عن عائشةَ رضي الله عنها.

ومعناهما واحِدٌ؛ أي: غَثَت نَفْسِي، وساء خُلُقُها، فكَرِهَ لهم لَفْظَ الخُبْثِ لِمَا فيه مِن القُبْحِ والشناعةِ، وأرشَدَهم إلى استعمالِ الحَسَنِ، وهِجْرَانِ القَبِيح، وإبدالِ اللفظِ المكروهِ بأحسَنَ منه[١]، وغيَّرَ ﷺ اسمَ حَزْنٍ إلى سَهْل[٢]، كما غَيَّرَ اسمَ عاصيةَ إلى جَمِيلَةَ[٣]، لِمَا للاسمِ مِن تأثيرٍ على المُسَمَّى، وتفاؤلًا بالاسمِ الحَسَن، وكان ﷺ يعجِبُه الفَأْلُ الحَسَن[٤].

ومِن ذلك قولُه عليه الصلاة والسلام للخطيبِ الذي قال: مَن يُطِعِ اللهَ ورسولَه فقد رَشَد، ومَن يَعْصِهِما فقد غَوَى، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: **(بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ! قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ)**[٥]، فأنكَرَ عليه تشريكَه في الضميرِ المقتَضِي للتسويةِ، وأَمَرَه بالعطفِ؛ تعظيمًا لله تعالى، وقيلَ: لأنَّه أوجَزَ في مقامِ الإطنابِ، والله أعلم[٦]، وأحاديثُ هذا البابِ كثيرةٌ[٧].

ومِن أهَمِّ ما يَلْفِتُ النظرَ ويستوقِفُ الباحثَ في السُّنَّةِ: مُبْتَكَرَاتُ الحديثِ[٨]، وهي الأساليبُ الجديدةُ التي لم يُسْمَعْ بها في كلامِ أَحَدٍ قبلَ النبيِّ ﷺ، وهي جديرةٌ بالدرسِ والتحليلِ، وقد عُنِيَ بجَمْعِها

---

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٣٥٦).
(٢) رواه البخاري (٥٨٤٠) عن المُسَيِّبِ بنِ حَزْن رضي الله عنهما.
(٣) رواه مسلم (٢١٣٩) عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.
(٤) «شرح صحيح البخاري» لابن بَطَّال (٩/ ٣٤٧).
(٥) رواه مسلم (٨٧٠) مِن حديثِ عَدِيِّ بنِ حاتِمٍ رضي الله عنه.
(٦) «نيل الأوطار» (٦/ ٣٧٠).
(٧) مِن أوسَعِ مَن جَمَعها الشيخُ بكر أبو زيد في «معجم المناهي اللفظية».
(٨) أطلقتُ عليها هذا المصطلحَ مشايَعَةً لابنِ عاشور في استعمالِه مصطلحَ مُبتكراتِ القرآن، في تفسيرِه «التحرير والتنوير» (١/ ١٢٠).

جماعةٌ مِن العلماءِ والأدباءِ، منهم الجاحِظُ في «بيانه»، حيثُ صَدَّرَها بقولِه: «وسنَذْكُرُ مِن كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ مما لم يَسْبِقْه إليه عَرَبِيٌّ، ولم يشارِكْه فيه أعجَمِيٌّ، ولم يُدَّعَ لأحدٍ، ولا ادَّعَاه أحدٌ، مما صارَ مستعملًا ومَثَلًا سائِرًا»[(١)]، وابنُ دُرَيْدٍ في «المُجْتَنَى»، قال: «بابُ ما سُمِعَ مِن النبيِّ ﷺ ولم يُسْمَعْ مِن غيرِه مِن قَبْلُ»[(٢)]، والقاضي عياضٌ في «الشِّفَا»، وقال: «وقد جَمَعْتُ مِن كلماتِه التي لم يُسْبَقْ إليها، ولا قَدَرَ أحدٌ أن يُفْرِغَ في قالَبِه عليها»[(٣)]، وغيرُهم.

ومِن هذه الأحاديث: قولُه ﷺ: **(حَمِيَ الوَطِيسُ)**[(٤)]، وقولُه ﷺ: **(لَا يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ)**[(٥)]، وفي المسلِمِ والكافِرِ: **(لَا تَرَاءَى نَارَاهُمَا)**[(٦)]، ومِن ذلك إقسامُه بلَفْظِ: **(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ)**[(٧)]، ولم يُسْمَعْ هذا القَسَمُ مِن قَبْلُ؛ يريدُ أن يُذَكِّرَهم بأن نفوسَ العبادِ بيَدِه سبحانَه، يَقْبِضُها إذا شاء، ويُبْقِيها إذا شاء.

ومِن العلماءِ وشُرَّاحِ الحديثِ مَن يُنَبِّهُ إلى هذه المبتَكَراتِ، فيضيفُ إلى ما ذَكَرَه السابِقُون، كابنِ الأثيرِ الذي قال عندَ قولِه ﷺ: **(وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ**

---

(١) «البيان والتبيين» (٢/ ١٥).
(٢) «المجتنى» (ص٨).
(٣) «الشفا» (١/ ١٠٤).
(٤) رواه مسلم (١٧٧٥) عن العَبَّاسِ بن عبدِ المُطَّلِب رضي الله عنه.
(٥) رواه البخاري (٥٧٨٢)، ومسلم (٢٩٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٦) رواه أبو داود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤) عن جَرِيرٍ رضي الله عنه، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صحيح سنن أبي داود» (٢٣٠٤)، وينظر: «غريب الحديث» للخَطَّابِي (١/ ٦٤).
(٧) جاء ذلك في أحاديثَ كثيرةٍ في «الصحيحَيْن» وغيرِهما.

أَلْسِنَتِهِمْ)(١)، قال: «شَبَّهَ الألسِنَةَ وما تَمْضِي فيه مِن الأحاديثِ التي يؤاخَذُ بها، بالمناجِلِ التي تَحْصِدُ النباتَ مِن الأرضِ، وهذا تشبيهٌ بليغٌ عجيبٌ لم يُسْمَعْ إلا مِن النبيِّ ﷺ»(٢)، وكابنِ عاشور، الذي يقولُ عندَ حديثِ أبي مُوسَى ﵁: (قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ)(٣): «هذا مِن بليغِ الكلامِ النبويِّ، ولم أعرِفْ له سابقًا في كلامِ العرب، فهو مما انفَرَدَ به الرسولُ ﷺ، وهو تمثيلٌ بديعٌ»(٤)، ثم شَرَعَ في شَرْحِه وتحليلِه. وإن هذه المبتكراتِ في الحديثِ بحاجةٍ إلى درسٍ وتحليلٍ بعدَ جَمْعِها، وإثباتِ الصحيحِ منها.

❁ ومما يستوقِفُ المتأمِّلَ: أنَّ الرسولَ ﷺ ـ على كونِه تبَوَّأَ مِن الفصاحةِ ذِرْوَتَها، واقتَعَدَ مِن البلاغةِ مكانَ صَهْوَتِها ـ أنه لا يَفْخَرُ بذلك، ولا يفاخِرُ، ولا يطاوِلُ به الخطباءَ، أو يتحَدَّى به الشعراءَ، كما هي العادَةُ عندَ البلغاءِ المتصَرِّفِين في فنونِ القَوْلِ، كيفَ وقد أوتِيَ ﷺ ما هو أعظَمُ مِن ذلك فلم يَفْخَرْ به، وهو السِّيادَةُ الإنسانيةُ المطلَقَةُ، قال عليه الصلاة والسلام: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ)(٥)،

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٠١٦) و(٢٢٠٦٣)، والترمذي (٢٦١٦) وقال: «حَسَنٌ صحيح»، وابن ماجه (٢٩٧٢) عن مُعَاذِ بنِ جَبَل ﵁، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الترمذي» (٢٢١٠)، و«صحيح ابن ماجه» (٣٢٠٩).

(٢) «المثل السائر» (ص٢٤١) (طبعة بولاق سنة ١٢٨٢هـ) وقد سَقَطَ هذا النصُّ مِن النسخةِ التي اعتمدتُّها في البحث، مِن قوله: «وهذا تشبيه...» إلخ.

(٣) رواه البخاري (٢٥٢٠)، ومسلم (٣٠٠١).

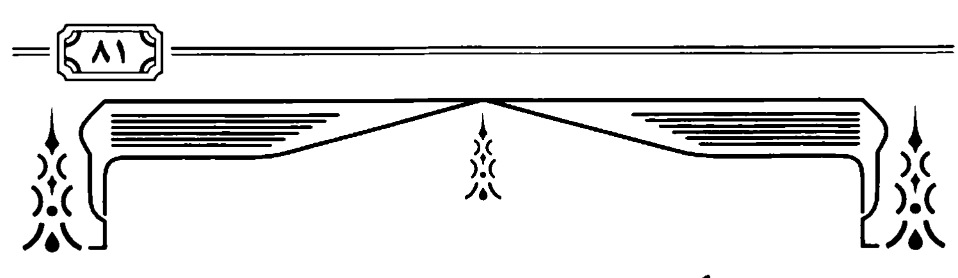
(٤) «النظر الفسيح» (ص٣٠٨).

(٥) رواه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٦٢٤٢ و٦٤٧٥) عن واثلةَ بنِ الأصقع ﵁، قال محقِّقُه: «إسنادُه صحيحٌ على شَرْطِ الصحيح»، وجاء عند مسلم (٢٢٧٨) عن أبي هريرة ﵁: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

فأما قولُه عليه الصلاة والسلام: (**أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ**)[(١)] فهو مِن قَبِيلِ فائدةِ الخَبَر، كما يقولُ البلاغِيُّون؛ أي: مجرَّدِ الإخبارِ، وليس الغَرَضُ الفَخْرَ قَطْعًا.

* * *

(١) متَّفَقٌ عليه، وهذا لفظُ مسلمٍ، وتقدَّمَ تخريجُه.



عنايةُ البلاغِيِّين بالحديثِ النبويِّ

لقد كان تأثيرُ النبيِّ ﷺ في اللغةِ العربيةِ بَيِّنًا لا يُجْهَلُ، وذلك بما أَمَدَّها مِن هذه الثروةِ الحديثيةِ الضَّخْمَةِ، المشتمِلَةِ على أفصَحِ الألفاظِ، وأبلَغِ الأساليبِ، وأجزَلِ الكلامِ، وقد كان الحديثُ النبويُّ رافدًا مهمًّا في إثباتِ لُغَةِ العربِ، ولقد جَعَلَ ابنُ منظورٍ كتابَ «النهاية في غريب الحديث» لابنِ الأَثِيرِ أحدَ المصادِرِ الخمسةِ التي اعتَمَدَها في إثباتِ اللُّغَةِ في سِفْرِه العظيمِ «لسان العرب»، **ويمكِنُ إجمالُ أَثَرِ الحديثِ النبويِّ في اللُّغَةِ في جهاتٍ ثلاثٍ:**

الأُولَى: أنه كان أحدَ المصادرِ الكُبْرَى في تدوينِ اللُّغَة، كما يُرَى في كلِّ المعجَمَات، حيثُ يَستدِلُّ اللغوِيُّون بالحديثِ، كما يستدِلُّون بالقرآنِ وبكلامِ العربِ الخُلَّصِ شِعْرِه ونَثْرِه.

الثانية: أن الحديثَ كان أحدَ عوامِلِ تطوُّرِ اللُّغَةِ وثرائِها، وذلك بإكسابِ الألفاظِ دلالاتٍ جديدةً أوسَعَ مِن دلالاتِها الأصليَّةِ، وباشتمالِ الحديثِ على ألفاظٍ مبتَكَرَةٍ وجُمَلٍ لم تُسْمَعْ مِن قَبْلُ، والعلماءُ ينبِّهُون على ذلك في محلِّه[١].

(١) نَقَلَ ابنُ الأثيرِ عنِ ابنِ الأنبارِيِّ قولَه: «وكذلك أشياءُ كثيرةٌ لم تُسْمَع إلا في الحديث». «النهاية» (٥/ ٢٥٨) **وينظر أيضًا**: (٢/ ٣٤٠)، و«المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (١٠/ ١٥٧).

الثالثة: أن البحثَ في لُغَةِ الحديثِ وغريبِه بخاصَّةٍ صارَ مَيْدَانًا خِصْبًا مِن ميادينِ البَحْثِ اللغويِّ لعلماءِ العربيةِ وغيرِهم، ووَضَعَ علماءُ مصطَلَحِ الحديثِ مِن ضِمْنِ علومِه: علمَ غريبِ الحديثِ، وقد أثْمَرَتْ جهودُ العلماءِ في دراسةِ غريبِ الحديثِ ثمراتٍ عظيمةً، **ومن ذلك**: ظهورُ المصنَّفاتِ الكثيرةِ التي تحمِلُ اسمَ غريبِ الحديثِ، لأئمَّةٍ أعلامٍ، منهم: أبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ، وابنُ قُتَيْبَةَ، وإبراهيمُ الحَرْبِيُّ، والخَطَّابِيُّ، والأصفهانيُّ، وابنُ الأثِيرِ، وكُلُّها مطبوعةٌ، وقد عالَجُوا فيها قضايا نَحْوِيَّةً ولُغَوِيَّةً وصرفِيَّةً، ومسائِلَ أُخرى مِن علمِ أُصولِ اللُّغَةِ.

وأمَّا البلاغِيُّون فقد عُنُوا قديمًا وحديثًا بالحديثِ النبويِّ واحتَفَوْا به، وما فَتِئُوا يُوصُونَ الكُتَّابَ والشعراءَ وسائِرَ البلغاءِ بالاستكثارِ مِن حفظِ الأحاديثِ إلى جانِبِ حفظِ القرآنِ لتقوَى أساليبُهم ولِيُنْفِقُوا منها عن سَعَةٍ، وجَعَلُوا ذلك مِن أسبابِ الإبداعِ في الكتابةِ، كما جَعَلُوه في مُقَدَّمِ ما يُحْتَاجُ إليه مِن الآلاتِ في صناعةِ الإنشاءِ، قال شِهَابُ الدينِ الحَلَبِيُّ: «أوَّلُ ما يَبْدَأُ به مِن ذلك ـ أي: طالِبُ صناعةِ الكتابةِ والإنشاءِ ـ حفظُ كتابِ اللهِ وإدامةُ قراءَتِه، ويتلو ذلك: الاستكثارُ مِن حفظِ الأحاديثِ النبويَّةِ صلواتُ اللهِ على قائِلِها وسلامُه، وخصوصًا في السِّيَرِ والمَغَازِي والأحكامِ، والنظرُ في معانِيها وغريبِها وفَصِيحِها»[١].

وقال ابنُ الأثِيرِ الحلبيُّ: «وليس له وصولٌ ـ أي: المُنْشِئُ والبليغُ ـ

(١) «حسن التوسل» (ص٧٢ ـ ٧٨)، ونقَلَه عنه القلقَشَنْدِيُّ في «صُبح الأعشى» (٢٠١/١).

إلى بلوغِ مقاصِدِهِ مِن مخاطَبَةِ كُلِّ أحدٍ بما يليقُ به والتمكُّنِ في صناعَتِه، إلا إذا استَعَدَّ لذلك بتحصيلِ أصولٍ يَرْجِعُ إليها، فمنها: أن يحفَظَ كتابَ اللهِ تعالى، ومنها: أن يحفَظَ جملةً مِن الأحاديثِ النبويَّةِ، **لفائدتَيْنِ**؛ إحداهما: تبرُّكًا بالحديثِ، والثانية: السلوكُ به مَسْلَكَ كتابِ اللهِ العزيزِ باستعمالِه في مطاوي كلامِه مكانَ الاستشهادِ به»(١).

وقال الطُّوفِيُّ (ت٧١٦هـ): «النوعُ السادِسُ والسابعُ: حفظُ الكتابِ وجملةٍ صالحةٍ مِن السُّنَّةِ ليَسْتَعْمِلَ ذلك في غضونِ كلامِه تضمينًا وتلميحًا واستشهادًا، كما فَعَلَ ابنُ نُبَاتَةَ في خُطَبِه، فإنَّ لذلك رَوْنَقًا عظيمًا على الكلامِ، ويتسَلَّطُ الإنسانُ بالنظرِ في عجائِبِ ما اشتَمَلَا عليه مِن الفصاحةِ على استخراجِ فوائِدَ جَمَّةٍ»(٢).

وحين ذَكَرَ ضياءُ الدينِ ابنُ الأثِيرِ حاجةَ البليغِ والبلاغيِّ إلى حفظِ الحديثِ النبويِّ واستظهارِه، ذَكَرَ تجرِبَةً له عن نَفْسِه، وكان مِن الكُتَّابِ المُتَرَسِّلِين، وقد وَلِيَ الوزارةَ والكتابةَ للمَلِكِ الأفضَلِ ابنِ صلاحِ الدِّين، ثم صار كاتِبَ الإنشاءِ لصاحِبِ المَوْصِلِ محمودِ بنِ عِزِّ الدِّين مَسْعُود(٣)، يقولُ ابنُ الأثِير: «وكنتُ جَرَّدتُ مِن الأخبارِ النبويةِ كتابًا يشتمِلُ على ثلاثةِ آلافِ خَبَرٍ، كُلُّها تدخُلُ في الاستعمالِ، وما زِلْتُ أواظِبُ على مطالَعَتِه مُدَّةً تَزِيدُ على عَشْرِ سِنِينَ، فكنتُ أُنْهِي مطالَعَتَه في كلِّ أسبوعٍ مَرَّةً، حتى دارَ على ناظِرِي وخاطِرِي ما يزيدُ على خمسِ مئةِ مَرَّةٍ، وصار

(١) «جوهر الكنز» (ص٢٩).
(٢) «الإكسير» (ص٥٦)، وهو تلخيصٌ وتهذيبٌ لكلامِ ابنِ الأثِيرِ في «المثل السائر» (١/ ٤٠).
(٣) «الأعلام» (٧/ ١٢٥).

محفوظًا لا يَشُذُّ عَنِّي منه شيءٌ، وهذا الذي أورَدتُّه ها هنا في حَلِّ معاني الأخبارِ هو مِن هُناك»(١).

ومِن دلائِلِ حفاوةِ البلاغِيِّين بالحديثِ: أنهم يستَشْهِدُون به على إثباتِ القواعِدِ البلاغيةِ في علومِ البلاغةِ الثلاثةِ: المعاني والبيانِ والبَدِيع، كما يُرَى ذلك في جَمْهَرَةِ كُتُبِ هذا الفَنِّ وأصولِها؛ كالصناعتَيْنِ للعسكَرِيِّ (ت٣٩٥هـ)، و«الدلائل» و«الأسرار» لعبد القاهر (ت٤٧٤هـ)، و«الإيضاح» للخطيبِ القَزْوِينِيِّ (ت٧٣٩هـ)، و«التبيان» للطِّيبِيِّ (ت٧٤٣هـ) وغيرِها، ويَبْلُغُ الاستشهادُ بالحديثِ قِمَّتَه عند ابنِ الأثيرِ (ت٦٣٨هـ) في «المثل السائر»، والعَلَوِيِّ (ت٧٤٩هـ) في «الطِّرَاز»، حيثُ استَشْهَدَا بعشراتِ الأحاديثِ، **وكان منهَجُ العلويِّ**: أنه يورِدُ على كلِّ قاعدةٍ شواهدَ مِن القرآنِ ثم مِن الحديثِ ثم مِن كلامِ العربِ نَثْرِهِ وشِعْرِه، وإن كان يؤخَذُ عليهم شيءٌ فهو تساهُلُ كثيرٍ منهم في إيرادِهم الأحاديثَ الضعيفةَ، وذلك ظاهِرٌ بجلاءٍ عندَ العلويِّ؛ ولعل سَبَبَ ذلك ـ والله أعلم ـ أنه ليس مِن المشتَغِلِين بعلمِ الحديثِ(٢).

وكذا صَنَعَ كثيرٌ ممن كَتَبَ في البلاغةِ اليومَ في الاستشهادِ بالحديثِ، وأجَلُّ مَن رأيتُ في ذلك: الدكتور فَضْل حَسَن عَبَّاس رَحِمَهُ اللَّهُ، في كتابِه «البلاغة فنونها وأفنانها»، ومنهَجُه قريبٌ مِن العلويِّ صاحِبِ «الطِّرَاز».

(١) «المثل السائر» (١/ ١٥٠).

(٢) **ينظر**: مقدمة «الطراز» لكاتب هذا البحث، وهي رسالة دكتوراه غير منشورةٍ، في كلية اللغة العربيةِ بجامعة الإمام (١/ ٥٠).

ومَهْمَا يكنْ؛ فإنَّ موقِفَ البلاغِيِّين بعامَّةٍ مِن الحديثِ خَيْرٌ مِن النَّحْوِيِّين؛ فإنَّ كثيرًا مِن هؤلاءِ لا يستَشْهِدُون بالحديثِ عند إثباتِ الأحكامِ النحويةِ وتدوينِ القواعدِ العربيةِ، أو قُلْ: تشَدَّدُوا في قَبُولِه، لزَعْمِهم ـ أيِ: النحويين ـ أنَّ الحديثَ ليس عَيْنَ كلامِ النبيِّ ﷺ، وإنما هو مروِيٌّ بالمعنَى، وأن الرواةَ كثيرٌ منهم أعاجِمُ، فيحتَمِلُ أنهم تصَرَّفُوا في النقل.

وهذا الكلامُ لا يسلمُ على إطلاقِه، بل لامَهُم عليه جماعةٌ مِن علماءِ الإسلامِ الكِبَار، ومنهم: أبو إسحاقَ الشاطبيُّ (ت٧٩٠هـ) في شرحِه لألفِيَّةِ ابنِ مالِكٍ، حيثُ ذَكَرَ أن النحاةَ يستشهِدُون بكلامِ أجلافِ العَرَبِ وسفهائِهم، وبأشعارِهم التي فيها ذِكْرُ الخَنَى والفُحْشِ، ويَتْرُكُون الأحاديثَ الصحيحةَ لأنها تُنْقَلُ بالمعنَى[1]، ونقولُ أيضًا: إنَّ الأشعارَ يقَعُ فيها التغييرُ والاختلافُ، وكمْ مِن بيتٍ مستَشْهَدٍ به تعدَّدَتْ رواياتُه! وكثيرٌ مِن رواةِ الأشعارِ أصولُهم أعجَمِيَّةٌ، هذا؛ وقد استَشْهَدَ بالحديثِ طائفةٌ مِن أكابرِ النُّحَاةِ بتوسُّعٍ واعتَمَدُوه، كجَمَالِ الدِّينِ ابنِ مالِكٍ (ت٦٧٢هـ)، وابن هِشَامٍ الأنصاريِّ (ت٧٦١هـ)، والدمامينيِّ شارحِ «المغني» و«التسهيل» (ت٨٢٧هـ)، وقد وَقَفَ هذا الأخيرُ في وجهِ أبي حَيَّانَ الذي أنكَرَ على ابنِ مالكٍ كثرةَ استشهادِه بالحديثِ، ويُعْجِبُنِي أن أَسُوقَ كلامَه على طُولِه؛ لِمَا فيه مِن الإفادةِ والتحقيقِ: قال الدمامينيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد أكثَرَ المصنِّفُ ـ أي: ابنُ مالِكٍ ـ مِن الاستدلالِ بالأحاديثِ النبويةِ على إثباتِ

(١) «المقاصد الشافية، في شرح خلاصة الكافية» (٣/ ٤٠٢).

الأحكامِ النحويةِ، وشَنَّعَ أبو حيَّانَ عليه(١)، وقال: إنَّ ما استَنَدَ إليه مِن ذلك لا يَتِمُّ له؛ لتطَرُّقِ احتمالِ الروايةِ بالمعنى إلى ما يَسْتَدِلُّ به مِن تلك الأحاديثِ، فلا يوثَقُ بأن ذلك المحتَجَّ به لَفْظُه عليه الصلاة والسلام حتى تقومَ به الحُجَّةُ، وقد أجرَيْتُ ذلك لبعضِ شيوخِنا، فصوَّبَ رأيَ ابنِ مالكٍ فيما فَعَلَه مِن ذلك؛ بناءً على أنَّ اليقينَ ليس بمطلوبٍ في هذا البابِ، وإنما المطلوبُ غَلَبَةُ الظنِّ الذي هو مَنَاطُ الأحكامِ الشرعيةِ، وكذا ما يَتَوَقَّفُ عليه مِن نَقْلِ مفرداتِ الألفاظِ وقوانينِ الإعراب، فالظنُّ في ذلك كلِّه كافٍ، ولا يخفَى أنه يغلِبُ على الظَّنِّ أن ذلك المنقولَ المحتَجَّ به لم يُبَدَّلْ؛ لأن الأصلَ عَدَمُ التبديلِ، لا سِيَّما والتشديدُ في الضبطِ والتحرِّي في نقلِ الأحاديثِ شائِعٌ بين النَّقَلَةِ والمحَدِّثِين، ومَن يقولُ مِنهم بجوازِ النقلِ بالمعنَى إنما هو عندَه بمعنَى التجويزِ العَقْلِيِّ، الذي لا ينافِي وقوعَ نَقِيضَيْه(٢)؛ فلذلك تراهم يتحَرَّوْنَ في الضبطِ، ويتشَدَّدُون، مع قولِهم بجوازِ النقلِ بالمعنى، فيغلِبُ على الظنِّ مِن هذا كُلِّه أنها لم تُبَدَّلْ، ويكونُ احتمالُ التبديلِ فيها مرجوحًا فيُلْغَى، ولا يَقْدَحُ في صِحَّةِ

---

(١) في شرحِه لـ«التسهيل» المسمى «التذييل والتكميل» (مخطوط) (ج٥ ورقة ١٦٩/أ).

(٢) جاء عند البغداديِّ ـ الذي نَقَلَ النَّصَّ ـ في «الخِزانة» (١/ ١٤): «لا ينافي وقوعَ نَقِيضِه»، ولعلَّ الصوابَ: «لا ينافي وقوعَ نقيضَيْهِ»، وهما الوجوبُ والامتِنَاع، فالجائِزُ هو الممكِنُ وجودُه وعَدَمُه، وما كان كذلك فلا يكونُ واجبًا ولا ممتنعًا، هذا على تقديرِ أنَّ الضميرَ المجرورَ يعودُ إلى التجويزِ العقليِّ. وإنْ قُدِّرَ أن الضميرَ يعودُ إلى جوازِ ـ أي: إمكانِ ـ الروايةِ بالمعنى، فنقيضُه: جوازُ الروايةِ باللفظِ، وهذا الاحتمالُ هو اللائقُ بالمَقَام، ويكون الصوابُ: (نقيضِه) بالإفراد، كما جاءَ عند البغداديِّ، فالقولُ بجوازِ الروايةِ بالمعنَى لا ينافي وقوعَ نقيضِ الروايةِ بالمعنى.اهـ. قال ذلك كلَّه شيخُنا العلَّامةُ عبدُ الرحمٰنِ البَرَّاكُ حفظه الله.

الاستدلالِ بها، ثم إنَّ الخلافَ في جوازِ النقلِ بالمعنى إنما هو فيما لم يُدَوَّنْ في الكُتُبِ، وأما ما دُوِّنَ وجُعِلَ في بطونِ الكُتُب، فلا يجوزُ تبديلُ ألفاظِه مِن غيرِ خلافٍ بينَهم في ذلك»(١).

ثم أوْرَدَ الدمامينيُّ قولَ ابنِ الصلاحِ في «مقدِّمَتِه» ـ بعدَ أنْ ذَكَرَ اختلافَهم في نقلِ الحديثِ بالمعنى ـ يقولُ ابنُ الصلاحِ: «إنَّ هذا الخلافَ لا نراه جارِيًا ـ ولا أجراهُ الناسُ فيما نعلَمُ ـ فيما تضمَّنَتْه بطونُ الكتبِ، فليس لأحدٍ أن يُغَيِّرَ لفظَ شيءٍ مِن كتابٍ مُصَنَّفٍ، ويُثْبِتَ فيه بَدَلَه لفظًا آخَرَ بمعناه، بلِ الروايةُ بالمعنَى رخَّصَ فيها مَن رَخَّصَ؛ لِمَا كان عليهم في ضبطِ الألفاظِ والجمودِ عليها مِن الحَرَجِ والنَّصَبِ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملَتْ عليه بطونُ الأوراقِ والكُتُبِ»(٢).

ثم قال الدمامينيُّ: «وتدوينُ الأحاديثِ والأخبارِ، بل وكثيرٍ [مِن] المروِيَّاتِ، وَقَعَ في الصَّدْرِ الأوَّلِ قَبْلَ فسادِ اللُّغَةِ العربيَّةِ، حينَ كان كلامُ أولئكَ المُبَدِّلِين ـ على تقديرِ تبديلِهم ـ يَسُوغُ الاحتجاجُ به، وغايَتُه يومَئِذٍ: تبديلُ لَفْظٍ يَصِحُّ الاحتجاجُ به بلَفْظٍ يصِحُّ الاحتجاجُ به، فلا فَرْقَ بينَ الجميعِ في صِحَّةِ الاستدلالِ، ثم دوِّن ذلك المُبَدَّلُ ـ على تقديرِ التبديلِ ـ ومُنِعَ مِن تغييرِه ونَقْلِه بالمعنى، كما قال ابنُ الصلاحِ، فبَقِيَ حُجَّةً في بابِه صحيحةً، ولا يَضُرُّ توهُّمُ ذلك الاحتمالِ السابقِ في شيءٍ مِن استدلالِهم المتأخِّرِ، والله أعلَمُ بالصَّوَابِ»(٣).

إنَّ كلامَ الدمامينيِّ هذا فيه تحريرٌ وإنصافٌ؛ ولذا تناقَلَه مَن جاءَ

---

(١) «تعليق الفرائد، على تسهيل الفوائد» (٤/ ٢٤١).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٩٦).

(٣) «تعليق الفرائد، على تسهيل الفوائد» (٤/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

بعدَه مِن العلماءِ، ممَّن عَرَضَ للمسألةِ، وخَلَصُوا إلى أنَّ الحديثَ إذا ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ بنَقْلِ الأثباتِ، باللفظِ أو بالمعنَى، بروايةِ العَرَبِ أو العَجَمِ، فإنه يَجِبُ الاحتجاجُ به، وسَلَكَ هذا المَسْلَكَ كثيرٌ مِن المتأخِّرين، وذَكَرَ ابنُ الطَّيِّبِ الفاسِيُّ أنَّ هذه هي طريقةُ ابنِ مالكٍ، وأنه قد وافَقَه عليها جُلُّ المتأخِّرين أو كُلُّهم[1].

ومما يَجْدُرُ قولُه: أنَّ روايةَ الحديثِ بالمعنى وإن كانَتْ جائزةً بشروطِها المعروفةِ عند علماءِ السُّنَّةِ[2]، فإنَّ هناكَ جمهرةً كبيرةً جدًّا مِن الأحاديثِ نقطَعُ يقينًا أنها نُقِلَتْ إلينا بألفاظِها التي صَدَرَتْ مِن فَمِهِ الشريفِ ﷺ دونَ تغييرٍ، فهذه لا ينبغي أن تكونَ موضِعَ خلافٍ، بل يجبُ الاحتجاجُ بها؛ لأنَّه قد عُرِفَ اعتناءُ ناقِلِها بلَفْظِها لمقصودٍ خاصٍّ، وقد نَبَّهَ إليها الشاطبيُّ في إشارةٍ ذَكِيَّةٍ منه[3]، ولَخَّصَها الشيخُ محمَّد الخضر حُسَين في صورٍ سِتٍّ[4]، **ويمكِنُ صَوْغُها في أنحاءٍ أربَعٍ، وها أنا أذكُرُها مستَدِلًا لها، وأشفَعُها بالشواهدِ، فإنَّ الشيخَ رَحِمَهُ اللهُ ساقَها غُفْلًا مِن الاستدلالِ والاستشهادِ:**

الأوَّل: ما يُرْوَى مِن الحديثِ بقَصْدِ الاستدلالِ على كمالِ فصاحَتِه ﷺ، وبلوغِه أعلى ما يمكِنُ لبشَرٍ أن يبلُغَه مِن حكمةِ البيان، فإنَّ مِن المعلومِ أنَّ الرواةَ سينقُلُون ألفاظَ الحديثِ كما هي لئلَّا تَفُوتَ بلاغَتُه،

(١) «فيض نشر الانشراح» (١/ ٥٢٤)، وينظر: «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر» (ص٨٤).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٩٦)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٩٨).
(٣) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠٣).
(٤) «دراسات في العربية وتاريخها» (ص١٧٧).

كقولِه ﷺ: **(حَمِيَ الوَطِيسُ)**(١)، وقولِه عليه الصلاة والسلام: **(الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ)**(٢)، ومِن هذا القَبيلِ: الأمثالُ النبويَّةُ، والكلماتُ الحِكْمِيَّةُ السائرةُ، كقولِه ﷺ: **(أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ)**(٣)، وقولِه ﷺ: **(النَّاسُ كَإِبِلٍ مِئَةٍ، لَا يَجِدُ الرَّجُلُ فِيهَا رَاحِلَةً)**(٤).

الثاني: الأحاديثُ التي يُتَعَبَّدُ بألفاظِها؛ كأحاديثِ الدُّعاءِ والأذكارِ، وأدعيَةِ الصلاةِ، قال ابنُ مسعودٍ ﵁: «عَلَّمَنِي رسولُ اللهِ ﷺ التشهُّدَ كَفِّي بينَ كَفَّيْه، كما يعلِّمُني السورةَ مِن القرآنِ»(٥)، ولَمَّا علَّمَ النبيُّ عليه الصلاة والسلام البَرَاءَ ﵁ دعاءَ النَّوْمِ وفيه: **(آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ)** قال البَرَاءُ حينَ جَعَلَ يعيدُها ليستَذْكِرَها: ورسولِك؛ فقال له النبيُّ ﷺ: **(لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ)**(٦). فهذا النوعُ لا يَقَعُ فيه تغييرٌ أبدًا؛ لأنَّه مقصودٌ متعَبَّدٌ بلَفْظِه(٧).

الثالثُ: الأحاديثُ المتواترةُ، وهي التي رواها عنِ النبي ﷺ جماعةٌ مِن الصحابةِ، ورواها عنهم جماعةٌ مِن التابِعِين، وهكذا مَن بعدَهم عنهم، فتعَدُّدُ طُرُقِ الروايةِ مع اتِّحادِ ألفاظِ الحديث يفيدُ الجزمَ بأنَّ هذا المروِيَّ هو كلامُ النبيِّ ﷺ نَفْسِه، كحديثِ **(مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ**

(١) تقدَّمَ تخريجُه، وهو في «صحيح مسلم».
(٢) رواه البخاري (٢٣١٥)، ومسلم (٢٥٧٩) عن ابنِ عُمَرَ ﵄.
(٣) رواه البخاري (٢٧٠٩)، ومسلم (١٧٧٦) عن البَرَاءِ بنِ عازِبٍ ﵁.
(٤) رواه مسلم (٢٥٤٧) عن ابنِ عُمَرَ ﵄.
(٥) رواه البخاري (٨٠٠)، ومسلم (٤٠٢) واللفظُ له.
(٦) رواه البخاري (٢٤٤)، ومسلم (٢٧١٠).
(٧) قال ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» (٨/ ١٥٥): «الأقوالُ المنصوصةُ إذا تُعُبِّدَ بلفظِها لا يجوزُ تغييرُها ولو وافَقَ المعنى».

مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[١]، فقد رواه عن النبيِّ ﷺ واحدٌ وستُّون رجلًا مِن الصحابة[٢]، ورواه عنهم خلائِقُ، وللكَتَّانِيِّ (ت١٣٤٥هـ) «نَظْمُ المتناثِر، مِن الحديثِ المتواتِر»، وهو مطبوعٌ.

الرابع: الأحاديثُ التي جاءت مسلسَلَةً بالرواةِ مِن العربِ الفصحاءِ؛ كأحاديثِ المَدَنِيِّينَ والمَكِّيِّين واليَمَانِيِّين، وهناك طُرُقٌ رواتُها مشهورون بالفصاحةِ ومتانةِ الدِّينِ وشِدَّةِ التحرِّي والضبطِ؛ كما في طريقِ سُهَيْلِ بنِ صالِحٍ عن هَمَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ عن أبي هريرةَ، وطريقِ مالِكٍ عن سالِمٍ عن ابنِ عُمَرَ، وكثيرٌ مِن أحاديثِ «المُوَطَّأ» على هذه الجادَّةِ، ومالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يَخْرُجْ مِن المدينةِ للروايةِ، فشيوخُه مَدَنِيُّون، وفصاحةُ الرواةِ وكونُهم مِن العربِ هو مما يصَحَّحُ به الحديثُ عندَ النُّقَّادِ وعلماءِ العِلَلِ، وتُعْتَبَرُ بذلك ألفاظُه، قال أبو عبدِ اللهِ الحاكِمُ (صاحِبُ «المستدرك») عن حديثٍ ساقَه: «رواةُ هذا الحديثِ كُلُّهم عَرَبِيُّون غيرَ أبي حازِمٍ؛ فإنه سَلَمَةُ بنُ دِينَارٍ، ودينارٌ عَبْدٌ»[٣]، وقال ابنُ عبدِ البَرِّ حافِظُ المغرِبِ في حديثٍ: «رواتُه ـ أي: الحديثِ المذكورِ ـ عَرَبٌ فصحاءُ»[٤]، قال ذلك رَدًّا على مَن شَكَّ في لفظةٍ في الحديثِ.

---

(١) رواه البخاري (١٠٧، ١٢٢٩) عن الزُّبَيْرِ والمُغِيرَةِ رضي الله عنهما، ومسلم (٣٠٠٤) عن أبي سَعِيدٍ رضي الله عنه، وينظر: «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٣٨٦).

(٢) قال ذلك ابنُ الجوزيِّ في مقدمة «الموضوعات» (١/ ٦٥)، وينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٥٤).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص٥٥٤).

(٤) «الاستذكار» (٤/ ٣٨٩)، والذي وَقَفَنِي على هذا النصِّ وسابِقِه صديقُنا الوَفِيُّ الشيخُ المحدِّثُ عبدُ العزيزِ بنُ مرزوقٍ الطَّرِيفِيُّ، أسعَدَ اللهُ ببقائِه، وأفاضَ عليه مِن توفيقِه ونَعْمَائِه.

فهذه الأنواعُ الأربعةُ يَجِبُ الاحتجاجُ بها مطلقًا، وأنْ تُجْعَلَ في إثباتِ القواعدِ الكُلِّيَّةِ كالقرآنِ(١)، ولا ريبَ أنه يندرجُ في هذه الأنواعِ جمهرةٌ كبيرةٌ مِن الحديثِ، تمنَحُ الثِّقَةَ بالجملةِ والجُمَلِ في الحديثِ، وتفرِضُ على النَّحْوِيِّ الأخذَ به، وتُعزِّزُ جنابَ القائِلِين بوجوبِ الاستشهادِ بالأحاديثِ.

وإنما أطَلْتُ الوقوفَ في هذه المسألةِ لِمَا لها مِن الأهمِّيَّةِ البالغةِ في البيانِ النبويِّ، ورفعِ الارتيابِ في ألفاظِه.

ثم بَدَا لي بعدَ مُدَّةٍ مِن كتابةِ البحثِ أن أسألَ أخانَا العالِمَ الفاضِلَ الشيخَ عبدَ العزيزِ الطريفِيَّ عن مسألةٍ مهمَّةٍ، لم أرَ مَن بَسَطَ القولَ فيها على أهميَّتِها في حدودِ عِلْمِي، وهي اختلافُ رواياتِ الحديثِ الواحدِ الذي يمكِنُ أن يقالَ عنه: إنَّ النبيَّ ﷺ تكلَّمَ به مَرَّةً واحدةً.

۞ وإليكَ نَصَّ السؤالِ مع جوابِه:

فضيلةَ الأخِ الوفيِّ، والخِلِّ الصَّفِيِّ، الشيخِ المحدِّثِ عبدِ العزيزِ بنِ مرزوقٍ الطَّرِيفِيِّ، سَدَّدَ اللهُ عَمَلَه، وقَرَّبَ أَمَلَه.

سلامٌ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، أمَّا بعدُ:

فما قولُكم - دام فَضْلُكم - في الأحاديثِ الصحيحةِ التي نَقْطَعُ بأنَّ النبيَّ ﷺ تكلَّمَ بها مَرَّةً واحدةً، وصدَرَتْ عنه في مقامٍ واحِدٍ، ومَخْرَجُ الحديثِ واحدٌ، ولكنْ جاء في بعضِ ألفاظِها اختلافٌ، كما في خُطْبَةِ حَجَّةِ الوداعِ وخُطبةِ الكُسُوف، فكيفَ يكون للنَّحْوِيِّ أن يستشهِدَ بالحديثِ وللبلاغيِّ أن يحلِّلَ تلك الألفاظَ؟

---

(١) «فيض نشر الانشراح» (١/ ٤٥٦).

آمُلُ التفصيل؛ بما يشفي الغَلِيل، ولكم مِنَّا الثناءُ المستطاب، ومِن اللهِ الأجْرُ والثواب.

• **فأجابَ الشيخُ عبدُ العزيزِ بما هذا نَصُّه:**

«وعليكم السلامُ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه؛

أخي الدكتور عبدَ المحسِنِ بنَ عبدِ العزيزِ العَسْكَر، جوابًا عن سؤالِكُم نقولُ ـ وباللهِ التوفيقُ ـ:

إنَّ مما لا خلافَ فيه عندَ علماءِ الإسلامِ: أن اللفظَ النبويَّ أفصَحُ لفظٍ وأبيَنُه؛ وذلك أنَّ اللهَ لا يبعَثُ نَبِيًّا إلا بلسانِ قومِه؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، فيُقَدِّرُ اللهُ له أسبابَ الفصاحةِ والبيانِ والسلامةِ مِن الدَّخِيلِ على اللسانِ قبلَ بَعْثَتِه، ويعصِمُه مِن الخطأ، ويحفَظُ لسانَه مِن الزللِ في ذلك، كما يحفَظُ فِطْرَتَه ويصونُها مِن التبديلِ؛ ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦] حفظًا للِّسَانِ لتُحفَظَ الشريعةُ، فلا يَدْخُلَها دخيلٌ؛ لأن الخَلَلَ في ذلك خللٌ في التشريعِ، واتِّهامُ النبيِّ ﷺ باللحنِ وعدمِ إقامةِ الكلامِ كما تقيمُه العربُ كفرٌ بلا خلافٍ؛ لأنَّ هذا تكذيبٌ لصريحِ القرآنِ، وتسلُّلٌ إلى الطعنِ في التشريعِ.

وقد حَفِظَ اللهُ نَبِيَّه يَقَظَةً ومنامًا، فلا يقولُ إلا حَقًّا، ولا يرى حتى في منامِه في قلبِه إلا صِدْقًا، وفي «الصحيحَيْنِ» عن عائشةَ ﵂ قالَتْ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (**إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي**)، فلا يُنْسَبُ له الخَطأُ حتى في نومِه.

وكلامُ أهلِ العربيَّةِ ليس في صِحَّةِ اللسانِ النبويِّ، وإنما هو في

سلامَتِه مِن روايَتِه بالمعنى ممَّن يَنْقُلُه مِن الرواةِ الثقاتِ الذين يترَخَّصُون في الروايةِ بالمعنى، وهذا مذهَبُ كثيرٍ مِن السلفِ مِن رواةِ الأحاديثِ ونَقَلَةِ الأخبارِ موقوفةً ومرفوعةً، وهذا هو سببُ الخلافِ عندَ علماءِ العربيَّةِ، وبعضُهم يُطْلِقُ جوازَ الاحتجاجِ بكلِّ ما ثَبَتَ سَنَدُه وإنْ تَغَيَّرَتْ ألفاظُه بتعدُّدِ مخارِجِه، وبهذا يقولُ ابنُ مالِكٍ وابنُ الأنبارِيِّ وغيرُهما، ومنهم مَن لا يقولُ بالاحتجاجِ بالحديثِ النبويِّ كأبي حَيَّانَ، ومنهم مَن يقولُ بالاحتجاجِ ويقيِّدُ ذلك بقيودٍ واحترازاتٍ تَمْنَعُ مِن الدخيلِ على اللفظِ النبويِّ، وهذا أقرَبُ الأقوالِ وأرجَحُها؛ وذلك أنَّ حمايةَ اللسانِ العربيِّ حمايةٌ للقرآنِ والسُّنَّةِ، وكلُّ واحدٍ منهما يحمِي الآخَرَ، فالتشديدُ في حفظِ العربيةِ مِن الدخيلِ حفظٌ للوَحْيِ، وفي التشديدِ في حفظِ الوحي حفظٌ للعربيةِ، فالتجوُّزُ بالاحتجاجِ بكلِّ مرويٍّ عن النبيِّ ﷺ وقد صَحَّ سَنَدُه، وإن تعدَّدَتِ الألفاظُ وساءَ حفظُ بعضِ الرواةِ فيه مِن غيرِ طَرْحٍ، وقَبُولُ كلِّ ما يدخلُ حديثَهم في الصحيحِ لغيرِه أو الحَسَنِ لذاتِه ولغيرِه، وعدمُ تفريقٍ بين مراتِبِ الثبوتِ ومراتِبِ النَّقَلَةِ والرواةِ، وبلدانِهم وسلامةِ لسانِهم = يؤدِّي ذلك قَطْعًا إلى إدخالِ ما ليس مِن كلامِ النبيِّ ﷺ في كلامِه، ولو كان ذلك موافِقًا للعربيةِ، بل لجميعِ ألسنةِ العَرَب، فما كلُّ معنًى صحيحٍ تَجُوزُ نسبَتُه للنبيِّ ﷺ، والأَوْلَى أنَّه ما كلُّ لفظٍ صحيحٍ يُنْسَبُ إليه.

وفي عدمِ التفريقِ بين مراتِبِ المروِيَّاتِ في الاحتجاجِ للعربيةِ عدمُ احتياطٍ للسُّنَّةِ قبلَ أن يكونَ عدمَ احتياطٍ للعربيةِ، والحاجةُ إلى الاحتياطِ للعربيةِ في بابِ تعدُّدِ الرواياتِ الصحيحةِ وبابِ الروايةِ بالمعنى أقوَى مِن الحاجةِ إلى الاحتياطِ للسُّنَّة؛ وذلك لأن الغايةَ مِن علمِ العربيةِ هو حفظُ

اللِّسَان، والغاية مِن علمِ السُّنَّةِ هو حفظُ الدِّين مِن دخيلِ المعاني الباطلةِ إليه، فتأثُّرُ الشريعةِ بالمعاني الباطلةِ أعظَمُ مِن تأثُّرِها بالألفاظِ الخاطئةِ، وتأثُّرُ العربيةِ بالألفاظِ الخاطئةِ أعظَمُ مِن تأثُّرِها بالمعاني الباطلةِ، فقد تصِحُّ روايةٌ جاءت بالمعنى ويَحْتَجُّ بها الفقهاءُ والمحدِّثُون، ويُشْكِلُ عند اللُّغَوِيِّين الاحتجاجُ بها؛ لأن الفقهاءَ والمحدِّثِين نَظَرُوا إلى المعنى وأهلُ العربيةِ نظروا إلى اللفظِ.

لهذا كان التشديدُ في صِحَّةِ ألفاظِ المروياتِ في العربيةِ أقوى مِن التشديدِ في صِحَّةِ ألفاظِ المروياتِ في الأحكامِ، فضلًا عما دُونَ الأحكامِ مِن الفضائلِ والسِّيَرِ والملاحِمِ والفِتَنِ وأشراطِ الساعةِ وغيرِ ذلك.

والواجِبُ: الاحتياطُ في قَبُولِ المرويِّ في السُّنَّةِ عند الاحتجاجِ على حُكْمٍ لغويٍّ؛ نحوًا أو بلاغةً، احتياطًا زائدًا على ما يقصدُه المحدِّثُون مِن سلامةِ المعنى إلى سلامةِ اللفظِ مِن التغييرِ، وسلامةِ السِّيَاقِ مِن التقديمِ والتأخيرِ والاختصارِ والزيادةِ والنُّقْصَانِ، ولو في حروفِه المؤثِّرَةِ في الحكمِ على اللِّسَان.

والشروطُ التي يشتَرِطُها المحدِّثُون على صِحَّةِ الحديثِ يجبُ أن يأخُذَ بها أهلُ العربيَّةِ ولا يستَثْنُون منها شيئًا؛ لأنها جميعَها تؤثِّرُ على سلامةِ اللفظِ والسياقِ، ويزيدون عليها قرائِنَ واحترازاتٍ في الضبطِ، **وذلك يكونُ في أمورٍ:**

أولًا: اتحادُ مَخْرَجِ الحديثِ مِن أوَّلِه إلى مُنْتَهَاه.

وهذا قرينةٌ على روايَتِه مرةً واحدةً في كلِّ طبقةٍ، وتعدُّدُ مخارِجِه

يزيدُ في تغييرِ ألفاظِه، حتى لو صَحَّتْ طُرُقُه كُلُّها، وكانَتْ رواتُه مِن الأئمَّةِ الثقاتِ؛ ولهذا تجدُ أحاديثَ «صحيح البخاري» ـ وهو أصَحُّ الكُتُب ـ يكرِّرُها البخاريُّ في مواضِعَ متعَدِّدَةٍ لا تتشابَهُ غالِبًا في جميعِ ألفاظِها، مع أنَّ رواةَ الحديثِ حُفَّاظٌ في كلِّ موضِعٍ، وإذا كرَّرَ البخارِيُّ الحديثَ بإسنادٍ واحدٍ تقارَبَتْ ألفاظُه، وإن لم تتطابَقْ دَوْمًا، فرُبَّما كان للحديثِ مَخْرَجٌ واحِدٌ ويرويه الثقاتُ الأثباتُ في كلِّ طبقةٍ، فتتعَدَّدُ ألفاظُه، كما في حديثِ عُمَرَ: (**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**) يرويه يحيى بنُ سعيدٍ عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ عن علقمةَ بنِ وَقَّاصٍ عن عُمَرَ، وقد أخرَجَه البخاريُّ مِن هذا الطريقِ الفَرْدِ في عدَّةِ مواضِعَ، وقد تبايَنَتْ حروفُه اختصارًا وتقديمًا وتأخيرًا؛ وذلك لأنَّ مخارِجَه في طبقةِ تلاميذِ يحيى بنِ سعيدٍ تعدَّدَتْ فأثَّرَتْ على ألفاظِه، وإن كان تأثيرُ ذلك في حديثِ عُمَرَ يسيرًا، وكلَّما تبايَنَتِ المخارِجُ وتعدَّدَتْ في كلِّ طبقةٍ زاد تغيُّرُ ألفاظِه، ورُبَّما بعضُ معانِيه، واتِّحادُ مَخْرَجِ الحديثِ في كلِّ طبقةٍ مِن الطبقاتِ إلى أصحابِ المصنَّفَاتِ قليلٌ.

واتحادُ المخرَجِ للحديثِ الواحدِ قرينةٌ على قُرْبِه مِن اللفظِ النبويِّ أكثَرَ مِن غيرِه.

وينبغي أن يُعْلَمَ أنه قد تتَّحِدُ مخارِجُ الحديثِ وتتغايَرُ ألفاظُه؛ وذلك يرجِعُ إلى أمورٍ:

منها: أنَّ النبيَّ ﷺ ربما كَرَّرَ الحديثَ في المجلِسِ الواحدِ، فلا يلزَمُ مِن اتحادِ المجلِسِ القَطْعُ باتحادِ اللفظِ في كلِّ حينٍ، وقد تتكَرَّرُ الحادثةُ ويتَّحِدُ اللفظُ، وقد يتحِدُ المجلِسُ ويتغايَرُ اللفظُ؛ فقد ثَبَتَ في الصحيحِ

عن أَنَسٍ ﷺ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا سَلَّمَ سلمَ ثلاثًا، وإذا تكلَّمَ بكلمةٍ أعادَها ثلاثًا.

وقد ترجَمَ البخاريُّ على هذا الحديثِ بقولِه: (بابُ مَن أعادَ الحديثَ ثلاثًا ليُفْهَمَ عنه).

ومنها: أنَّ الحادثةَ التي يشهَدُها الجَمْعُ الغفيرُ مِن الصحابةِ ﷺ قرينةٌ على تغيُّرِ اللفظِ؛ وذلك لسببَيْنِ:

أوَّلُهما: أنَّ الجمعَ الغفيرَ ـ كشهودِ خطبةِ عَرَفَةَ والترويَةِ والنَّحْرِ وأقوالِ النبي ﷺ في حَجِّه ـ يستحيلُ سماعُهم كُلِّهم مِن فَمِ النبيِّ ﷺ، وإنما يتناقَلُ بعضُهم عن بعضٍ ما سَمِعُوه، فيَنْقُلُ الواحدُ منهم بلفظٍ يختلِفُ عن صاحِبِه ويتَّحِدُ معناه، فيسمَعُه الواحدُ منهم بلفظَيْنِ أو ثلاثةٍ، فيرويه تارَةً بهذا وتارةً بهذا.

ثانيهما: أنَّ الجمعَ الغفيرَ يجعَلُ النبيَّ ﷺ يكرِّرُ حديثَه ليَسْمَعَ عنه مَن لم يَسْمَعْ مِن البعيدِينَ عنه، أو الذين جاؤوا متأخِّرين، والمقطوعُ به: أنَّ النبيَّ ﷺ لم يكلِّفْه رَبُّه بضبطِ حروفِ قولِه عند تكْرَارِه كالقرآنِ، وإنما يَسَّرَ اللهُ السُّنَّةَ فيُحدِّثُ الناسَ بما يفهَمُونَها، إما اختصارًا أو تطويلًا.

واختلافُ ألفاظِ النبيِّ ﷺ واختلافُ ألفاظِ أصحابِه عنه حُجَّةٌ مهما تغيَّرَتِ الألفاظُ؛ لأنَّ الصحابةَ عَرَبٌ فصحاءُ لا يُحيلُون اللفظَ إلى غيرِ استعمالِ العَرَبِ؛ ولهذا فإنَّ الاحتجاجَ بأقوالِ الصحابةِ أنفُسِهم فيما صَحَّ سَنَدُه واتَّحَدَ مَخْرَجُه في النحوِ والبلاغةِ أقوى مِن الاحتجاجِ بكلامِ الجاهِلِيِّين شِعْرًا ونَثْرًا؛ لأن الجاهلِيِّين العربَ عربٌ فصحاءُ، والصحابةُ

مِثْلُهم، وزادَ الصحابةُ عليهم أنَّ القرآنَ والسُّنَّةَ بينهم تزيدُهم إقامةً لعربيَّتِهم، وفَهْمًا لألسنةِ العَرَب، فالقرآنُ نَزَلَ على سبعةِ أحرُفٍ، وقُرَّاءُ الصحابةِ سَمِعُوها، وهي مِن استعمالاتِ العربِ في النُّطْق، وما كلُّ الجاهلِيِّين يعرِفُون نطقَ بعضِهم لبعضِ الألفاظِ؛ فأهلُ اليَمَنِ لهم استعمالاتٌ تختلِفُ عن القرشِيِّين والطائِيِّين وغيرِهم، والصحابةُ شَهِدُوا خطابَ النبيِّ ﷺ للوفودِ، وأدرَكُوا فصاحَتَه في إفهامِهم وفقَ حَرْفِهم، وهذا ما لا يدرِكُه أفرادُ الجاهلِيِّين.

والاحتجاجُ بأقوالِ الصحابةِ في العربيةِ نحوًا وبلاغةً مِن الأمورِ التي ينبغي أن تَأْخُذَ حظًّا عند أهلِ العربيَّةِ، مع أنَّ أقوالَهم ﷺ منقولةٌ بالأسانيدِ، ومحفوظةٌ في كتبِ الحديثِ والمسانيدِ والمصنَّفَاتِ والمعاجِمِ، فطُرُقُ نقلِها أقوى مِن طُرُقِ نقلِ الشعرِ والنثرِ الذي احتَجَّ به أهلُ اللُّغَةِ.

وتكرارُ النبيِّ ﷺ للحديثِ مع تغيُّرِ ألفاظِه في المقامِ الواحِدِ قليلٌ إلا في الكلامِ الطويلِ الذي يشهَدُه خَلْقٌ يختلِفُون حَرْفًا، وربما غَلَبَ على الظنِّ عدمُ تكرارِه للحديثِ في مواضِعَ بحسَبِ القرائِنِ، ككتاباتِ النبيِّ ﷺ ومراسلاتِه لعُمَّالِه ولأصحابِه ولملوكِ البُلدانِ، فما يكتُبُه لكلِّ واحدٍ نَصٌّ واحدٌ، وإنْ وَرَدَ تغييرٌ فيه فذلك بسبَبِ النَّقَلَةِ وإنِ اتَّحَدَ المخرَجُ، وكذلك ما يقولُه قائمًا وسائِرًا فهذا أدعى للاختصارِ وأقرَبُ لاتِّحَادِ لَفْظِه.

وينبغي أن يَتجاوَزَ أهلُ العربيةِ الخوفَ مِن تغييرِ الصحابةِ لألفاظِ النبيِّ ﷺ؛ لأنهم لو غَيَّرُوه فلا يغيِّرُونه إلا على وجهٍ عربيٍّ صحيحٍ، وإنما

يُخْشَى مِن تغييرِ مَن بعدَهم مِن التابِعِين بعدَ دخولِ العُجْمَةِ على طبقَتِهم، وأفصَحُهم: العَرَبُ المُخَضْرَمُون الذين أدرَكُوا الجاهليةَ ولم يَرَوُا النبيَّ ﷺ، فهؤلاءِ التابِعُون روايَتُهم عن الصحابةِ مأمونةٌ، ولو غَيَّرُوا اللفظَ، فلا يغيِّرُونَه إلا على وجهٍ صحيحٍ.

ثانيًا: الإسنادُ العالي أقرَبُ مِن النازِلِ إلى عدمِ تغيُّرِ لفظِ الحديثِ النبويِّ؛ لأن الإسنادَ العاليَ كالثُّنائِيِّ والثلاثِيِّ أقرَبُ إلى ضبطِ اللفظِ مِن الرباعيِّ والخماسِيِّ؛ لأن النقَلَةَ الأوائِلَ يعتمِدُون على الحفظِ لا على الكتابةِ، وضَبْطُ الصدرِ يَرِدُ عليه الزيادةُ والنقصانُ والتقديمُ والتأخيرُ والاختصارُ وإبدالُ الألفاظِ بالأقرَبِ فَهْمًا؛ لأنَّ كلَّ طبقةٍ أقَلُّ فهمًا للُّغَةِ ممن سَبَقَ، فتنزِلُ الطبقةُ في تذليلِ العبارةِ وتسهيلِها لِمَنْ تليها، وكذلك فإنَّ أذهانَ الناسِ ليست مصاحِفَ، مهما عَظُمُوا عقلًا وحِفْظًا فلا بُدَّ مِن تغيُّرِ اللفظِ ولو يسيرًا، وهذا في كلِّ إنسانٍ، وكلَّما زادَ عددُ النقلةِ زاد احتمالُ تغيُّرِ اللفظِ النبويِّ عما خرجَ عليه في أوَّلِ مرَّةٍ.

ولهذا فينبغي عندَ طَلَبِ الحديثِ للاحتجاجِ به: الرجوعُ إلى الأسانيدِ العالِيَةِ، وطَلَبُها في مظانِّها مِن المصنَّفَاتِ الأُولَى؛ كمُوَطَّإِ مالِكٍ وكُتُبِ ابنِ شِهَابٍ وابنِ جُرَيْجٍ وسعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ والسُّفْيَانَيْنِ وغيرِها مِن الأسانيدِ العاليةِ التي دَوَّنَها أصحابُها؛ فمنها ما يوجَدُ في مصنَّفٍ بَقِيَ إلى اليومِ، ومنها ما اندَرَجَ ضِمْنَ كتبٍ أُخرى منفرِدًا ومنثورًا.

والإسنادُ ولو تعدَّدَتْ مخارِجُه إذا كان عالِيًا فإنَّه أقرَبُ إلى لفظِ النبوَّةِ مِن النازِلِ عنه نزولًا بلا كِتَابٍ يضبِطُه في الطبقاتِ كلِّها؛ لأنَّ الحفظَ يضعُفُ عند المتأخِّرِين ويقوَى عندَ المتقدِّمِين.

ثالثًا: الرواةُ العربُ للحديثِ أقرَبُ إلى إقامةِ اللفظِ النبويِّ وعدمِ إحالَتِه إلى غيرِ ما يُعْرَفُ عندَ العربِ، وإذا اجتَمَعَ اتحادُ مَخْرَجِ الحديثِ وعربيَّةُ رواتِه وعلوُّ إسنادِه مع ثقةِ الرواةِ ـ: كان أقرَبَ الألفاظِ إلى لفظِ النبيِّ ﷺ، وهو أقوى الأحاديثِ حُجَّةً عندَ المحدِّثِين والفقهاءِ وأهلِ العربيةِ.

وأقربُ العربِ فَهمًا للَفْظِ النبوةِ أهلُ الحجازِ، وبخاصَّةٍ أهلُ المدينةِ؛ لأنَّ روايَتَهم اقترنَتْ بمعاشَرَةٍ ومشاهَدَةٍ للحالِ والوضعِ، فاللفظُ المرتَبِطُ بمعنًى قائمٍ مشاهَدٍ أقرَبُ إلى إحكامِه مِن اللفظِ المُنْفَكِّ عن ذلك.

وقد كان المحدِّثُون ربما توقَّفُوا وأعَلُّوا أحاديثَ لوجودِ أعاجِمَ فيها ولو كانوا ثقاتٍ؛ لأن الحفظَ في العَجَمِ أقَلُّ مِن العربِ، وكذلك فإنَّ العَجَمَ أخذوا العربيةَ تعلُّمًا لا سَلِيقَةً، فيروون اللفظَ مع ضعفِ قرائِنِ تقويمِه في العربيةِ والشريعةِ، وقد جاء عن أحمَدَ بنِ حنبلٍ والحاكِمِ وابنِ عبدِ البرِّ إعلالُ أحاديثَ لوجودِ أعاجِمَ تفرَّدُوا بها فغَلِطُوا في لَفْظِها، فروَوْه بحُسْنِ قصدٍ على غيرِ المرادِ؛ ولهذا فأهلُ الكوفةِ يشتَهِرُ فيهم روايةُ الحديثِ بالمعنى حتى يُحِيلُوه عن لَفْظِه الواردِ إليهم، وربما رَوَوُا الحديثَ وصَيَّرُوه على عملٍ قائمٍ في بلدِهم مخالِفٍ لمرادِ النبيِّ ﷺ؛ لأن اللفظَ انفَكَّ في أذهانِهم عن معناهُ القائمِ في المدينةِ.

واسمُ العربِ لا يختَصُّ به أهلُ الحجازِ، فثَمَّةَ عَرَبُ اليَمَنِ وطَيِّئٍ ونَجْدٍ، ولكنَّ أهلَ الحجازِ يُقَدَّمُون لقُرْبِهم مِن لُغَةِ النبيِّ المتوارَثَةِ، ولمشاهَدَتِهم للعملِ الموروثِ عنه الذي يقيمُ اللفظَ المرويَّ ويحفَظُه مِن أنْ يُصْرَفَ على غيرِ مرادِ النبيِّ ﷺ.

فألفاظُ القرآنِ والسُّنَّةِ لها وضعٌ يُستعمَلُ عندَ نزولِهما، فالسُّنَّةُ تنزلُ كالقرآنِ، فإنْ أُخِذَ اللفظُ وانفكَّ عن فَهْمِ وضعِه المرادِ حُمِلَ على غيرِ مقصودِه فتَغَيَّرَ لَفْظُه، فقولُ اللهِ تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فعَدِيُّ بنُ حاتِمٍ - وهو عربيٌّ غيرُ حجازِيٍّ، بل طائِيٌّ - فَهِمَ مِن لفظِ الخَيْطِ أنه الحَبْلُ كما في الصحيحِ، وصَوَّبَ النبيُّ ﷺ له أنه خَيْطُ الليلِ والنهارِ، ولو نُقِلَ هذا المعنَى الذي فَهِمَه عَدِيٌّ على ما فَهِمَه لنُقِلَ بالمعنى وسُمِّيَ الخيطُ حَبْلًا وعقالًا ووَثَاقًا ورِبَاطًا وجاء في غيرِ سياقِه! وهذا نادِرٌ في الصحابةِ لوجودِ النبيِّ ﷺ فيهم، فهو يقوِّمُ لهم ما يفهَمُونه على غيرِ مرادِه؛ ولهذا جَعَلَ غيرُ واحدٍ مِن الحُفَّاظِ - كالحاكِمِ - تفسيرَ الصحابةِ في حُكْمِ المرفوعِ؛ لأن الخَطأَ منهم في فَهْمِ القرآنِ لا بُدَّ أن يُزِيلَه النبيُّ ﷺ لأنه مكلَّفٌ بالبيانِ ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحل: ٤٤].

ولكن هذا يزدادُ فيمن بعدَهم كلَّما تأخَّرَ الزمنُ كما في التابِعِين فأتباعِهم فأتباعِهم.

رابعًا: وجودُ ما يَعْضُدُ الحديثَ مِن المرويَّاتِ الصحيحةِ الأُخرى، فالمحدِّثُون يصحِّحُون الحديثَ بشواهِدِه، وإن كان هذا البابُ بابًا ضَيِّقًا عندَهم ولكنَّه معتَبَرٌ، فإذا ورد للحديثِ الصحيحِ الذي يُرَادُ الاحتجاجُ به للعربيةِ نحوًا وبلاغةً شواهِدُ مِن الأحاديثِ وأقوالِ الصحابةِ، فهذا قرينةٌ على اعتبارِه والاحتجاجِ به؛ فيَبْعُدُ أن يجتَمِعَ الرواةُ على روايةِ أحاديثَ متعدِّدَةِ المخارِجِ مختلفةِ المعنى ويتَّفِقُون على خطأٍ في العربيةِ، ثم يَمُرُّ على مسامِعِ هذه الكثرةِ خاصَّةً مع جلالَتِهم - أو بَعْضِهم - في الديانةِ

والثقةِ وسلامةِ اللِّسَانِ، فيَنْسُبُون إلى النبيِّ ﷺ مِن اللحنِ وضعفِ البيانِ ما لا يليقُ.

ومِثْلُ ذلك اللفظِ المشكوكِ في نِسْبَتِه إلى النبيِّ ليسيرِ ضعفٍ فيه إذا وُجِدَ شاهدٌ يَعْضُدُه مِن أشعارِ العربِ فالاحتجاجُ بالحديثِ النبويِّ وتقديمُه أَوْلَى مِن تقديمِ الشِّعْرِ ولو كان الشعرُ شاهدًا له؛ لأنَّا أَرَدْنا بالشعرِ تقويةَ نسبَتِه إلى النبيِّ ﷺ، وإذا قَوِيَتْ نسبَتُه فلا ينبَغِي أن تُقَدَّمَ فصاحةٌ شعريَّةٌ مرسَلَةٌ عن جاهليٍّ على فصاحةٍ نبويَّةٍ ولو لَيِّنَةَ الإسنادِ؛ فإنَّ كثيرًا مِن أشعارِ الجاهِلِيِّين لو طَلَبَ له المحدِّثُون أسانيدَ لإثباتِها عن أصحابِها وقوَّمُوها كما يقوِّمُون مرويَّ الأثَرِ لَمَا صحَّ عندَهم مِن الشعرِ إلا قليلٌ؛ ولهذا تَجِدُ كثيرًا مِن أشعارِ العربِ لا تُرْوَى على واحدٍ في نَظْمِها وتراكيبِها، فيَدْخُلُها التغييرُ والتقديمُ والتأخيرُ، وهكذا في أمثالِهم، ولكنْ تساهَلَ الناسُ في الأشعارِ ولا يطلُبُون لها الأسانيدَ كما يطلُبُون للآثارِ؛ لأن الواحدَ منها لا يستَقِلُّ بحُكْمٍ لغويٍّ لا يأتي به غيرُه، وإنما الشواهدُ للمسألةِ العربيةِ الواحدةِ أبياتٌ كثيرةٌ مِن الشِّعْرِ؛ لهذا كانت الاستفاضةُ وجَرَيَانُ ألفاظِ الشعرِ على مَجْرَى اللسانِ وكلامِ الناسِ في يومِهم وليلَتِهم ومجالِسِهم وسُوقِهم كافِيَةً عن توثيقِها بالأسانيدِ، وطلبُ الأسانيدِ لها تكلُّفٌ؛ لأنَّ المستَنْكَرَ لفظًا منها يُتْرَكُ ويُهْجَرُ، وكذلك فإنَّ نَقَلَةَ الأشعارِ غالِبُهم عَرَبٌ فصحاءُ سليقَتُهم تَمْنَعُهم مِن إحالَتِه عن لَفْظِه الصحيحِ، وإنْ غَيَّرُوه فإنما يُغَيِّرُونه إلى صحيحٍ مِثْلِه، وأما السُّنَّةُ فمعانيها أَهَمُّ مِن ألفاظِها، والمعاني ليسَتْ للعقلِ والسليقةِ والعادَةِ، وإنما مَرَدُّها إلى وَحْيِ الله: كتابِه المُنْزَلِ، وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ.

خامسًا: **النُّسَخُ الحديثيَّةُ التي تُنْقَلُ: أقرَبُ إلى اللفظِ النبويِّ مِن المنقولاتِ حفظًا ومشافَهَةً**، إذا كان صاحِبُ النُّسخةِ والكتابِ ضابطًا لها وصائِنًا لها عن أن يزادَ فيها شيءٌ، والكتابةُ وُجِدَت في زَمَنِ النبوَّةِ، ولكنَّها قليلةٌ، وزادَتْ في زمنِ الصحابةِ ثم التابِعِين ومَن بعدَهم، فلأَبِي هريرةَ كتابٌ ونُسْخَةٌ، ولعبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ كتابٌ ونسخةٌ، فنسخةُ أبي هريرةَ يرويها عنه غيرُ واحدٍ، منهم هَمَّامُ بنُ مُنَبِّهٍ عنه، وقد ساقَها أحمدُ في «مُسنده»، ونسخةُ عبدِ الله بنِ عمرٍو يرويها عمرُو بنُ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جَدِّه، وللصحابةِ كُتُبٌ ورسائِلُ، منها ما يُقْطَعُ بثبوتِه بحروفِه عن الواحدِ منهم، وللتابِعِين نُسَخٌ وكتبٌ يروونَها عن الصحابةِ، ولِمَنْ بعدَهم كذلك، وهذه النُّسَخُ للحديثِ المرفوعِ تختلِفُ مِن جهةِ قُوَّتِها بحسَبِ حياطةِ الناسِخِ وبدايةِ نَسْخِه لها، فمِنها ما هي منسوخةٌ مِن فَمِ النبيِّ ﷺ إلى أصحابِ الكُتُبِ المشهورةِ؛ كالكتبِ السِّتَّةِ ومُسْنَدِ أحمدَ وغيرِها، ومنها ما نُقِلَ أوَّلُها مشافَهَةً ثم دُوِّنَتْ بعدُ، فمِن التدوينِ ما بدأَ في زمنِ التابِعِين، ومنه ما بدأَ في زَمَنِ أتباعِهم، ومنه ما تأَخَّرَ، وأقواها أقدَمُها تدوينًا وأشَدُّها حياطةً مِن الدخيلِ عليها.

وإذا صَحَّتِ النسخةُ مِن النبيِّ ﷺ أو مِن الصحابةِ إلينا فلا يؤثِّرُ عليها تعدُّدُ مخارِجِ الحديثِ الواردِ في رواياتٍ أُخرى، وكذلك تنوُّعُ ألفاظِه وروايةُ بعضِ الرواةِ له بالمعنى مِن طُرُقٍ غيرِ منسوخةٍ؛ لأن العِبْرَةَ بثبوتِ لفظٍ مقصودٍ عن النبيِّ ﷺ، ومخارِجُ الحديثِ الأُخرى تُنْظَرُ كلٌّ بحسَبِها.

سادسًا: **قِصَرُ الحديثِ المرويِّ عن النبيِّ ﷺ أقرَبُ إلى ضَبْطِه مِن**

الطويلِ؛ لأنَّ الأذهانَ تَقْصُرُ قدرةً عنِ استيعابِ كثيرِ الألفاظِ متشعِّبِ المعاني، وكذلك فإنَّ اللفظَ النبويَّ المتضَمِّنَ لحكمةٍ أو عِبْرَةٍ أو مَثَلٍ أقرَبُ إلى ضَبْطِه مِن غيرِه؛ لأنَّ النفوسَ تميلُ إلى ضبطِ مِثْلِ ذلك للحاجةِ إلى استعمالِهِ أكثَرَ مِن غيرِه.

والحديثُ المرويُّ عن النبيِّ ﷺ المقتَرِنُ بحُكْمٍ عظيمٍ جليلِ القَدْرِ في الدِّين أقرَبُ إلى ضَبْطِه بلَفْظِه مِن غيرِه مما هو دُونَه مِن فروعِ الدِّينِ وفضائِلِ الأعمالِ وأحاديثِ الأُمَمِ وفضائِلِ البُلدانِ والناسِ؛ لأن الهِمَمَ الدينيةَ تَدْفَعُ صاحِبَها إلى العنايةِ بالعظائِمِ في الشريعةِ أكثَرَ مِن غيرِها؛ ولهذا جاء حديثُ: (**بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...**) مع تعدُّدِ مخارِجِه وكثرةِ رواتِه بألفاظٍ متقاربةٍ جدًّا لا يُخالِجُ الناقِدَ شكٌّ في أنَّ النبيَّ ﷺ نَطَقَ جُلَّ الحديثِ بحروفِه، فقدِ اتَّفَقَ النَّقَلَةُ الثقاتُ الحُفَّاظُ على ضَبْطِه لجلالةِ قَدْرِه ومعناهُ.

سابعًا: **ورودُ اللفظِ النبويِّ في سياقِ قِصَّةٍ تَدْفَعُ الأذهانَ إلى الاجتماعِ على ضَبْطِها مِن ناقِلِها في كلِّ طبقةٍ**، والعنايةِ باللفظِ النبويِّ وضَبْطِه تبعًا لذلك، كما في قصةِ جبريلَ وتمثُّلِه بصورةِ رجلٍ شديدِ بياضِ الثيابِ شديدِ سوادِ الشَّعْرِ، وسؤالِه النبيَّ ﷺ عنِ الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ والساعةِ وأشراطِها، وقد تقارَبَتْ ألفاظُ الحديثِ وتشابَهَت سياقاتُه تشابُهًا يقطَعُ الناقِدُ بصحةِ جُلِّ ألفاظِ النبوةِ فيه.

وفي حالِ اجتماعِ القرائنِ المُقَوِّيَةِ لثبوتِ اللفظِ النبويِّ يزدادُ الجزمُ بالقولِ بالاحتجاجِ لها في العربيةِ نحوًا وبلاغةً.

والقرائِنُ لا تَقِفُ عندَ ما ذُكِرَ، وهي عندَ النُّقَّادِ مما لا حَدَّ له،

ومَن أدامَ التأمُّلَ ودَقَّقَ النَّظَرَ وأدامَه ظَهَرَ له منها شيءٌ كثيرٌ يؤثِّرُ في هذا البابِ.

وقد ذَكَرْنا ما يَظْهَرُ ويشتَهِرُ ويَسْهُلُ التماسُه في أكثَرِ الحديثِ، والبابُ يحتاجُ إلى مزيدِ تحريرٍ وبَسْطٍ، يَسَّرَ اللهُ لك ولنا ذلك، هو الموَفِّقُ والمعينُ والمؤيِّدُ وحدَه».

انتهى كلامُ أخينا الشيخِ عبدِ العزيزِ الطَّرِيفِيِّ، وهو جوابٌ مَتِينٌ، حَرِيٌّ أن يُبْسَطَ بالدرسِ والاستشهادِ، ولم أَرَ مَن بَحَثَ المسألةَ كمِثْلِه، أثابَه اللهُ، وجزاه عنِ العِلْمِ وأهلِه خَيْرًا.

وإلى هنا ينتهي القولُ فيما أردت، وأسأَلُ اللهَ
أن يغفِرَ لي ما فيه قَصَّرْت، والحمدُ للهِ
كِفَاءَ نِعْمَتِه، والصلاةُ والسلامُ
على نَبِيِّه المبعوثِ
بهُدَاهُ ورحمَتِه.



مراجِعُ «معالم البيان، في الحديث النبوي»[١]

١ ـ **إحكام صَنْعَةِ الكلام**؛ لأبي القاسم الكلاعي، تحقيق: محمد رضوان الداية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢ ـ **الإحكام، في أصول الأحكام**؛ لابن حزمٍ الظاهري، تصحيح: أحمد شاكر، مطبعة مصر، مصر.

٣ ـ **الأدب الكبير والأدب الصغير**؛ لابن المُقَفَّع، دار صادر، بيروت.

٤ ـ **ارتكاز الفِكْر النحويِّ على الحديث والأثر في كتاب سيبويه**؛ د. محمود فَجَّال، مطابع شرقان الغامدي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٥ ـ **إرشاد الفحول، إلى تحقيق الحق من علم الأصول**؛ للشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حَلَّاق، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦ ـ **إرواء الغليل، في تخريج أحاديث منار السبيل**؛ للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٧ ـ **أساس البلاغة**؛ للزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثالثة.

٨ ـ **الاستذكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**؛ لابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دمشق، ودار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٩ ـ **إشارات الإعجاز، في مظان الإيجاز**؛ لبديع الزمان سعيد النّورسي، تحقيق: إحسان قاسم الصالحي، نسخة حاسوبية، المكتبة الشاملة (٣).

---

(١) ما ذُكِرَ دونَ تاريخٍ فهو هكذا في الأصل.

١٠ ـ **الإشارة إلى الإيجاز، في بعض أنواع المجاز**؛ للعِزِّ بنِ عبد السلام، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣١٣هـ.

١١ ـ **أصول الحديث: علومه مصطلحه**؛ لمحمد عَجَّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٢ ـ **أصول الفقه**؛ لمحمد أبو زهرة، دار المعارف، مصر.

١٣ ـ **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**؛ لمصطفى صادق الرافعي، مطبعة المقتطف والمُقَطَّم، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٦هـ.

١٤ ـ **الإعجاز والإيجاز**؛ للثعالبي، تحقيق: د. محمد التونجي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٥ ـ **إعلام الموقِّعِين، عن رب العالَمِين**؛ لابن القَيِّم، تحقيق: مشهور آل سَلْمان، دار ابن الجوزي، الدمَّام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٦ ـ **الأعلام**؛ للزِّرِكْلِي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

١٧ ـ **الاقتباس: أنواعه وأحكامه**؛ د. عبد المحسن العسكر، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٨ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم**؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: ناصر العقل، مكتبة الرُّشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

١٩ ـ **الإكسير، في علم التفسير**؛ للطُّوفِيِّ، تحقيق: د. عبد القادر حسين، المطبعة النموذجية، مصر.

٢٠ ـ **إكمال المُعْلِم، بفوائد مسلم**؛ للقاضي عِيَاض، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢١ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**؛ للقَزْوِيني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٠٥هـ.

٢٢ ـ **البداية والنهاية**؛ لابن كثير، تحقيق: د. عبد الله التركي، هَجَر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٣ ـ **البُرهان، في علوم القرآن**؛ لبدر الدين الزَّرْكَشِيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، مصر، ١٤٠٤هـ.

٢٤ ـ **بلاغة الرسول ﷺ**؛ لعلي العماري، دار الأنصار، القاهرة.

٢٥ - **البيان والتبيين**؛ للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٦ - **تاج العروس**؛ للزَّبِيدِيّ، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ.

٢٧ - **تدريب الراوي، في شرح تقريب النواوي**؛ للجلال السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة.

٢٨ - **التذييل والتكميل، في شرح التسهيل**؛ لأبي حَيَّان، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٦٢ نحو) (ومنه مصوَّرَةٌ في مكتبة جامعة الإمام برقم ف ٧٣٢٤ و٧٣٢٥ و٧٣٢٦ و٧٣٢٧).

٢٩ - **الترغيب والترهيب**؛ للمُنْذِرِي، ضَبَطَه: مصطفى محمد عمارة، دار الفكر، لبنان، ١٤٠١هـ.

٣٠ - **تعاشيب**؛ لعبد الله كنون (دون معلومات).

٣١ - **تعليق الفرائد، على تسهيل الفوائد**؛ للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدَّى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٢ - **تفسير التحرير والتنوير**؛ لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٣٣ - **تفسير القرآن العظيم**؛ لابن كثير، ضَبَطَه حسين زهران، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٤ - **التفسير الكبير**؛ لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت.

٣٥ - **تفسير المنار**؛ لمحمد رشيد رضا، تصوير دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٣٦ - **التمهيد، لِمَا في الموطَّأ من المعاني والأسانيد**؛ لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى العلوي وجماعة، نشر وزارة الأوقاف المغربية، بدءًا مِن سنة ١٣٨٧هـ.

٣٧ - **تهذيب اللغة**؛ للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وجماعة، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٠هـ.

٣٨ - **جامع الترمذي**؛ تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، مصر ١٣٩٦هـ.

٣٩ ـ **الجامع لأحكام القرآن**؛ للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤٠ ـ **الجامع لشُعَب الإيمان**؛ للبيهقي، تحقيق: عبد العلي حامد، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٩هـ.

٤١ ـ **الجرح والتعديل**؛ لابن أبي حاتم، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢ ـ **الجليس الصالح الكافي**؛ للمعافى الجريري، تحقيق: د. إحسان عَبَّاس، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٣هـ.

٤٣ ـ **جوهر الكنز**؛ لابن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٤٤ ـ **حاشية السِّنْدِي على سُنَنِ ابن ماجه**، المطبعة العلمية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.

٤٥ ـ **حاشية السندي على مُسند الإمام أحمد**، اعتنى به: نور الدين طالب، إصدار وزارة الأوقاف بقَطَر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٦ ـ **الحديث النبوي من الوجهة البلاغية**؛ د. عز الدين علي السيد، دار اقرأ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٤٧ ـ **حُسْنُ التوسُّل، إلى صناعة الترسُّل**؛ لشهاب الدين الحلبي، تحقيق: د. أكرم عثمان يوسف، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠م.

٤٨ ـ **حياة الرافعي**؛ لمحمد سعيد العريان، اعتنى به: أبو عبد الله آل زهوي، مكتبة الأصالة، الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٩ ـ **دراسات في العربية وتاريخها**؛ لمحمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٨٠هـ.

٥٠ ـ **ديوان المتنبي (مع شرحه التبيان المنسوب للعكبري)**(١)؛ تصحيح: مصطفى الزرقا وزميليه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٥هـ.

---

(١) رجَّحَ الدكتور مصطفى جواد أن هذا الشرحَ لأبي الحَسَنِ عفيف الدين بنِ عَدْلان. **ينظر**: «مجلة مجمع اللغة بدمشق» (م٢٢، ج١/ ٢).

٥١ ـ **الرسالة**؛ للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٥٢ ـ **رعاية حال المخاطَبِ في الصحيحين** (رسالة دكتوراه غير منشورة)، يوسف العليوي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، العام الجامعي، ١٤٢٨ ـ ١٤٢٩هـ.

٥٣ ـ **الرَّوْضُ الأُنُف، في شرح السيرة**؛ للسُّهَيْلِيّ، تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٥٤ ـ **زاد المعاد، في هَدْيِ خيرِ العِبَاد**؛ لابن القَيِّم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤٠٧هـ.

٥٥ ـ **زهر الآداب، وثمر الآداب**؛ للحُصْرِي، تحقيق: إبراهيم البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الثانية.

٥٦ ـ **سُبُل الهُدَى والرَّشَاد، في سيرة خير العباد**؛ للصالحي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وزميلِه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٧ ـ **سر الفصاحة**؛ لابن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٥٨ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٥٩ ـ **السُّنة قبل التدوين**؛ د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٦٠ ـ **سنن ابن ماجه**؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٦١ ـ **سنن أبي داود**؛ تعليق: عِزَّت الدَّعَّاس وزميلِه، دار الحديث، حِمْص، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.

٦٢ ـ **سنن الدارقطني**؛ تصحيح: عبد الله هاشم، دار المحاسن، القاهرة.

٦٣ ـ **سنن النسائي**؛ اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٦٤ ـ **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصيلة**؛ د. مهدي رزق الله أحمد، دار إمام الدعوة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٦٥ ـ **السيرة النبوية**؛ لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وزميلِه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ.

٦٦ ـ **شرح أحاديثَ مِن صحيح البخاري**؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٧ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة**؛ للالكائي، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

٦٨ ـ **شرح الأربعين النووية**؛ للشيخ محمد بن عثيمين، دار الثريا للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ.

٦٩ ـ **شرح الموطأ**؛ للزرقاني، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣١٠هـ.

٧٠ ـ **شرح رياض الصالحين**؛ للشيخ محمد بن عثيمين، ضبَطَه: د. محمد حسن وزميلُه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٧١ ـ **شرح صحيح البخاري**؛ لابن بَطَّال، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرُّشْد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٢ ـ **الشِّعر والشعراء**؛ لابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر.

٧٣ ـ **الشفا، بتعريف حقوق المصطفى ﷺ**؛ للقاضي عياض، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

٧٤ ـ **صبح الأعشى، في صناعة الإنشا**؛ للقلقشندي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

نسخة أخرى: مصوَّرة الطبعة الأميرية، مصر.

٧٥ ـ **صحيح ابن حبان**؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٧٦ ـ **صحيح الترغيب والترهيب**؛ للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٧٧ ـ **صحيح سنن ابن ماجه**؛ للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٧٨ - **صحيح سنن أبي داود**؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٩ - **صحيح سنن الترمذي**؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨٠ - **ضوء الصباح، على ترجيز المصباح** (مخطوط)؛ لمحمد بن عبد الرحمٰن المراكشي الضرير، موجود بمكتبة الأسكوريَال، برقم (٢١٩)، وعنه مصورةٌ في مركز جُمعة الماجد برقم (٥٠٦).

٨١ - **ضوابط الترجيح عند وقوع التعارُضِ لدى الأصوليين**؛ بنيونس الولي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٨٢ - **الطراز، المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**؛ للعلوي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ[1].

نسخة أخرى منه: تحقيق: عبد المحسن العسكر (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٨٣ - **طرح التثريب، في شرح التقريب**؛ للحافظ العراقي، تصوير مكتبة نزار الباز، مكة.

٨٤ - **عارضة الأحوذي، بشرح صحيح الترمذي**؛ لابن العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٥ - **عبقرية محمد ﷺ**؛ للعَقَّاد، المكتبة العصرية، لبنان.

٨٦ - **عروس الأفراح، في شرح تلخيص المفتاح**؛ للسُّبْكِي، تحقيق: د. خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٧ - **عمدة القاري، شرح صحيح البخاري**؛ للعيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.

٨٨ - **الفائق في غريب الحديث**؛ للزمخشري، تحقيق: علي البجاوي وزميلِه، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

---

(١) هذه هي الطبعةُ المعتمدةُ في البحث، وإذا أردتُ النسخةَ الأُخرى نصصتُ عليها.

٨٩ - **فتح الباري، بشرح صحيح البخاري**؛ لابن حَجَر، تحقيق: مُحِبّ الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر، الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٩٠ - **فتح المغيث، بشرح ألفية الحديث**؛ للسَّخَاوي، تحقيق: الشيخ عبد الكريم الخضير وزميلِه، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٩١ - **فتح ذي الجلال والإكرام، بشرح بلوغ المرام**؛ للشيخ محمد بن عثيمين، مدار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ(١).

نسخة أخرى منه: بتحقيق: صبحي رمضان وأم إسراء بنت بيومي، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٩٢ - **الفتوحات الوهبية، بشرح الأربعين النووية**؛ لإبراهيم الشَّبْرَخِيتِي المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

٩٣ - **الفِصَل، في الملل والأهواء والنِّحَل**؛ لابن حزم الظاهري، تصوير دار الفكر، بيروت.

٩٤ - **فقه اللغة**؛ لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٩٥ - **فقه بيان النبوة منهجًا وحركة**؛ د. محمد توفيق سعد، مطبعة الأمانة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٦ - **الفقيه والفقيه**؛ للخطيب البغدادي، تحقيق: عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٧ - **فيض القدير، شرح الجامع الصغير**؛ للمناوي، دار إحياء السُّنَّة النبوية، مصر.

٩٨ - **فيض نشر الانشراح، مِن روض طيِّ الاقتراح**؛ لابن الطَّيِّب الفاسي، تحقيق: محمود فَجَّال، دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

(١) هذه هي الطبعةُ المعتمدةُ في بحثِنا، وإذا أردتُ النسخةَ الأخرى نصصتُ عليها.

٩٩ ـ **الكاشف عن حقائق السُّنَن**؛ للطِّيبي، تحقيق: المفتي عبد الغفار وزملائِه، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
١٠٠ ـ **كتاب الصناعتين**؛ لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي البجاوي وزميلِه، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الثانية.
١٠١ ـ **الكشاف**؛ لجار الله الزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ.
١٠٢ ـ **الكفاية، في علم الرواية**؛ للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ.
١٠٣ ـ **المثل السائر**؛ لضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وزميلِه، دار نهضة مصر، مصر.
١٠٤ ـ **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
١٠٥ ـ **المجتنى**؛ لابن دُرَيْد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٠٦ ـ **مجمع الزوائد**؛ للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
١٠٧ ـ **مجموع فتاوى الشيخ عبد الرحمٰن البراك (مخطوط)**، مصورة بحوزة الباحث.
١٠٨ ـ **محمَّد رسول الله وخاتَمُ النبيين ﷺ**؛ لمحمد الخضر حسين، إعداد: علي الرضا الحسيني، الدار الحسينية للكتاب.
١٠٩ ـ **محمد ﷺ المَثَلُ الكامل**؛ لمحمد أحمد جاد المولى، مطبعة الاستقامة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٥٦هـ.
١١٠ ـ **مختصر الشمائل المحمدية**؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ.
١١١ ـ **مختصر الصواعق المرسلة**؛ للموصلي، تحقيق: الحسن العلوي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
١١٢ ـ **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١١٣ ـ **المراسيل**؛ لأبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١١٤ ـ **مرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح**؛ لعلي القاري، تصوير دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١١٥ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**؛ للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المَوْلَى وآخَرِين، تصوير دار التراث، مصر.

١١٦ ـ **المستدرَك على الصحيحين**؛ للحاكم، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد.

١١٧ ـ **مسند الإمام أحمد**، طُبع بإشراف الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

١١٨ ـ **المصنَّف في الأحاديث والآثار**؛ لابن أبي شيبة، تحقيق: عبد الهادي الأفغاني، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١١٩ ـ **معالم السُّنن (شرح سنن أبي داود)**؛ للخطابي، (بهامش سنن أبي داود).

١٢٠ ـ **معرفة علوم الحديث**؛ للحاكم، تحقيق: أحمد السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٢١ ـ **المُفْهِم، لِمَا أشكَلَ مِن تلخيص كتاب مُسْلِم**؛ لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو وزملائِه، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢٢ ـ **المقاصد الشافية، في شرح خلاصة الكافية**؛ لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عَيَّاد الثبيتي وزملائه، نَشْر جامعة أمِّ القُرى، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٢٣ ـ **المقترح، في أجوبة بعض أسئلة المصطلح**؛ لمُقْبِل الوادعي، مكتبة دار القدس، اليمن، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٢٤ ـ **مقدمة ابن الصلاح**؛ تحقيق: عائشة عبد الرحمٰن، دار المعارف، مصر.

١٢٥ ـ **مِن روائع الأدب النبوي**؛ لكامل سلامة الدقس، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ.

١٢٦ ـ **مناهل الصفا، في تخريج أحاديث الشفا**؛ للسيوطي، تحقيق: سمير القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢٧ ـ **منهاج البلغاء، وسراج الأدباء**؛ لحازم القرطاجني، تحقيق: محمد بن الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

١٢٨ ـ **منهاج السُّنَّة**؛ لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٢٩ ـ **المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج**؛ للنووي، دار الريان، مصر.

١٣٠ ـ **المنهاج في شُعَب الإيمان**؛ للحَلِيمِيّ، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٣١ ـ **المواهب اللدنية، بالمنح المحمدية**؛ للقَسْطَلَّاني، تحقيق: أحمد الشامي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٣٢ ـ **الموضوعات**؛ لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمٰن عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٣٣ ـ **الموطأ**؛ للإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

١٣٤ ـ **نثر الورود، شرح مراقي السعود**؛ لمحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٣٥ ـ **النظر الفسيح، عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح**؛ لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ١٣٩٩هـ.

١٣٦ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**؛ لابن الأثير الجَزَرِي، تحقيق: طاهر الزاوي وزميلِه، المكتبة الإسلامية.

١٣٧ ـ **نيل الأوطار**؛ لمحمد الشوكاني، تحقيق: محمد حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٣٨ ـ **وحي الرسالة**؛ للزَّيَّات، دار الثقافة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٧٢هـ.

١٣٩ ـ **وحي القلم**؛ للرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

تَمَّت

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة